

يَأْتِيهِ يُحِبُّهُ ، عَلَى الْإِضْمَارِ فِي : لَيْسَ <sup>(١)</sup> .

وَقَالَ الْأَعَشَى :

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنْتِ حَسَّانَ أَلَمَهُ وَأَعْصَبَهُ فِي الْخُطُوبِ <sup>(٢)</sup>

فهذا على إضمار الهاء ، بتقدير : إِنَّهُ مَنْ لَامَ ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ <sup>(٣)</sup> ، وَإِنَّمَا جاز فيها تشبيهاً بما يُحذفُ [ من الكلام ] <sup>(٤)</sup> لكثرة الاستعمال إلى حدٍّ لَا يُخِلُّ به الحذفُ .

وَقَالَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ :

وَلَكِنْ مَنْ لَا يَلْقَى أَمْرًا يَنْوِيهِ . . . بَعْدَتْهُ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَغْزَلُ <sup>(٥)</sup>

فهذا على الإضمار ، بتقدير : وَلَكِنَّهُ .

وَقَالَ الرَّاعِي :

فَلَوْ أَنَّ حَقَّ الْيَوْمِ مِنْكُمْ إِقَامَةً . . . وَإِنْ كَانَ سَرَحٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعًا <sup>(٦)</sup>

فهذا أبينُ في أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِضْمَارِ فِي (أَنْ) ؛ لَدُخُولِهَا عَلَى الْفِعْلِ فِي اللَّفْظِ ، وَلَا يَجُوزُ تقديره على حذف (ما) <sup>(٧)</sup> ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ أَغْلَبُ عَلَى الْبَابِ ، وَأَجْرَى فِي النِّظَائِرِ ؛ إِذْ

كَانَ يَصْلُحُ مَعَ : مَا <sup>(٨)</sup> ، وَلَيْسَ ، وَكَانَ .

وَيَجُوزُ فِي الْكَلَامِ : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ مَنْ يَأْتِنِي آتِهِ ؛ / ١٣٤ ب لَأَنَّ (أَنْ) لَا تُخَفَّفُ

(١) قال السيرافي : « فَإِذَا شَغَلَتْ هَذِهِ الْعَوَامِلُ شَيْءٌ فَصَارَ الْمَوْضِعُ بَعْدَهُ مَوْضِعًا يَقَعُ فِيهِ الْمَبْتَدَأُ جَازًا أَنْ يَقَعَ مَنْ وَمَا أَوَيَّ لِلْمَجَازَةِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : إِنَّهُ مَنْ يَأْتِنِي آتِهِ ، وَكُنْتُ مَنْ يَأْتِنِي آتِهِ ، وَكَانَ مَنْ يَأْتِيهِ يُعْطِيهِ ، إِذَا أَضْمَرْتُ فِيهِ اسْمًا جَرَى ذِكْرُهُ وَكَذَلِكَ إِنْ جُعِلَ فِيهِ ضَمِيرُ الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ ، كَقَوْلِكَ : كَانَ مَنْ يَأْتِي زَيْدًا يُكْرِمُهُ . شَرَحَ السِّرَافِيُّ ٣ / ٢٣٤ ب . وَانْظُرْ : الْكِتَابُ ٣ / ٧٢ ، الْمَسَائِلُ الْمُنْثَوْرَةُ ١٦٤ ، الْإِرْتِشَافُ ٢ / ٥٥٩ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٩٦٣ .

(٣) لَا يَجُوزُ حَذْفُ ضَمِيرِ الشَّأْنِ بَعْدَ (إِنَّ) إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ . انْظُرْ : الْكِتَابُ ٣ / ٧٢ ، ضَرَائِرُ الشَّعْرِ لابن عَصْفُور ١٧٨ .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ٩٦٣ .

(٦) تقدم تخريجه في ص : ٩٦٣ .

(٧) يريد ( ما ) الكافة .

(٨) انظر ماتقدم في ص : ٩٦٤ هـ .

إلا على إضمارِ الهاء<sup>(١)</sup> ، وهي مع ذلك غيرُ عاملةٍ في اللَّفْظِ ، فوقع : مَنْ يَأْتَنِي آتِه ، مَوْقِعَ الْخَبَرِ ، وَإِنَّمَا لَمْ تُخَفَّفْ إِلَّا عَلَى إِضْمَارِ الْهَاءِ ؛ لِمَا تَقْتَضِيهِ حَالُهَا مِنْ تَغْيِيرِ الْكَلَامِ إِلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ مَعَ التَّأْكِيدِ الَّذِي فِيهَا ، فَلَمْ يَجْزُ أَنْ تُلغَى مِنَ الْعَمَلِ كَمَا يُلغَى مَا هُوَ لِلتَّأْكِيدِ فَقَطْ ؛ فَلِذَلِكَ قَدَّرَ مَعَهَا الْهَاءَ ؛ لِئَلَّا يَقَعَ بِهَا الْإِخْلَالُ فِي الْحَذْفِ وَالْإِلْغَاءِ مِنَ الْعَمَلِ ، مَعَ مَا يُقْتَضَى لَهَا أَنْ تَعْمَلَ فِي اللَّفْظِ كَمَا هِيَ عَامِلَةٌ فِي الْمَعْنَى بِتَغْيِيرِهَا الْكَلَامَ إِلَى الْمَصْدَرِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (إِنْ) الْمُخَفَّفَةُ ؛ لِأَنَّ دُخُولَهَا كَخُرُوجِهَا إِلَّا بِمَقْدَارِ التَّأْكِيدِ ، فَصَلَحَ أَنْ تُلغَى فِي التَّخْفِيفِ ، وَلَمْ يَصْلَحْ فِي : أَنْ<sup>(٢)</sup> .

وقال الشاعرُ :

أَكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا . . عَلَى مَاسَاءٍ صَاحِبَهُ حَرِيصُ<sup>(٣)</sup>

فهذا على الإضمارِ ، بتقديرِ : وَأَعْلَمُ أَنَّهُ كِلَانَا .

ويجوزُ في : كَانَ ، وَلَيْسَ ، إِضْمَارُ الْغَائِبِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ عِلَامَةٍ لَهُ ؛ لِأَنَّ تَقَدُّمَ الذِّكْرِ قَدْ أَغْنَى عَنْ إِظْهَارِ عِلَامَةٍ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُخَاطَبُ ، وَالْمُتَكَلِّمُ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ عِلَامَةِ الْمُخَاطَبِ ، أَوْ الْمُتَكَلِّمِ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يُحَذَفُ ، فَلَيْسَ يَجُوزُ : كَانَ مَنْ تَأْتِيهِ تُعْطِيهِ ، عَلَى مَعْنَى : كُنْتُ مَنْ تَأْتِيهِ تُعْطِيهِ<sup>(٤)</sup> .

وقال الأَعَشَى :

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا . . أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ<sup>(٥)</sup>

فهذا لا يجوزُ إِلَّا عَلَى : أَنَّهُ هَالِكٌ ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ لُزُومِ الْإِضْمَارِ فِي (أَنْ) ، وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى الْاسْمِ ، وَهُوَ يَضْعَفُ قَلِيلًا ؛ لِذَهَابِ الْعِوَضِ<sup>(٦)</sup> ، وَهُوَ مَعَ الْفِعْلِ أَضْعَفُ ؛ لِأَنَّهُ

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٧٣ .

(٢) انظر في تخفيف (إِنْ) و (أَنْ) : الكتاب ٣ / ١٦٥ - ١٦٩ ، شرح التسهيل ٣٣ / ٢ - ٣٧ ، ٤٠ - ٤٥ ، الارتشاف ٢ / ١٤٩ ، ١٥١ - ١٥٣ .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٩٦٤ .

(٤) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٣٤ ب . (٥) تقدم تخريجه في ص : ٩٦٥ .

(٦) قال سيبويه : « وليس هذا بقوي في الكلام كقوة (أَنْ لَا يَقُولُ) ؛ لِأَنَّ (لَا) عوضٌ من ذهاب العلامة » .

الكتاب ٣ / ٧٤ .

ذَهَبَ الْعَوْضُ ، وَوَلِيَ مَا لَمْ يَكُنْ يَصْلُحُ أَنْ يَلِيَهُ فِي الْأَصْلِ<sup>(١)</sup> .  
 وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ أَفَلَا يَرْوُنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ ﴾ ، و ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ  
 مِنْكُمْ مَّرْضًى ﴾ ، فهذا حَسَنٌ لِلْعَوْضِ .  
 ولا يَحْسُنُ : قَدْ عَلِمْتُ أَنْ يَقُولُ ذَاكَ ؛ لِسُقُوطِ الْعَوْضِ ، فهو في دُونِ مَنْزِلَةِ :  
 قَدْ عَلِمْتُ أَنْ لَا يَقُولُ ذَاكَ<sup>(٢)</sup> ، وأقْوَى مِنْهُ<sup>(٣)</sup> : قَدْ عَلِمْتُ أَنْ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ ؛ لِأَنَّهُ -  
 وَإِنْ ذَهَبَ الْعَوْضُ - فَقَدْ دَخَلَ عَلَى / ١٣٥ أَلِاسْمِ الَّذِي حَقُّهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ فِي  
 الْأَصْلِ<sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) لَأَنَّ ( أَنْ ) مختصة بالأسماء .  
 (٢) انظر : الكتاب ١٦٧ / ٣ .  
 (٣) الضمير في ( مِنْهُ ) - على الراجح - يعود على قوله : قَدْ عَلِمْتُ أَنْ يَقُولُ .... ؛ لِأَنَّ الْعَوْضَ وَوُقُوعَ الْاسْمِ  
 بَعْدَ ( أَنْ ) قَدْ وَرَدَا فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَتِهِمْ آتَيْنَا آلَ حَمْدٍ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾  
 يونس : ١٠٠ ، فَوُقُوعَ الْاسْمِ بَعْدَ ( أَنْ ) . أَمَّا الْعَوْضُ فَمِنْهُ الْآيَتَانِ اللَّتَانِ تَلَاهُمَا الشَّارِحُ قَرِيباً .  
 عَلَى أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُشْكَلٌ ، حَيْثُ يَقُولُ : « لَا تَرَى أَنَّهُمْ لَا يَكَادُونَ يَتَكَلَّمُونَ بِهِ بَغَيْرِ  
 الْهَاءِ ، فَيَقُولُونَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنْ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ » . الْكِتَابُ ٧٤ / ٣ .  
 وَعَلَّقَ أَبُو حَيَّانٍ عَلَى هَذَا النَّصِّ بِقَوْلِهِ : « فَعَلَى قَوْلِهِ يَكُونُ : أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، قَلِيلٌ ، وَالكَثِيرُ : أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ » .  
 الْإِرْتِشَافُ ١٥٢ / ٢ .  
 وَالرَّاجِحُ أَنَّ مَرَادَ سَيَبَوِيهِ : أَنَّهُمْ لَا يَكَادُونَ يَتَكَلَّمُونَ بِهِ بَغَيْرِ إِرَادَةِ الْهَاءِ ؛ يَعْنِي أَنَّ ( أَنْ ) إِذَا خُفِّتْ قَلَّ الْغَاوُهَا ،  
 ثُمَّ ذَكَرَ الْمَثَالَ عَلَى الْغَاثِهَا ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا شَيْئَانِ :  
 أَحَدُهُمَا : أَنَّ سَيَبَوِيهِ ذَكَرَ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ أَنَّ ( أَنْ ) إِذَا خُفِّتْ حُذِفَ اسْمُهَا . انظر : الْكِتَابُ ٧٣ / ٣ ،  
 ١٦٣ - ١٦٤ .  
 وَالْآخَرُ : أَنَّهُ تَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَتِهِمْ ..... ﴾ الْآيَةَ ، وَذَكَرَ أَنَّ اسْمَ ( أَنْ ) ضَمِيرُ الشَّأْنِ  
 الْمَحْذُوفِ . انظر : الْكِتَابُ ١٦٣ / ٣ .  
 (٤) يَرِيدُ أَنَّهَا دَاخِلَةٌ عَلَى ( عَبْدِ اللَّهِ ) فِي ظَاهِرِ اللَّفْظِ ، أَمَّا فِي الْحَقِيقَةِ فَاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ الْمَحْذُوفِ . وَانْظُرْ هَذَا  
 التَّعْلِيلَ فِي : الْكِتَابُ ١٦٨ / ٣ - ١٦٩ .

## باب الحروف التي يمتنع بعدها الجزاء<sup>(١)</sup>

الغرض فيه :

أن يبين ما يجوز في الحروف التي يمتنع بعدها الجزاء وليست عاملة ، مما لا يجوز<sup>(٢)</sup> .

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في الحروف التي يمتنع بعدها الجزاء مع أنها ليست عاملة ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ .

ولم لا يجوز امتناع الجزاء بعد كل حرف يطلب الاسم ؟ وهل ذلك لأنه قد يكون بمنزلة الابتداء في طلب الاسم ، ولا يمتنع فيه حرف<sup>(٣)</sup> الجزاء ؟ .  
ولم وجب أن كل موضع تمتنع منه ( إن ) التي للجزاء فإنه تمتنع منه الأسماء التي يجازى بها ؟<sup>(٤)</sup> .

ولم امتنعت ( إن ) بعد : إذ ، وإذا<sup>(٥)</sup> ؟ وهل ذلك لأنها تطلب الإضافة إلى ما يبينها ؛ لشدة إبهامها ، و ( إن ) تعلق الكلام تعليقاً يخرجها من أن يبين بيان المضاف إليه ؟ .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب يذهب فيه الجزاء من الأسماء كما ذهب في : إن ، وكان ، وأشباههما .

الكتاب ٤٤٠ / ١ ( بولاق ) ، ٧٤ / ٣ ( هارون ) .

(٢) تحدث سيبويه عن حكم المجازاة بمن وأختيها إذا أضيف إليهن ظرف زمان ، أو وقعن بعد : ما ، وأما ، وحكمهن إذا وقعن بعد : إذا الفجائية ، ولا ، ولكن ، وغير ذلك .

(٣) ب : حروف .

(٤) هذه المسألة يشعر بها قول سيبويه : « وإنما كرهوا الجزاء هاهنا ؛ لأنه ليس من مواضعه ؛ ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول : أتذكر إذ إن تأتينا نأتك ، كما لم يجز أن تقول : إن إن تأتينا نأتك » . الكتاب ٤٤٠ / ١ ( بولاق ) ، ٧٥ / ٣ ( هارون ) .

(٥) لم يذكر سيبويه في الباب ( إذا ) الظرفية غير الفجائية ، وهي لا تدخل في الباب إلا على مذهب من أجاز دخولها على المبتدأ ، وهو قول سيبويه والأخفش والكوفيين ، أما على مذهب من أوجب وقوع الفعل بعدها ظاهراً أو مقدراً - وهو قول المبرد - فلا تدخل في الباب . انظر : الكتاب ١٠٧ / ١ ، المقتضب ٧٤ / ٢ ، توضيح المقاصد ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، أوضح المسالك ٣٥٠ / ٢ .

وَلَمْ اَمْتَنَعْتَ (إِنْ) بَعْدَ : ما ؟ وهل ذلك لأن لها صَدَرَ الكلام كما للعامل ، مع شَبَّهَها بِلَيْسَ التي لا تَصْلُحُ بَعْدَهَا : إِنْ ؟ .  
وما حُكْمُ : أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ ، وما مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ ، وما (١) مَنْ يَأْتِينَا فنحن نَأْتِيهِ ؟ (٢) .

وَلَمْ صَارَتْ (إِذْ) فِي هَذَا بِمَنْزِلَةِ (إِنْ) وَعَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ (٣) ؟ وهل ذلك لأنها تَطْلُبُ ما هو للبيان كما تَطْلُبُ عَوَامِلُ الْأَسْمَاءِ ؛ لأنَّ المضاف إليه إِنَّمَا يُذَكَّرُ للبيان (٤) ، وقد نَقَصَ بَيَانُ (إِنْ) عَنْ مَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الْمُطْلَقِ ، فَقُبِحَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ؟ (٥) .  
وَلَمْ جَازَ فِي الشَّعْرِ أَنْ يُجَازَى بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ ، فَتَقُولُ : أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ ؟ وهل ذلك لأنها غيرُ عاملة ؟ (٦) .

- (١) كذا في النسختين ، وهو موافق لما في : التعليقة ١٨٣/٢ .  
وفي طبعتي بولاق وهارون ، وشرح السيرافي : وأما مَنْ ... ، وعليه تكون (أما) مما يمتنع بعده المجازاة .  
انظر : الكتاب ١/ ٤٤٠ (بولاق) ، ٣/ ٧٥ (هارون) ، شرح السيرافي ٣/ ٢٣٥ .  
وانظر ماسياتي في ص : ٩٨٢ هـ .
- (٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فمن ذلك قولك : أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ ، وما مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ ، وأما مَنْ يَأْتِينَا فنحن نَأْتِيهِ ، وإنما كرهوا الجزاء هاهنا ؛ لأنه ليس من مواضعه » . الكتاب ١/ ٤٤٠ (بولاق) ، ٣/ ٧٥ (هارون) .
- (٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول : أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ ، كما لم يجوز أن تقول : إِنْ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ ، فلما ضارع هذا الباب باب إِنْ وكان كرهوا الجزاء فيه » . الكتاب ١/ ٤٤٠ (بولاق) ، ٣/ ٧٥ (هارون) .
- (٤) إنما كان المضاف إليه للبيان ؛ لأنه بيان عما لا يعلمه المخاطب بما هو معلوم عنده . انظر : المجلد الأول ١٢٩ ب ، وانظر في تفسير البيان ما تقدم في ص : ٨٠٢ هـ .
- ومراد الشارح هنا أَنْ (إِذْ) لما كانت ملازمة للإضافة ، وتطلبُ المضاف إليه ، وهو للبيان ، أشبهت (إِنْ) في أَنَّ الموضع الذي يليها - وهو موضع اسمها - للبيان ؛ لأنه محكوم عليه معلوم للمخاطب ، فلذا جرت مجراها في امتناع المجازاة بعدها .
- (٥) يعني أن فعل الشرط وجوابه غير متحققين ، فقبح أن يكونا في موضع المضاف إليه ، وهو من مواضع البيان .
- (٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد يجوز في الشعر أن يجازى بعد هذه الحروف ، فتقول : أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ ، فإِنَّمَا أجازوه لأنَّ (إِذْ) وهذه الحروف لا تغيّر ما دخلت عليه عن حاله قبل أن تجيء بها ، فقالوا : نَدْخَلُهَا عَلَى : مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ ، ولا تغيّر الكلام ، كأنا قلنا : مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ ، كما أنا إذا قلنا : إِذْ عَبْدُ اللَّهِ مَنْطِقٌ ، فكأننا قلنا : عَبْدُ اللَّهِ مَنْطِقٌ ؛ لأنَّ (إِذْ) لم تُحدث شيئاً قبل أن تذكرها » . الكتاب ١/ ٤٤٠ - ٤٤١ (بولاق) ، ٣/ ٧٥ (هارون) .

وما الشاهد في قول لبيد :

على حين من تلبث عليه ذنوبه . . . يرث شربه إذ في المقام تدابر<sup>(١)</sup> ؟

وهل يجوز : أتذكر إذ إن تأتينا نأتك ، في الشعر ؟ ولم جاز ؟<sup>(٢)</sup> .

وماحكم : أتذكر / ١٣٥ ب إذ نحن من يأتينا نأته ؟ ولم حسن الجزاء بعد

(نحن) ، ولم يحسن بعد : حين ، ولا بعد : إذ ؟ وما نظير ذلك من فصل (نحن) بين :  
إذ ، ومن ، كما فصل الاسم بين : كان ، ومن ؟<sup>(٣)</sup> .

وماحكم : مررت به فإذا من يأتيه يعطيه ؟ ولم جاز بالجزم في الكلام مع (إذا)

التي للمفاجأة ، ولم يجز مع (إذا) التي لغير المفاجأة ؟<sup>(٤)</sup> .

وماحكم : لا من يأتك تعطه ، ولا من يعطك تأته ؟ ولم جاز الجزاء بعد : لا ،

ولم يجز بعد : ما ؟ وهل ذلك لأن (لا) تقع في حشو الكلام ، فلا تمنع العامل أن

(١) من البحر الطويل ، من قصيدة يعاتب فيها عمه ملاعب الأسنة ، وقد تقدم مطلعها . وقبل الشاهد :

فدذت معداً والعباد وطياً . . . وكلباً كما ذيد الخماس البواكر

الدود : الطرد ، والخماس : الإبل التي لا تشرب أربعة أيام ، والبواكر : التي تبكر غداة الخمس . وقوله : على  
حين ... متعلق بقوله : ذدت ، واللَّبْتُ : البطء ، والذَّنُوب : الذلُّ العظيمة ، واستعاره للحجة . والتدابر :  
التقاطع ، وأصله : أن يؤولي كل واحد من المتقاطعين صاحبه ذبرة .

يقول لعمه عند قيامه في مقام النعمان ملك الحيرة مع خصومه : أنا دافعتُ عنك بلساني في مجمع ،  
ونصرتك في وقت إن تبطئ فيه الحجة عن المحتج يهلك ولا يمكنه أن يتلافى ما فرط منه . انظر : الخزانة ٩ / ٦٤ .

انظر : ديوانه ٢١٧ ، الكتاب ٧٥ / ٣ ، إصلاح المنطق ٣٦١ ، المذكر والمؤنث لأبي حاتم ١٣٩ ، شرح  
السيرافي ٣ / ١٢٣٦ ، شرح أبيات الإصحاح ٥٦٣ ، النكت ١ / ٧٣٩ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٤١ ،  
الإنصاف ١ / ٢٩١ ، تنقيح الألباب ١٦٢ ، الخزانة ٩ / ٦١-٦٥ .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولو اضطر شاعر فقال : أتذكر إذ إن تأتينا نأتك ، جازله كما جاز في : من » .

الكتاب ١ / ٤٤١ ( بولاق ) ، ٣ / ٧٦ ( هارون ) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : أتذكر إذ نحن من يأتينا نأته ، فنحن فصلت بين : إذ ، ومن » .

الكتاب ١ / ٤٤١ ( بولاق ) ، ٣ / ٧٦ ( هارون ) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : مررت به فإذا من يأتيه يعطيه ، وإن شئت جزمت ؛ لأن الإضمار

يحسن هاهنا ؛ ألا ترى أنك تقول : مررت به فإذا أجمل الناس ، ومررت به فإذا أيما رجل ، فإذا أردت الإضمار  
فكانت قلت : فإذا هو من يأت به يعطيه ، فإذا لم تضمر ، وجعلت (إذا) هي لمن ، فهي بمنزلة (إذ) ، لا يجوز

فيها الجزم » . الكتاب ١ / ٤٤١ ( بولاق ) ، ٣ / ٧٦ ( هارون ) .

يَعْمَلُ فِيمَا بَعْدَهَا ، حَتَّى كَأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي الْكَلَامِ ، فَلَمْ تَمْنَعْ هَاهُنَا كَمَا لَمْ تَمْنَعْ هُنَا ؟ <sup>(١)</sup> .

وما الشاهد في قول ابن مقبل :

وَقَدَّرَ كَكْفِ الْقِرْدِ لِمُسْتَعِيرُهَا . . . يِعَارُ وَلَا مَنَ يَأْتِيهَا يَتَدَسَّمُ <sup>(٢)</sup> ؟

وهل يجوز : لا إن أتيناك أعطيتنا ، ولا إن قعدنا عنك عرضت علينا ؟ <sup>(٣)</sup> .

وما حكم : ما أنا ببخيل ولكن إن تأتني أعطك ؟ ولم حسن الجزاء هاهنا ؟

وهل ذلك لأنه موضع ابتداء من غير مانع كإذا التي للمفاجأة ؟ <sup>(٤)</sup> .

وما الشاهد في قول طرفة :

وَلَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ مَخَافَةً . . . وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدُ <sup>(٥)</sup> ؟

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وتقول : لا من يأتك تعطه ، ولا من يعطك تأته ؛ من قبل أن (لا) ليست كإذ وأشباهاها ، وذلك لأنها لغو . . . » إلى قوله : « فصار ما بعدها معها بمنزلة حرف واحد ليست فيه (لا) ، وإذ وأشباهاها لا يقمن هذه المواقع ، ولا يكون الكلام بعدهن إلا مبتدأ » . الكتاب ٤٤١ / ١ ( بولاق ) ٧٦ / ٣ ( هارون ) .

(٢) بيت مفرد من البحر الطويل .

هجا قوماً فشبّه قدرهم بكف القرد في الصغر ، وجعلها لأتعار ولأينال من دسمها للؤمهم ، وقيل : إنه إنما هجا الأحنف بن قيس . انظر : تحصيل عين الذهب ٤٤٢ / ١ ، تنقيح الألباب ١٦٣ .

انظر : ديوانه ٢٧٧ ، الكتاب ٧٧ / ٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٧ ، مجالس العلماء ٨٩ ، الخصائص ١٦٥ / ٣ ، النكت ٧٣٩ / ١ ، تحصيل عين الذهب ٤٤١ / ١ ، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٧٧ ، تنقيح الألباب ١٦٣ ، المساعد ١٦٧ / ٣ .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ووقوع (إن) بعد (لا) يقوي الجزاء فيما بعد (لا) ، وذلك قول الرجل : لا إن أتيناك أعطيتنا ، ولا إن قعدنا عندك عرضت علينا ، و (لا) لغو في كلامهم ؛ ألا ترى أنك تقول : خفت أن لا تقول ذاك ، وتجري مجرى : خفت أن تقول » . الكتاب ٤٤١ / ١ - ٤٤٢ ( بولاق ) ، ٧٧ / ٣ ( هارون ) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : ما أنا ببخيل ولكن إن تأتني أعطك ، جاز هذا وحسن لأنك قد تضرر هاهنا كما تضرر في : إذا ، ألا ترى أنك تقول : ما رأيتك عاقلاً ولكن أحقق ، وإن لم تضرر تركت الجزاء كما فعلت ذلك في : إذا » . الكتاب ٤٤٢ / ١ ( بولاق ) ، ٧٧ / ٣ - ٧٨ ( هارون ) .

(٥) من البحر الطويل ، وهو من معلقته ، وقد تقدّم مطلعها .

الحلال : مبالغة الحال ، من الحلول وهو النزول . والتلاع : جمع تلعة ، وهي مجرى الماء من رؤوس الجبال إلى الأودية ، ويسترفد : يطلب الرقد ، وهو الإعانة ، يقول : لست ممن يستتر في التلاع مخافة الضيف أو العدو ، ولكن أظهر وأعين القوم إذا طلبوا الإعانة . انظر : الخزانة ٦٨ / ٩ .

انظر : ديوانه ٢٨ ، الكتاب ٧٨ / ٣ ، شرح القصائد السبع ١٨٦ ، شرح القصائد الشهوات ٧٦ / ١ ، شرح السيرافي ٢٣٧ / ٣ ، النكت ٧٤٠ / ١ ، تحصيل عين الذهب ٤٤٢ / ١ ، شرح القصائد العشر ١٢٥ ، شرح التسهيل ٧١ / ٤ ، الخزانة ٦٦ / ٩ - ٦٩ .

وَلِمَ حَمَلَهُ عَلَى الْإِضْمَارِ ، بِتَقْدِيرِ : وَلَكِنْ أَنَا مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدُ<sup>(١)</sup> ،  
وكذلك حَمَلَ ( إِذَا ) التي للمفاجأة كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ تَوَهَّمْتُهُ بِخِيَلًا فَإِذَا رَجُلٌ  
كَرِيمٌ ، أَي : وَإِذَا هُوَ<sup>(٢)</sup> ؟ وهل ذلك لِيَجْمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَسْمِ فِي الْعَوَامِلِ مِنْ نَحْوِ : إِنَّ ،  
وَأَخَوَاتِهَا ؟<sup>(٣)</sup> .

وما الشاهد في قول العَجِير :

وما ذاك أَنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي وَلَا أَخِي . . . وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمْلِكُ الضَّرَّ أَنْفَعُ<sup>(٤)</sup> ؟  
وَلِمَ رَفَعَ ( أَنْفَعُ ) مع الْجَزْمِ فِي : أَمْلِكُ<sup>(٥)</sup> ؟ وَلِمَ جازَ رَفَعَ ( أَمْلِكُ ) مع امْتِنَاعِ  
الصَّلَةِ ؟<sup>(٦)</sup> .

وما الشاهد في قوله جَلَّ وَعَزَّ : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ  
فَسَلِّمْ لَكَ ﴾<sup>(٦)</sup> ؟ وَلِمَ جازَ الجزاءَ بَعْدَ : أَمَّا ؟ وما جواب : إِنْ ؟ وَلِمَ حَمَلَ الْفَاءَ

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « كأنه قال : أنا » الكتاب ١/ ٤٤٢ ( بولاق ) ، ٧٨/ ٣ ( هارون ) .

(٢) حديث سيبويه عن ( إذا ) الفجائية تقدم قريباً . انظر ص : .

(٣) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

أَلَمَّا عَلَى دَارِ لَزِيْبٍ قَدْ أَتَى . . . لَهَا بِاللَّوَى ذِي الْمَرْجِ صَيْفٌ وَمَرْتَعٌ

قال ابن خروف : « ووقع في شعره :

ولكن إذا لم أملك الضَّرَّ أَنْفَعُ » . تنقيح الألباب ١٦٥ .

وقبل الشاهد أبيات يفتخر فيها الشاعر ، ويذكر أنه ينصر الجار المظلوم ويردُّ ما أخذ من ماله قهراً ، ثم ذكر في  
الشاهد أنه لم يفعل ذلك لكونه ابن عمِّه ولا أخيه ، وأنَّ من شأنه إذا قدر على . . . دفع الضَّرِّ ؛ النفع فقوله :

متى ما أملك الضَّرَّ ، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وأصله : دفع الضَّرِّ . انظر : شرح أبيات

سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١٥٤ - ١٥٥ ، الخزانة ٩/ ٧٢ - ٧٥ .

انظر : شعره في ( المورد ١ ، مج ٨ ، ١٩٧٩ ص ٢٢٥ ) ، الكتاب ٣/ ٧٨ ، الأصول ٢/ ١٩٤ ، شرح

أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٨ ، شرح السيرافي ٣/ ٢٣٧ ، التعليق ٢/ ١٨٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن

السيرافي ٢/ ١٥٣ - ١٥٥ ، فرحة الأديب ١١٨ ، النكت ١/ ٧٤٠ ، تحصيل عين الذهب ١/ ٤٤٢ ، شرح

أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٥ ، الخزانة ٩/ ٧٠ - ٧٥ .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « والقوافي مرفوعة » ، كأنه قال : ولكن أنفع متى ما أملك الضَّرَّ ، ويكون

( أَمْلِكُ ) علي ( متى ) في موضع جزاء ، و ( ما ) لغو ، ولم يجد سبيلاً إلى أن يكون بمنزلة ( مَنْ ) ( فتوصل ،

ولكنها كمههما » . الكتاب ١/ ٤٤٢ ( بولاق ) ، ٧٨/ ٣ - ٧٩ ( هارون ) .

(٥) لم يرد هذا الوجه في طبعتي بولاق و هارون ، وذكر ابن خروف أنه في نسخة أبي نصر القرطبي . انظر : تنقيح

الألباب ١٦٤ .

(٦) تكملتها : ﴿ . . . مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾ الواقعة : ٩٠ ، ٩١ .



١٣٦ / أ على أنها جوابٌ : أمّا ، وجاز تركُ جوابٍ : إن ؛ لأنه لم يجزم<sup>(١)</sup> بها ، كقولك : أنت ظالمٌ إن فعلتَ<sup>(٢)</sup> ؟ ولم حمّله الأخفشُ على أنه جوابٌ لهما جميعاً<sup>(٣)</sup> ، ولم يجز ذلك إذا جزمَ ؛ من جهة أنه لا يخلصُ الجوابُ بالجزاء ، وهو مع الجزم يقتضي جواباً مُخلصاً ؛ لأنه في موضعِ الفعلِ المجزوم ؟ .

ولم خالف في هذا الباب أبو العباس ، والزيادي<sup>(٤)</sup> فأجازا فيه الجزاء ؟<sup>(٥)</sup> .

### [ الجواب ]<sup>(٦)</sup> :

الذي يجوزُ في الحروفِ الذي<sup>(٧)</sup> يمتنعُ بعدها الجزاءُ إجراؤها على امتناع الاسمِ الذي يُجَازى به كامتناع (إن) التي للجزاء ؛ لأنَّ تقديرها أن تكونَ (إن) معها ، فإذا حذفتُ فهي على ذلك التقدير<sup>(٨)</sup> .

ولا يجوزُ امتناعُ الجزاءِ بعد كلِّ حرفٍ يطلبُ الاسمَ ؛ لأنه قد يكونُ منها ما هو

(١) ب : لم يجز .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأما قوله عز وجل ... فإتما هو كقولك : أما غدا فلك ذاك ، وحسنت : إن كان ؛ لأنه لم يجزم بها ، كما حسنت في قوله : أنت ظالمٌ إن فعلت » . الكتاب ١ / ٤٤٢ ( بولاق ) ، ٣ / ٧٩ ( هارون ) .

(٣) لم يرد هذا الرأي في معاني القرآن للأخفش ، وقد نقل - أيضاً - عن الفراء .

انظر : إعراب القرآن ٤ / ٣٤٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٧ ب ، التعليقة ٢ / ١٨٦ - ١٨٧ .

(٤) الزيادي ، أحد تلاميذ سيبويه ، وقد تقدمت ترجمته في التمهيد .

(٥) ذهب الزيادي والمبرد إلى جواز المجازاة بعد : إذ ، وما التميمية ، وجميع ما لا يُغَيَّرُ الابتداء والخبر عن حالهما . انظر : مسائل الغلط ١٧٧ - ١٧٨ ، التعليقة ٢ / ١٨٢ - ١٨٤ .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) كذا في النسختين ، والصواب : التي ، وقد أثبتُ ما في النسختين ؛ لأنه من السمات الظاهرة في الشرح .

(٨) الذي ذكره سيبويه أن الموقع الذي يصح أن تقع فيه (إن) تجوز فيه المجازاة ، والموقع الذي لا تصح فيه (إن) تمتنع فيه المجازاة ، ولم أقف على أحدٍ ذكر أن (إن) مقدرة مع أسماء الشرط ، وإنما ذكروا أن تلك الأسماء مضمّنة معنى (إن) ، ولعلّ الشارح يريد هذا ؛ لأنه ذكره في باب الجزاء . انظر ص : ٩٣٣ . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٢٣٤ .

نظير الابتداء في طلب الاسم ، ويصلح أن يقع بعده : إن<sup>(١)</sup> .  
والحروف التي يمتنع بعدها الجزاء في هذا الباب على وجهين :  
أحدهما : ما يطلب البيان بالإضافة ، فلا يصلح فيه الجزاء ؛ لأنه مبهم ، في  
أقصى مراتب الإبهام ، فلما كان الأصل في المضاف إليه إنما هو بما يذكر للبيان ،  
وهو الاسم ، ثم جاز أن يقع موقع الاسم الفعل الواجب على الإضافة اللفظية ،  
فاحتمل ذلك ؛ لما في الواجب من البيان ، وإن كان في الأصل إنما يذكر للفائدة ،  
وفيه طرف من البيان<sup>(٢)</sup> ؛ احتمل ذلك ؛ لهذه العلة ، فلما جاءت (إن) التي للجزاء ؛  
باعده عن البيان إلى الإبهام لتعليق الفعل في الكلام ، فلم يحتمل أن يقع هذا الموقع ؛  
خروجه إلى الإبهام في موضع يطلب البيان ، وذلك في : إذ ، وإذا<sup>(٣)</sup> ، وحين<sup>(٤)</sup> .  
والقسم الآخر : (ما) النافية ؛ لأن لها صدر الكلام كما للعامل ، وهي تشبه  
(ليس) في أنها نفى مافي الحال ، فامتنع حرف<sup>(٥)</sup> الجزاء منها كما يمتنع في :

(١) سيمثل الشارح لهذا بأما قريباً . وبين الرضي ضابط الباب ، فقال : « لا يجوز أن يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين :

أحدهما : أن يتصل بتلك الكلمات بلا فصل ، والثاني : أن يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني وذلك كإن ، وكان ، وطن وأخواتها ، وما النفي .... وأما (لا) فليست كـ (ما) لأنها تلغى في اللفظ .... والظروف المضافة إلى الجمل لاشك في إحداثها في الجمل معنى ، وهو تصييرها بمعنى المصدر ، ولاتبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام ؛ لأن المصدر مفرد ، وليس الصلة وخبر المبتدأ كذلك » . شرح الكافية ٢ / ٢٥٩ ، وانظر : تنقيح الألباب ١٦٠ .

(٢) انظر في تفسير البيان والفائدة ص : ٨٠٢ هـ .

(٣) انظر ماتقدم في ص : ٩٧٢ هـ . وانظر في امتناع المجازاة بعد (إذا) : الانتصار ١٨٠ .

(٤) بين ابن جنّي علة امتناع المجازاة بعد هذه الظروف ، حيث يقول : « فإن قيل : فما الذي يمنع من إضافته إلى الشرط ، وهو ضرب من الخبر ؟ قيل : لأن الشرط له صدر الكلام ، فلو أضفت إليه لعلته بما قبله ، وتأنك حالاتان متدافعتان ، فأما : بأيهم تمرر أمرر ، ونحوه فإن حرف الجر متعلق بالفعل بعد الاسم ، والظرف في قولك : أتذكر إذ من يأتنا نأته ، متعلق بقولك : أتذكر ، وإذا خرج ما يتعلق به حرف الجر من حيز الاستفهام لم يعمل في الاسم المستفهم به ، ولا المشروط به » . الخصائص ١ / ٣٥٢ .

وانظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٣٦ أ ، المسائل المثورة ١٦٤ - ١٦٦ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٨٧ ، شرح الكافية ٢ / ٢٥٩ .

(٥) ب : حروف .

ليس<sup>(١)</sup>.

وتقول : أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ ، وَمَنْ يَأْتِينَا فَنَحْنُ نَأْتِيهِ<sup>(٢)</sup> ، فتجري (مَنْ)

بمعنى : الذي ؛ لامتناع الجزاء في هذا الموضع .

ويجوز في الشعر أَنْ يُجَازَى / ١٣٦ ب بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ ، كقولك : أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ عَامِلَةٍ<sup>(٣)</sup> ، وَهِيَ مُشَبَّهَةٌ لِلْمَوْصُولِ فِي طَلَبِ مَا هُوَ لِلْبَيَانِ ، إِلَّا أَنَّ الْمَوْصُولَ يَطْلُبُ الْبَيَانَ بِالْجُمْلِ ، وَالْمُضَافُ يَطْلُبُ الْبَيَانَ بِالْمُفْرَدِ<sup>(٤)</sup> الَّذِي هُوَ فِي الْأَصْلِ مَوْضُوعٌ لِلْبَيَانِ ، فَجَازَ أَنْ يُوصَلَ بِحَرْفِ الْجَزَاءِ<sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْأَصْلِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْحَرْفُ ، وَلَمْ يَجْزْ فِي هَذَا أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ ؛ لِتَبَاعُدِهِ مِمَّا هُوَ حَقُّ الْكَلَامِ<sup>(٦)</sup>.

(١) لافرق عند سيبويه بين (ما) التميمية والحجازية في امتناع المجازاة بعدهما ، وتقدم أن المبرد يجيزها بعد التميمية لإهمالها ، ويمنعها بعد الحجازية لإعمالها . انظر ماتقدم في ص : ٩٧٧ هـ .

وانظر في المسألة : الكتاب ٣ / ٧٥ ، الانتصار ١٨٢ ، مجالس العلماء ٨٩ ، تنقيح الألباب ١٦٠ ، شرح الكافية ٢ / ٢٥٩ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٨ ، المساعد ٣ / ١٦٦ .

(٢) انظر ماتقدم في ص : ٩٧٣ هـ .

(٣) ظاهر كلام سيبويه والشارح أَنَّ المجازاة بعد هذه الكلمات في الشعر جائزة من غير تقدير مبتدأ محذوف ، يقول سيبويه : « وقد يجوز في الشعر أَنْ يُجَازَى بعد هذه الحروف ، فتقول : أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ ، فَإِنَّمَا أَجَازُوهُ لِأَنَّ (إِذْ) وهذه الحروف لَا تُغَيِّرُ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ عَنْ حَالِهِ قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ بِهَا ، فَقَالُوا : نَدْخُلُهَا عَلَى مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ ، وَلَا تُغَيِّرُ الْكَلَامَ ، كَأَنَّا قُلْنَا : مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ ، كَمَا أَنَا إِذَا قُلْنَا : إِذْ عَبْدُ اللَّهِ مَنْطِقٌ ، فَكَأَنَّا قُلْنَا : عَبْدُ اللَّهِ مَنْطِقٌ ؛ لِأَنَّ (إِذْ) لَمْ تُحْدِثْ شَيْئاً لَمْ يَكُنْ قَبْلَ أَنْ تَذْكُرْهَا » . الكتاب ٣ / ٧٥ ، ويفهم من كلامه هذا أَنَّ المجازاة بعد (ما) الحجازية لَا تجوز في الشعر ؛ لِأَنَّهَا تُغَيِّرُ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ أَيْضاً . وَذَهَبَ ابْنُ جَنِّي أَنَّ المجازاة بعد (إِذْ) لَا تجوز في الشعر إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ . انظر : الخصائص ١ / ٣٥٢ . وانظر في المسألة : تنقيح الألباب ١٦٠ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٨ .

(٤) يعني : أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ فِي الْأَصْلِ يَكُونُ اسماً مُفْرَداً ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا قَرِيباً .

(٥) هذا التعليل لم يذكره سيبويه ، وَهُوَ تَعْلِيلٌ لِلْمَجَازَاةِ فِي الشَّعْرِ بَعْدَ (إِذْ) وَمَا أَشَبَّهَهَا مِنَ الظُّرُوفِ الزَّمَانِيَةِ الْمُضَافَةِ ، وَلَا تَدْخُلُ فِيهِ (ما) . وَخِلَاصَتُهُ : أَنَّ الصَّلَةَ لِبَيَانِ الْمَوْصُولِ ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ لِبَيَانِ الْمُضَافِ ، وَلَمَّا كَانَتْ جُمْلَةُ الشَّرْطِ تَأْتِي صِلَةً لِلْمَوْصُولِ فِي السَّعَةِ ؛ جَازَ أَنْ تُضَافَ إِلَيْهَا هَذِهِ الظُّرُوفُ فِي الشَّعْرِ ؛ لِلشَّبْهِ الَّذِي بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، مِنْ جِهَةِ أَنَّهُمَا لِلْبَيَانِ .

(٦) يعني - فِيمَا يَظْهَرُ - أَنَّ الْأَسْمَ الْمَوْصُولَ لَمَّا كَانَ بَيَانَهُ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ جَازَ أَنْ يُوصَلَ فِي الْكَلَامِ بِمَا لَمْ يَقْطَعْ بِتَحْقِيقِهِ ، وَهُوَ جُمْلَةُ الشَّرْطِ ، وَلَمَّا كَانَ بَيَانُ الْإِضَافَةِ فِي الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى لَمْ يَجْزْ فِي الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ بَغِيرَ الْمُتَحَقِّقِ وَقَوْعِهِ كَجُمْلَةِ الشَّرْطِ ، وَإِنَّمَا جَازَ فِي الشَّعْرِ أَنْ تُضَافَ (إِذْ) إِلَى جُمْلَةِ الشَّرْطِ ؛ لِلشَّبْهِ بَيْنَ الْمَوْصُولِ وَالْمُضَافِ فِي طَلَبِ الْبَيَانِ ، فَخَرَجَ بَيَانُ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ فِي الشَّعْرِ ، وَلَمْ يَجْزْ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ ، وَهِيَ بَيَانُ الْحَرْفِ الَّذِي يَكُونُ بِمَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ الْحَرْفُ . انظر تفصيل ذلك في ص : ١٠٠٤ .

وقال لبيد :

على حينَ مَنْ تَلَبَّثَ عليه ذَنُوبُهُ . . يَرِثُ شَرِبُهُ إِذْ فِي الْمَقَامِ تَدَابُرٌ<sup>(١)</sup>  
فجَازَى بَعْدَ (حِينَ) فِي الشُّعْرِ ، وَقِيَّاسُهَا قِيَاسُ (إِذْ) فِي طَلَبِ الْبَيَانِ بِالْإِضَافَةِ<sup>(٢)</sup> .  
وَيَجُوزُ : أَتَذْكُرُ إِذْ إِنْ تَأْتِنَا نَأْتِكَ ، فِي الشُّعْرِ ؛ لِأَنَّ قِيَاسَ (إِنْ) فِي هَذَا كَقِيَاسِ  
الْأَسْمَاءِ الَّتِي يُجَازَى بِهَا<sup>(٣)</sup> .

وَتَقُولُ : أَتَذْكُرُ إِذْ نَحْنُ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتُهُ ، فَهَذَا يَحْسُنُ فِيهِ الْجَزَاءُ بَعْدَ (نَحْنُ) ؛  
لأنَّهُ لَا يَطْلُبُ الْبَيَانُ بِالْإِضَافَةِ كَمَا يَطْلُبُهُ : حِينَ ، وَإِذْ ، وَقَدْ فَصَّلَ بَيْنَ : إِذْ ، وَمَنْ ، كَمَا  
يَفْصِلُ الْأَسْمُ بَيْنَ : مَنْ ، وَإِنْ ، فِي قَوْلِكَ : إِنَّهُ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتُهُ<sup>(٤)</sup> .

وَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا مَنْ يَأْتِيهِ يُعْطِيهِ ، وَيَجُوزُ فِي هَذَا الْجَزَاءُ إِذَا كَانَتْ (إِذَا)  
لِلْمَفَاجَأَةِ ؛ لِأَنَّهَا نَظِيرَةُ (نَحْنُ) فِي أَنَّهَا لَا تَطْلُبُ الْبَيَانُ بِالْإِضَافَةِ ، فَلَيْسَ فِيهَا مَانِعٌ  
مِنْ حَرْفِ الْجَزَاءِ ، وَسَيَبُوهُ يُقَدَّرُ بَعْدَهَا مُبْتَدَأً ، كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَإِذَا زَيْدٌ ، أَيْ :  
فَإِذَا هُوَ زَيْدٌ ، وَلَيْسَ قِيَاسُ (إِذَا) الَّتِي لِلْمَفَاجَأَةِ كَقِيَاسِ (إِذَا) الَّتِي تَقْتَضِي الْإِضَافَةَ ؛  
لَمَّا بَيَّنَّا مَنْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذِهِ مَانِعٌ مِنَ الْجَزَاءِ كَمَا فِي تِلْكَ<sup>(٥)</sup> .

وقال ابن مقبل :

وَقَدِّرْ كَكْفِ الْقِرْدِ لَا مُسْتَعِيرُهَا . . يُعَارُ وَلَا مَنْ يَأْتِيهَا يَتَدَسَّمُ<sup>(٦)</sup>

(١) تقدم تخريجه في ص : ٩٧٤ .

(٢) انظر : تنقيح الألباب ١٦٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٧٦ / ٣ .

(٤) انظر : الكتاب ٧٦ / ٣ ، شرح السيرافي ٢٣٦ / ٣ ب ، التعليقة ١٨٤ / ٢ ، تنقيح الألباب ١٦٠ .

(٥) خالف الشارحُ سيبويه في المجازاة بعد (إِذَا) الفجائية ، فسبويه يرى أَنَّ المجازاة لا تجوز إلا إِذَا أُضْمِرَ بَعْدَ (إِذَا)  
المبتدأ ؛ لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ (إِذَا) الفجائية ملازمة للإضافة إلى الجملة ، أما الشارحُ فيجيز المجازاة بعدها من غير  
إضمار ؛ لِأَنَّهُا عِنْدَهُ غَيْرُ مِضَافَةٍ إِلَى الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا . انظر : الكتاب ٧٦ / ٣ ، شرح السيرافي ٢٣٦ / ٣ ب ،  
تنقيح الألباب ١٦١ ، شرح التسهيل ٩٠ / ٤ ، شرح الكافية ٢٦٠ / ٢ ، الارتشاف ٥٥٩ / ٢ ، المساعد  
١٦٨ / ٣ ، شفاء العليل ٩٦٢ / ٣ .

(٦) تقدم تخريجه في ص : ٩٧٥ .

فجأزى بَعْدَ (لا) ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا تَقَعُ فِي حَشْوِ الْكَلَامِ ، فَلَا تَمْنَعُ الْعَامِلَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا بَعْدَهَا ، حَتَّى كَأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي الْكَلَامِ ، فَلَمَّا لَمْ تَمْنَعِ الْجَارَ ؛ لَمْ تَمْنَعِ الْجَازِمَ ؛ لِأَنَّ قِيَاسَهُمَا سَوَاءٌ ، وَلَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ (ما) ؛ لَمَّا بَيَّنَّا مِنْ حُكْمٍ : ما<sup>(١)</sup> .

وتقولُ : لا / ١٣٧ إِنْ أَتَيْنَاكَ أَعْطَيْنَاكَ ، وَلَا إِنْ قَعَدْنَا عَنْكَ عَرَضْتَ عَلَيْنَا .

وقال طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ :

وَلَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ مَخَافَةً . . . وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدُ الْقَوْمُ أَرْفِدُ<sup>(٢)</sup>

فجأزى : بِمَتَى بَعْدَ : لَكِنْ ، وَقَدَرَهُ سَيَبُويهِ عَلَى حَذْفِ الْأَسْمِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَكِنْ أَنَا مَتَى يَسْتَرْفِدُ<sup>(٣)</sup> ، عَلَى الْقِيَاسِ<sup>(٤)</sup> الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ<sup>(٥)</sup> ، وَلَوْ أَجَازَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ فِي ( لَكِنْ ) لِحَرْفِ الْجَزَاءِ ؛ لَكَانَ صَوَاباً<sup>(٦)</sup> .

وقال الْعُجَيْرُ :

وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي وَلَا أَخِي . . . وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمْلِكُ الضَّرَّ أَنْفَعُ<sup>(٧)</sup>

(١) أطلق سيبويه جواز المجازاة بعد (لا) وقيده أبو حيان بأن لا تكون عاملة ، وهو مقتضى كلام المبرد ؛ لأنه جعل ضابط المنع في الباب أن يكون ما قبل أداة الجزاء عاملاً . انظر : الكتاب ٣/ ٧٦ - ٧٧ ، الانتصار ١٧٧ ، مجالس العلماء ٨٩ ، شرح السيرافي ٣/ ٢٣٦ ب ، تنقيح الألباب ١٦٣ ، شرح التسهيل ٤/ ٨٨ ، شرح الكافية ٢/ ٢٥٩ ، الارتشاف ٢/ ٥٥٩ ، المساعد ٣/ ١٦٦ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٩٧٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٣/ ٧٨ ، شرح السيرافي ٣/ ٢٣٧ أ ، الارتشاف ٢/ ٥٥٩ .

(٤) معاد في : ب .

(٥) تقدم في الباب السابق .

(٦) أجاز الشارح المجازاة بعد ( لكن ) المخففة من غير إضمار ، وهو قول المبرد . انظر : مسائل الغلط ١٧٨ .

وقد علق ابن ولاد علي مذهب المبرد بأن ( لكن ) - وإن لم تكن عاملة - فإنها قد غيرت المعنى - يعني بما فيها من الاستدراك - والمراعاة في جواز المجازاة من غير إضمار أن لا يتغير معنى الجملة بما دخل عليها ، ثم قال : « وهذه الجملة [ جملة الشرط ] إذا وقعت بعد ( لكن ) أحسن قليلاً منها إذا وقعت بعد غيرها ؛ لأن ما غير المعنى أكثر كان أبعد من الجواز ؛ ألا ترى أن ذلك لا يجوز مع : إن ، وكان ؛ لأنهما عاملان مغيران ، فبعد الجواز . الانتصار ١٨٢ . وانظر في المسألة : شرح التسهيل ٤/ ٨٩ - ٩٠ ، المساعد ٣/ ١٦٨ ، شفاء العليل ٣/ ٩٦٢ .

(٧) تقدم تخريجه في ص : ٩٧٦ .

والقوافي مرفوعة ، فَجَزَمَ (أَمْلِكُ) كما جَزَمَ طَرْفَةُ<sup>(١)</sup> ، وَرَفَعَ (أَنْفَعُ) على حَذْفِ الفاء ، أي : فَأَنَا أَنْفَعُ ، ويجوزُ : وَلَكِنْ أَنْفَعُ مَتَى أَمْلِكُ الضَّرَّ<sup>(٢)</sup> .

ويجوزُ في (أَمْلِكُ) الرَّفْعُ على إلغاءِ (ما) ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَكِنْ أَنْفَعُ مَتَى أَمْلِكُ الضَّرَّ ، وتكونُ (متى) على طريقةِ [ الاستفهام ]<sup>(٣)</sup> ، وموضعُ (متى) نصبٌ بِأَمْلِكُ<sup>(٤)</sup> .

وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلِّمْ لَهُ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾ ، فَوَقَعَ الجِزَاءُ بَعْدَ (أَمَّا) ، وَإِنْ كَانَتْ تَطْلُبُ الاسمَ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْإِبْتِدَاءِ الَّذِي يَطْلُبُ الاسمَ ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ حَرْفِ الْجِزَاءِ<sup>(٥)</sup> .  
وَأَمَّا الْجَوَابُ بِالْفَاءِ ؛ فَهُوَ لِأَمَّا ، وَجَوَابُ الْجِزَاءِ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ لَمْ يُذَكَّرْ ، عِنْدَ سيبويه<sup>(٦)</sup> .

وَالْأَخْفَشُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْفَاءَ فِي هَذَا جَوَابُ (أَمَّا) ، وَالْجِزَاءُ جَمِيعاً ؛ لِأَنَّهُ قَدْ

(١) يشير إلى (يسترقد) في بيت طرفة المتقدم قريباً .

(٢) ذكر سيبويه في البيت أَنَّ الرفع على نية التقديم ، ولم يذكر فيه حذف الفاء ، وهو جائزٌ عنده . وقد تقدم بيان ذلك في ص : ٩٥١ هـ .

وانظر : الكتاب ٣ / ٧٨ - ٧٩ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٧ ، التعليقة ٢ / ١٨٥ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) هذا الوجه ذكر ابن خروف أَنَّهُ قد ورد في نسخة أبي نصر القرطبي ، فلعله قد ورد في نسخة الرمانى . انظر : تنقيح الألباب ١٦٤ .

(٥) وهو ضعيفٌ من جهة المعنى ، لِأَنَّ الشاعر يفتخرُ ، والاستفهام لا يؤدِّي هذا المعنى .  
تقدم أَنَّ نسخ الكتاب قد اختلفت في إدخال (أَمَّا) في الباب ، ففي طبعتي بولاق وهارون وشرح السيرافي هي داخلة في الباب ، وممتنعة بعدها المجازاة ، وعلى هذا يكون سيبويه قد ذكر الآية لتعليل وقوع حرف الجزاء بعد (أَمَّا) فيها مع ما قدمه من المنع ، والتعليل هو قوله : « وَحَسُنَتْ : إِنْ كَانَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْزَمْ بِهَا » . الكتاب ٣ / ٧٩ . قال ابن خروف معلقاً على هذا النص : « يُرِيدُ أَنَّ الشَّرْطَ بَعْدَ (أَمَّا) ضَعِيفٌ ، فَحَسُنَ وَقَوْعُهُ بَعْدَهَا أَنَّ الْفِعْلَ فِي الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ غَيْرُ مَجْزُومٍ » . تنقيح الألباب ١٦٥ ، وانظر : شرح الكافية ٢ / ٢٦٠ .

وأما على ما في نسخة الفارسي والشارح فلا تدخل (أَمَّا) في الباب ؛ وَلِذَلِكَ فَسَّرَ الْفَارِسِيُّ قَوْلَ سيبويه السابق بِأَنَّهُ « حَسُنَ أَلَا يَأْتِي لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾ جَوَابُ فِي اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَنْجُزَمٍ » . التعليقة ٢ / ١٨٦ . وانظر ماسبق في ص : ٩٧٣ هـ .

(٦) جعل الفاء جواباً لِأَمَّا قول سيبويه والمبرد . انظر : الكتاب ٣ / ٧٩ ، المقتضب ٢ / ٦٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٧ ، التعليقة ٢ / ١٨٦ .

انْعَقَدَ بهما في المعنى من غير مانع أن يكون لهما ، ولا يُجيزُ إذا جُزِمَ الفعلُ بحرفِ  
الجزاء أن يكونَ الجوابُ لهما ؛ لأنه يجبُ في حالِ الجزمِ أن يخلُصَ للجزاء ؛ إذ مَوْقِعُهُ  
مَوْقِعُ الفعلِ المجزومِ في حالِ جَزْمِ الشرطِ <sup>(١)</sup> .

والأولى مذهبُ سيبويه ؛ لأنه أقيسُ على الأصولِ ؛ إذ <sup>(٢)</sup> كان إذا اجتمعَ القسمُ  
والجزاء ؛ كان الجوابُ للقسمِ دالاً على جوابِ الجزاءِ ، كقولك : والله إن أتيتني  
لأُكرِمَنَّكَ ، فكذلك ( أمّا ) ؛ لأنها وقَعَتْ في صدرِ الكلامِ كما يَقَعُ القسمُ <sup>(٣)</sup> .

وخالفَ في هذا البابِ أبو العباسِ ، والزياديُّ ، فأجازا الجزاءَ فيه بعدَ الأحرفِ  
التي منعَ منها سيبويه الجزاءَ <sup>(٤)</sup> .

والصوابُ / ١٣٧ ب مذهبُ سيبويه ؛ للعللِ التي بيّنا ، وإنما تعلّقوا في ذلك  
بأنّها غيرُ عاملةٍ يصلحُ بعدها الاسمُ والفعلُ ، فهي كالابتداءِ بالكلامِ الذي يصلحُ فيه  
الاسمُ والفعلُ ، فإذا صلحا جميعاً ؛ صلحَ حرفُ الجزاءِ ، والعللُ التي بيّنا تُسقطُ  
[هذا] <sup>(٥)</sup> مع أنه يلزمُ من أجاز ذلك أن يُجيزه في أسماءِ الزمانِ المُتمكّنةِ كلّها ؛ لأنها

(١) تقدم تخريج مذهب الأخفش في ص : ٩٧٧ هـ ٣ .

وقد علّق عليه الفارسي بقوله : « قولُ أبي الحسن في المعنى يرجعُ إلى تقديرِ سيبويه .... ؛ لأن ( أمّا ) لا بُدَّ لها  
في الكلامِ من جوابٍ ، و ( إن ) قد يُحذفُ جوابُها في الكلامِ ، مثل قولك : أنت ظالمٌ إن فعلتَ ، فكان قوله أراه  
جواباً لهما جميعاً ، أي : إن الفاء جوابٌ لأمّا ، و ( أمّا ) مع الفاء جوابٌ لإن ، ولا يُجيز ذلك إذا جزم كأنه قال :  
أمّا إن يكن من أصحابِ اليمينِ فسلامٌ لك ؛ لم يُجزه ؛ لأنه قد جزم الفعل ولم يأت له بجوابٍ مجزومٍ ، وهذا  
لا يجوزُ في الكلامِ .... والفاء لا يجوزُ أن تكونَ جواباً للفعلِ المجزومِ ؛ لأنك لو جعلتها جواباً لم تأت لأمّا  
بجوابٍ ، وهذا قبيحٌ في الكلامِ غيرُ جائزٍ فيه ، فإذا لم يُجزم الفعل الذي هو شرطٌ ، فقلت : ﴿ آمّا إن  
تَكَاتَ مِنْ أَصْحَابِ آيَمِينَ قَسَلْتُمْ ﴾ كان حسناً ، وصار ( أمّا ) مع ما يتصل به جواباً لإن ؛ إذ لم يجز  
شرطُها » . التعليقة ١٨٧ / ٢ . وانظر : الشعر ٦٥ / ١ .

(٢) ب : إذا .

(٣) ب : الاسم .

(٤) انظر ما تقدّم في ص : ٩٧٧ هـ ٥ .

(٥) ساقط من : ب .

تُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ وَالْإِسْمِ ، فَيَجِيءُ مِنْ هَذَا أَنْ تَقُولَ : هَذَا يَوْمٌ إِنْ تَأْتَيْتَ نَأْتِكَ ، وَهَذِهِ لَيْلَةٌ إِنْ تَزُرُّنَا نَزُرُكَ ، وَهَذَا كَلَامٌ قَبِيحٌ ، لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ<sup>(١)</sup> ، وَهُوَ عَلَى قِيَاسِ مَا أَجَازُوهُ فِي : إِذْ ، وَإِذَا .

---

(١) ذكر أبو حيان أن المبرد يجهز المجازاة بعد هذه الظروف غير الملازمة للإضافة ، وهو مقتضى كلامه في مسائل الغلط ؛ إذ جعل ضابط المنع أن يكون ما قبل أداة الجزاء عاملاً .  
انظر ماتقدم في ص : ٩٧٧ هـ ، . وانظر : الارتشاف ٢ / ٩٦٠ .



## بَابُ الْجَزَاءِ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ<sup>(١)</sup>

الغرض فيه :

أن يُبينَ ما يجوزُ في الجزاءِ الذي يَدْخُلُ عليه حَرْفُ الجَرِّ ، ممَّا لا يجوزُ<sup>(٢)</sup> .

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في الجزاءِ الذي يَدْخُلُ عليه حَرْفُ الجَرِّ ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟ .

ولمَ لا يجوزُ أن يجريَ حرفُ الجَرِّ مجرىَ غيره من العواملِ في الامتناعِ من الدُّخُولِ على الجزاءِ ؟ وهل ذلك لأنه مع ما دَخَلَ عليه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، فلمَ يُخْرِجْهُ عن الصَّدْرِ كما لمَ يُخْرِجْهُ في الاستفهامِ ، فكأنَّه الاسمُ المفردُ ؟ .

وما حُكِمَ : على أيِّ دَابَّةٍ أُحْمِلَ أَرْكَبُهُ ، وبِمَنْ تُؤْخَذُ أَوْخَذَ بِهِ ؟<sup>(٣)</sup> .

ولمَ جاز : بِمَنْ تَمَرُّ ، وعلى أيِّها أَرْكَبُ ، في الاستفهامِ<sup>(٤)</sup> ؟ وهل ذلك لأنه بمنزلةِ مَنْ تَضْرِبُ ، وأيِّها تَرْكَبُ ؛ في المتعدي ؛ إذ حَرْفُ الجَرِّ مع الاسمِ فيما لا يَتَعَدَّى بمنزلةِ الاسمِ وَحْدَهُ فيما يَتَعَدَّى ؟ .

وما الشَّاهدُ في قولِ ابنِ همامٍ السَّلُولِيُّ :

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ إذا ألزمتَ فيه الأسماءَ التي يُجَازَى بها حروفُ الجَرِّ لم تغيِّرْها عن الجزاءِ .

انظر : الكتاب ٤٤٢ / ١ ( بولاق ) ، ٧٩ / ٣ ( هارون ) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن المجازاةِ بِمَنْ وأختيها إذا دخل عليهن حروفُ الجَرِّ ، وذكر حكمَ المجازاةِ إذا تعلق حرفُ الجَرِّ بفعل الشرط ، وحكمها إذا تعلق بالجواب . وغير ذلك .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه بعد ترجمة الباب : « وذلك قولك : على أيِّ دَابَّةٍ أُحْمِلَ أَرْكَبُهُ ، وبِمَنْ تُؤْخَذُ أَوْخَذَ بِهِ ، هذا قول يونسَ والخليلِ جميعاً ، فحروفُ الجَرِّ لم تغيِّرْها عن حالِ الجزاءِ ، كما لم تغيِّرْها عن حالِ

الاستفهامِ » . الكتاب ٤٤٢ / ١ ( بولاق ) ، ٧٩ / ٣ ( هارون ) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ألا ترى أنك تقول : بِمَنْ تَمَرُّ ، وعلى أيِّها أَرْكَبُ ؟ فلو غيِّرْتها عن الجزاءِ

غَيَّرْتها عن الاستفهامِ » . الكتاب ٤٤٢ / ١ ( بولاق ) ، ٧٩ / ٣ ( هارون ) .

لما تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمْ . . . في أيِّ نحوٍ يَمِيلُوا دِينَهُ يَمِلُ<sup>(١)</sup> ؟  
 وَلَمْ مَنَعَ الْعَامِلُ الرَّافِعُ وَالنَّاصِبُ مِنَ الْجَزَاءِ ، وَلَمْ يَمْنَعْ الْعَامِلُ الْجَارُ مِنَ الْجَزَاءِ ؟  
 وهل ذلك لأنَّ الرَّافِعَ وَالنَّاصِبَ عَامِلٌ مُنْفَصِلٌ ، وَالْجَارُ مُتَّصِلٌ ؟<sup>(٢)</sup> .  
 وَلَمْ جاز : أَيُّهُمْ تَضْرِبُ يَأْتِيكَ ، عَلَى أَنْ يَعْمَلَ الْعَامِلُ فِيمَا هُوَ مَعْمُولُهُ<sup>(٣)</sup> ؟ وهل  
 ذلك لِأَنَّهُ خَلَفَ مِنْ عَامِلِ الْجَزْمِ / ١٣٨ أفعَلُهُ عَارِضٌ ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ خَلَفَ ؟<sup>(٤)</sup> .  
 وَلَمْ جاز أَنْ يَتَرْتَّبَ عَلَى التَّقْدِيمِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ عَامِلٌ ، وَعَلَى التَّأْخِيرِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ  
 مَعْمُولٌ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ، مَعَ اسْتِحَالَةِ ذَلِكَ ؟ .

وهل وَجْهُ جَوَازِهِ فِي الِاسْتِفْهَامِ عَلَى أَنَّهُ تَرْتَّبَ فِي الذِّكْرِ عَلَى التَّقْدِيمِ ، وَفِي  
 حَقِيقَةِ الْمَوْضِعِ عَلَى التَّأْخِيرِ ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَعْمُولٌ فِي قَوْلِكَ : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ، فَتَقْدِيمُهُ  
 عَارِضٌ كَمَا هُوَ فِي قَوْلِكَ : زِيدًا ضَرَبْتَ ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ غَيْرِهِ مِنْ حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ ،  
 وَكَذَلِكَ هُوَ عَارِضٌ فِي الْجَزَاءِ ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ (إِنْ) ، فَتَقْدِيرُهُ فِي الْمُتَعَدِّي : إِنْ زِيدًا  
 تَضْرِبُ أَضْرِبُ ، وَفِي غَيْرِ الْمُتَعَدِّي : إِنْ زِيدٍ تَمُرُّرُ أَمُرُّ<sup>(٥)</sup> ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ [إِنْ]<sup>(٦)</sup> .

(١) بَيْتٌ مُفْرَدٌ مِنَ الْبَسِيطِ .

يُصِفُ رَجُلًا اتَّصَلَ بِالسُّلْطَانِ ، فَضَيَّعَ دِينَهُ ؛ لِاتِّبَاعِ هَوَى مَخْدُومِهِ . انْظُرْ : تَنْقِيحُ الْأَلْبَابِ ١٦٧ .  
 انْظُرْ : شَعْرُهُ ٩٥ ، الْكِتَابُ ٨٠ / ٣ ، شَرْحُ أَبِياتِ سَيَبَوِيهِ لِلنَّحَّاسِ ٣٠٨ ، شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ ٢٣٨ / ٣ ب ،  
 التَّبَصُّرَةُ ١٦ / ٤ ، النُّكْتُ ١ / ٧٤٠ ، تَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ١ / ٤٤٢ ، الْغُرَّةُ لِابْنِ الدِّهَانِ ٢ / ٨٤ ب ، تَنْقِيحُ  
 الْأَلْبَابِ ١٦٧ .

(٢) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ يُشْعِرُ بِهَا قَوْلُ سَيَبَوِيهِ : « وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا يَصِلُ إِلَى الْاسْمِ بِالْبَاءِ وَنَحْوِهَا ، فَالْفِعْلُ مَعَ الْبَاءِ  
 بِمَنْزِلَةِ فِعْلٍ لَيْسَ قَبْلَهُ حَرْفٌ جَرٌّ وَلَا بَعْدَهُ ، فَصَارَ الْفِعْلُ الَّذِي يَصِلُ بِإِضَافَةٍ كَالْفِعْلِ الَّذِي لَا يَصِلُ بِإِضَافَةٍ ؛ لِأَنَّ  
 الْفِعْلَ يَصِلُ بِالْجَرِّ إِلَى الْاسْمِ كَمَا يَصِلُ غَيْرُهُ رَافِعًا أَوْ نَاصِبًا ، فَالْجَرُّ هَاهُنَا نَظِيرُ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ فِي غَيْرِهِ » .  
 الْكِتَابُ ١ / ٤٤٣ ( بُولَاق ) ، ٨٠ / ٣ ( هَارُون ) .

(٣) يَعْنِي أَنْ ( أَيَّا ) قَدْ عَمِلَتْ الْجَزْمَ فِي ( تَضْرِبُ ) ، وَقَدْ عَمِلَ فِيهَا النَّصْبُ .

(٤) يَرِيدُ أَنْ ( أَيَّا ) وَأَخَوَاتُهَا مِنْ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ عَمِلَتْ لِتَضْمِنُهَا مَعْنَى ( إِنْ ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَلَا تَلْزِمُهُ فِي كُلِّ  
 مَوْضِعٍ .

(٥) الْفَصْلُ بَيْنَ ( إِنْ ) وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ غَيْرُ جَائِزٍ فِي الْكَلَامِ . انْظُرْ : الْكِتَابُ ١١٢ / ٣ ، الْمُقْتَضِبُ ٧٣ / ٢ .  
 وَمُرَادُ الشَّارِحِ هُنَا أَنْ ( مَنْ ) وَأَخْتِيهَا مَضْمَنَاتٌ مَعْنَى ( إِنْ ) ، فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِنَّ حَرْفُ الْجَرِّ ، وَأُرِدَتْ تَقْدِيرُهُنَّ  
 بِإِنْ ، جَعَلَتْهَا قَبْلَ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَهُوَ تَقْدِيرٌ لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ .

(٦) سَاقَطَ مِنْ : ب .

مع (مَنْ) وأخواتها ؛ لأنها صارت مُعاقبةً وخَلَفًا تُغني عن الحَرْفِ كما تُغني (كيف) عن أَلِفِ الاستفهام ؟ .

وما حُكْمُ : بَمَنْ تَمُرُّ به أَمْرٌ ، وعلى أيُّهم تَنْزِلُ عليه أَنْزِلُ ، وبما تأتيني به آتيك ؟ ولم يَطْلُ الجزاء في هذا ؟ وهل ذلك لأنَّ الباءَ في : ( بَمَنْ ) صارت لِلْفِعْلِ الآخِرِ الذي هو الجوابُ ، والجوابُ لَا يَعْمَلُ في الاسمِ الذي يُجَازَى به ؛ لئلا يَخْتَلِطَ مُتَعَلِّقُ الجوابِ بِمُتَعَلِّقِ الشَّرْطِ ، وصار بمعنى : الذي ، وَوَجَبَ رَفْعُ الفِعْلِ لما يَطْلُ الجزاءُ ، وصارت الباءُ الثانيةُ في ( تَمُرُّ ) الذي هي مُتَّصِلَةٌ [ به ] <sup>(١)</sup> على معنى الشَّرْطِ ؟ <sup>(٢)</sup> .

وما حُكْمُ : بَمَنْ تَمُرُّ به ؟ ولم يَطْلُ الاستفهامُ في هذا ، ولم يَجْزُ كما يجوزُ في : بَمَنْ تَمُرُّ <sup>(٣)</sup> ؟ وهل ذلك لأنَّ الباءَ الثانيةَ هي مُتَعَلِّقُ الفِعْلِ المذكورِ ، والباءُ الأولى لأبَدُّ لها من عاملٍ غيرِ الفِعْلِ المذكورِ ؛ لأنه قد استوفى معموله بالباءِ الثانيةِ ، كأنَّكَ قُلْتَ : بالذي تَمُرُّ به أَمْرٌ ، وَلَا يَعْمَلُ في الأسماءِ المُبْهَمَةِ التي يُجَازَى بها أو يُسْتَفْهَمُ إِلَّا الفِعْلُ الذي يليها دونَ الفِعْلِ الذي هو جوابٌ ، فإذا يَطْلُ عَمَلُهُ فيها ؛ يَطْلُ الجزاءُ والاستفهامُ ؟ .

وماعنى قوله : « صارت الباءُ الأولى ككان ، وإنَّ » <sup>(٤)</sup> ؟ وهل ذلك في المنع من الجزاء ؟ .

- 
- (١) ساقط من : ب .  
 (٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فَإِنْ قُلْتَ : بَمَنْ تَمُرُّ به أَمْرٌ ، وعلى أيُّهم تَنْزِلُ عليه أَنْزِلُ ، وبما تأتيني به آتيك ؛ رفعت لأنَّ الفِعْلَ إِنَّمَا أَوْصَلَتْهُ إِلَى الهاءِ بالباءِ الثانيةِ ، والباءُ الأولى لِلْفِعْلِ الآخِرِ ، فَتُغَيَّرُ عن حال الجزاء كما تُغَيَّرُ عن حال الاستفهامِ ، فصارت بمنزلة ( الذي ) ؛ لأنَّكَ أَدْخَلْتَ الباءَ لِلْفِعْلِ حين أَوْصَلْتَ الفِعْلَ الذي يلي الاسمَ بالباءِ الثانيةِ إِلَى الهاءِ » . الكتاب ١ / ٤٤٣ ( بولاق ) ، ٨٠ / ٣ ( هارون ) .  
 (٣) هذه المسألة يُشعر بها قول سيبويه في النَّصِّ السابق : « فَتُغَيَّرُ عن حال الجزاء كما تُغَيَّرُ عن حال الاستفهامِ ، فصارت بمنزلة : الذي » .  
 (٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فصارت الأولى ككان وإنَّ ، يقول : لَا يُجَازَى بما بعدها ، وعملت الباءُ فيما بعدها عَمَلُ كَانَ وإنَّ فيما بعدهما » . الكتاب ١ / ٤٤٣ ( بولاق ) ، ٨٠ / ٣ ( هارون ) .

وما حُكِّمُ : بِمَنْ تَمَرُّرُ أَمُرُّ ، وعلى مَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلُ ؟ وَلَمْ جَازَ حَذْفُ (به) ، و  
(عليه) <sup>(١)</sup> ؟ وهل ذلك لقوة دلالة / ١٣٨ ب الشيء على مثله ؟ .  
يتلوه : وما الشَّاهِدُ في قولِ بَعْضِ الأعرابِ .  
الحمدُ لله الواحدِ العدلِ ، وصلى الله على مُحَمَّدٍ وآله وسلَّم .

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد يجوز أن تقول : بِمَنْ تَمَرُّرُ أَمُرُّ ، وعلى مَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلُ ، إذا أردت معنى :  
عليه ، وبه ، وليس بحدّ الكلام ، وفيه ضعف » . الكتاب ٤٤٣ / ١ (بولاقي) ، ٨١ / ٣ (هارون) .

الجزء الخامس والثلاثون من شرح كتاب سيبويه ، إملأه أبي الحسن  
علي بن عيسى بن علي النحوي .  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وما الشاهد في قول بعض الأعراب<sup>(١)</sup> :  
إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ . . . إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ<sup>(٢)</sup> ؟  
وَلَمْ حَمَلَهُ عَلَى الْحَذْفِ فِي : يَتَّكِلُ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> ؟ وهل تقديره : يَجِدْ عَلَى الَّذِي يَتَّكِلُ  
عليه ، مِنَ الْمَوْجِدَةِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَإِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى الَّذِي يَتَّكِلُ عَلَيْهِ ؟  
وما حُكْمُ : غَلَامٌ مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُهُ ؟ وَلَمْ جاز تقديم المضاف قبل الاسم الذي  
يُجَازَى به ؟ وهل منزلته في الجزاء كمنزلته في الاستفهام ، كقولك : غَلَامٌ مَنْ  
تَضْرِبُ ، وَأَبَا أَيُّهُمْ رَأَيْتَ ؟<sup>(٤)</sup> .  
وهل يجوزُ : بِغَلَامٍ مَنْ تُوْخِذُ أَوْخِذَ ؟ وَلَمْ جاز ؟<sup>(٥)</sup> .  
وَلَمْ كَانَ الاستفهامُ عَلَى قِيَّاسِ الْجَزَاءِ دُونَ الصَّلَةِ<sup>(٦)</sup> ؟ وهل ذلك لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ

(١) لم أقف عليه .

(٢) من الرجز .

جملة ( وأبيك ) قسمية حُذِفَ جوابُها ، ويعتَمِلُ : يضطرب في العمل . انظر : الخزانة ١٠ / ١٤٦ .

انظر : الكتاب ٨١ / ٣ ، الانتصار ١٨٢ ، أخبار الزجاجة ١٩١ ، مجالس العلماء ٦٥ ، شرح السيرافي  
٢٣٨ / ٣ ب ، التعليق ١٩١ / ٢ ، البصريات ٥٩٢ / ٢ ، المسائل العسكرية ١٩٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن  
السيرافي ٢٠٥ / ٢ ، الخصائص ٣٠٥ / ٢ ، الأمالي الشجرية ٤٤٠ / ٢ ، تنقيح الألباب ١٦٧ ، شرح أبيات  
سيبويه والمفصل ٧٧ أ ، الارتشاف ٤٥٤ / ٢ ، الخزانة ١٠ / ١٤٣ - ١٤٦ .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « يُرِيدُ : يَتَّكِلُ عَلَيْهِ ، وَلَكِنَّهُ حَذَفَ ، وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ » . الكتاب ١ / ٤٤٣  
( بولاق ) ، ٨٢ / ٣ ( هارون ) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وَتَقُولُ : غَلَامٌ مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُهُ ؛ لِأَنَّ مَا يُضَافُ إِلَى ( مَنْ ) بِمَنْزِلَةِ ( مَنْ ) ، أَلَا  
تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : أَبُو أَيُّهُمْ رَأَيْتَ ؟ كَمَا تَقُولُ : أَيُّهُمْ رَأَيْتَ ؟ » . الكتاب ١ / ٤٤٣ ( بولاق ) ، ٨٢ / ٣ ( هارون ) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وَتَقُولُ : بِغَلَامٍ مَنْ تُوْخِذُ أَوْخِذَ بِهِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : بَيْنَ تُوْخِذُ أَوْخِذَ بِهِ » .  
الكتاب ١ / ٤٤٣ ( بولاق ) ، ٨٢ / ٣ ( هارون ) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وَحُسْنُ الْاِسْتِفْهَامِ هَاهُنَا يُقَوِّي الْجَزَاءَ ، تَقُولُ : غَلَامٌ مَنْ تَضْرِبُ ؟ وَبِغَلَامٍ مَنْ  
مَرَرْتَ ؟ أَلَا تَرَى أَنَّ كَيْنُونَةَ الْفِعْلِ غَيْرَ وَصَلٍ ثَابِتَةٌ » . الكتاب ١ / ٤٤٣ ( بولاق ) ، ٨٢ / ٣ ( هارون ) .

المبهمة لا توصل فيهما <sup>(١)</sup>، وتقديرهما على الحرف المتروك فيهما ؟ <sup>(٢)</sup> .  
ولم جاز : بمن تمرر أمرر ، وعلى من تنزل أنزل ، ولم يجر : من تضرب أنزل ،  
حتى <sup>(٣)</sup> تقول : عليه ؟ وهل ذلك لأنه ليس في هذا الكلام شيء يقتضيه يكون  
كالخلف منه كما يكون مع ذكر : على ؟ <sup>(٤)</sup> .

### الجواب :

الذي يجوز في الجزاء الذي يدخل عليه حرف الجر دخوله على الاسم الذي  
يجازى به <sup>(٥)</sup> ؛ لأن ذلك له بحق الاسم .  
ولا يجوز أن يدخل على (إن) ؛ لأن حروف الجر لا تدخل [إلا] <sup>(٦)</sup> على  
الاسم ، / ١٣٩ أ وإنما يقدر حرف الجزاء قبل حروف الجر ، كقولك : إن يزيد  
تمرر <sup>(٧)</sup> أمرر <sup>(٨)</sup> .  
ولا يجوز أن يجري حرف الجر مجرى غيره من العوامل في منع الجزاء ؛ لأنه

(١) أ ، ب : فيه ما .

والضمير يعود على الاستفهام والجزاء .

(٢) يعني أن المشابهة بين الاستفهام والجزاء من وجهين : أحدهما أن أسماءهما لا تحتاج إلى صلة ، والآخر : أن الأصل فيهما أن يكونا بالحرف ، فالأصل في الاستفهام الهمزة ، والأصل في الجزاء (إن) ، وما استفهم به أو جوزي به من الأسماء فهو مضمن معنى هذين الحرفين .

(٣) معاد في : أ ، ب .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : بمن تمرر أمرر به ، ومن تؤخذ أوخذ به ، فحد الكلام أن تثبت الباء في الآخر ؛ لأنه فعل لا يصل إلا بحرف الإضافة ، يدلك على ذلك أنك لو قلت : من تضرب أنزل ؛ لم يجر حتى تقول : عليه ، إلا في شعر ، فإن قلت : بمن تمرر أمرر ، أو بمن تؤخذ أوخذ ، فهو أمثل ، وليس بحد الكلام ، وإنما كان في هذا أمثل ؛ لأنه قد ذكر الباء في الفعل الأول ، فعلم أن الآخر مثله ؛ لأنه ذلك الفعل » . الكتاب ٤٤٣ / ١ ( بولاق ) ، ٨٢ / ٣ ( هارون ) .

(٥) لتجوز المجازاة إذا دخل حرف الجر على اسم الشرط إلا إذا تعلق بفعل الشرط . انظر : شرح السيرافي ٢٣٨ / ٣ ، التبصرة ٤١٥ / ١ ، الارتشاف ٥٥٩ / ٢ .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) ب : تمرر .

(٨) انظر ما تقدم في ص : ٩٨٦ هـ .

يَتَّصِلُ بِالاسْمِ حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، فَهُوَ فِي غَيْرِ الْمُتَعَدِّي بِمَنْزِلَةِ الْاسْمِ وَحَدَهُ فِي الْمُتَعَدِّي <sup>(١)</sup> .

وتقول : على أي دابة أُحْمِلَ أَرْكَبُهُ ، وَبِمَنْ تُؤْخَذُ أَوْخَذَ بِهِ ، فَتُجَازِي بَيْنَ ، وَأَيُّ ، مع دخول حرف <sup>(٢)</sup> الجرِّ ؛ لما بيننا مِنْ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْاسْمِ الْمَفْرَدِ <sup>(٣)</sup> ، كقولك : مَنْ تَضْرِبُ يَأْتِكَ ، وَأَيُّهَا تَرْكَبُ تَجِدُهُ وَطِيًّا .  
وقال ابن همام السَّلُولِيُّ :

لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمْ . . . فِي أَيِّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِيلُ <sup>(٤)</sup>

فهذا شاهد في دخول حرف الجرِّ مع معنى الجزاء .  
والعاملُ الرَّافِعُ وَالنَّاصِبُ يَمْنَعُ مِنَ الْجَزَاءِ ؛ لِأَنَّهُ مُنْفَصِلٌ ، وَالْعَامِلُ الْجَارُ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْجَزَاءِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ ، بِمَنْزِلَةِ الْاسْمِ الْمَفْرَدِ .

ويجوز : أَيُّهُمْ تَضْرِبُ يَأْتِكَ ، على أَنَّ الْعَامِلَ قَدْ عَمِلَ فِيمَا هُوَ مَعْمُولُهُ ؛ لِأَنَّهُ خَلْفٌ مِنْ <sup>(٥)</sup> عَامِلٍ آخَرَ ، فَعَمَلُهُ عَارِضٌ <sup>(٦)</sup> ، وَعَلَى ذَلِكَ يَتَرْتَّبُ الْكَلَامُ فِي الْجَزَاءِ وَالِاسْتِفْهَامِ إِذَا قُلْتَ : أَيُّهُمْ تَضْرِبُ ؟ فَمَرْتَبَةُ (أَيُّ) التَّأْخِيرُ <sup>(٧)</sup> ، وَهِيَ مُقَدِّمَةٌ عَلَى جِهَةِ الْعَارِضِ الَّذِي يَكُونُ فِي قَوْلِكَ : زَيْدًا ضَرَبْتُ ، إِلَّا أَنَّهُ يَلْزَمُ التَّقْدِيمُ ؛ لَوْقَوْعِهِ مَوْقِعَ حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَلَوْ زَالَ تَقْدِيرُ الْحَرْفِ ؛ لَجَازَ التَّأْخِيرُ كَمَا يَجُوزُ فِيهَا إِذَا كَانَتْ

(١) يعني أَنَّ قَوْلَكَ : بَيْنَ تَمَرٍّ أَمْرٍ بِهِ ، بِمَنْزِلَةِ : مَنْ تُكْرِمُ أَكْرَمَهُ . قال الفارسي : « الموازنة - هنا - بين الفعل الذي يصل بحرف جرٍّ وبين الفعل الذي يصل بلا حرف ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْجُرُورِ وَالْمَنْصُوبِ بَعْدَ قَامِ الْكَلَامِ ، وَالْجُرُورِ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ، فَهُوَ كَالْمَنْصُوبِ وَإِنْ كَانَ جَرًّا » ، التعليقة ١٨٨ / ٢ ، وانظر : الكتاب ٨٠ / ٣ .

(٢) معاد في : ب .

(٣) انظر في المجازاة بعد حرف الجر : الكتاب ٧٩ / ٣ ، الأصل ١٦١ / ٢ - ١٦٢ ، شرح السيرافي ٢٣٨ / ٣ ، التعليقة ١٩٢ / ٢ - ١٩٣ ، المسائل المنشورة ١٦٥ ، التبصرة ١٥١ / ٤ ، تنقيح الألباب ١٦٦ ، المستوفي ٨٨ / ٢ ، الارتشاف ٥٥٩ / ٢ .

(٤) تقدّم تخريجه في ص : ٩٨٦ .

(٥) ب : عن .

(٦) يعني (أيًّا) . انظر ماسبق في ص : ٩٨٦ هـ ٣ .

(٧) لأنها مفعول به .

موصولة في قولك : لأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ قام ، بمعنى : لأَضْرِبَنَّ الذي قام ، فترتيبُ الشَّيءِ على التَّقديم والتَّأخير في حالٍ مُحالٍ ، وترتيبه على التَّأخير مع ذِكره في التَّقديم على جهةِ العارض لا يستحيل ، وإنما وَقَعَ الاسمُ في التَّقديم مَوْقعَ غيره ممَّا له مرتبةُ التَّقديم ، وهو حرفُ الاستفهام ، فَلَزِمَهُ حُكْمُهُ على جهةِ العارض .

ولايجوزُ إظهارُ (إن) مع الأسماءِ المُبهِمةِ التي يُجازى بها ؛ لأنها صارت مُعاقبةً لحرفِ الجزاء ، وخلفاً منها ، مُغنياً عن ذِكره معها .

وتقول : بِمَنْ تَمُرُّ به أَمْرٌ / ١٣٩ ب ، وعلى أَيُّهم تَنْزِلُ عليه أَنْزِلْ ، وبما تَأْتيني به آتِيكَ ، فَيَبْطُلُ الجزاءُ في هذا ؛ لأنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ قد استوفى مَعْمُولَهُ ، وبقي الحرفُ الأوَّلُ لأَبْدَلِهِ مِنْ عَامِلٍ ، فَعَمِلَ فِيهِ الفِعْلُ الذي في مَوْضِعِ الجوابِ <sup>(١)</sup> ، ولايجوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مع الجزاء ؛ لئلا يَخْتَلِطَ مُتَعَلِّقُ الشَّرْطِ بِمُتَعَلِّقِ الجوابِ ، فكلُّ واحدٍ منهما يَعْمَلُ فيما يليه .

وكذلك سبيله في الاستفهام إذا قلت : بِمَنْ تَمُرُّ ؟ ، فهذا الفِعْلُ هو العَامِلُ في موضعِ الباءِ ، فَإِنْ قُلْتَ : بِمَنْ تَمُرُّ به ؟ بَطَلَ الاستفهامُ ، واحتاج الباءُ إلى عاملٍ ، كأنَّكَ قُلْتَ : بالذي تَمُرُّ به أَمْرٌ <sup>(٢)</sup> .

وقوله : « صارت الباءُ الأولى ككان ، وإنَّ » <sup>(٣)</sup> ، أي : في إبطالِ الجزاء .  
وتقول : بِمَنْ تَمُرُّ أَمْرٌ ، وعلى مَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلْ ، فيجوزُ فِيهِ الحَذْفُ ؛ لدلالةِ الشَّيْءِ على مثله ، مع اقتضاءِ الفِعْلِ له <sup>(٤)</sup> .  
وقال بعضُ الأعرابِ :

(١) انظر في امتناع المجازاة إذا لم يتعلّق الجار بفعل الشرط : الكتاب ٣ / ٨٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٨ ب ،

التعليقة ٢ / ١٨٩ ، تنقيح الألباب ١٦٧ ، المستوفى ٢ / ٨٨ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٩ .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٨٠ ، التعليقة ٢ / ١٨٩ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٨٠ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٨١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٨ ب ، التعليقة ٢ / ١٩٠ ، تنقيح الألباب ١٦٧ .



إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ . . . إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ<sup>(١)</sup>

فهذا شاهدٌ في حذفٍ : عليه ؛ للدلالة مثله ، واقتضاء الفعل له ، كأنه قال : على مَنْ يَتَّكِلُ عليه<sup>(٢)</sup> . ومعنى البيت على أَنَّ الْكَرِيمَ يَعْتَمِلُ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ عليه ، فيكون ( يَجِدْ عليه ) من المَوْجَدَةِ<sup>(٣)</sup> على هذا الوجه ، والكلام مُتَّصِلٌ بِيَجِدْ ، وهو العامل في : على .

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ على تقدير : يَعْتَمِلُ على مَنْ يَتَّكِلُ عليه مِنْ أَضْيَافِهِ وَقَرَابَاتِهِ ، فيكون ( يَجِدْ ) من الجِدَةِ<sup>(٤)</sup> على هذا الوجه<sup>(٥)</sup> . وكلا هذين الوجهين حسنٌ ، وهو موافقٌ للشاهد الذي أراده سيبويه ، و ( مَنْ ) في كلا الوجهين على معنى : الذي .

وقد قيل فيه : إِنَّ ( مَنْ ) بمعنى الاستفهام ، كأنه قال : إِنَّ الْكَرِيمَ - وَأَبِيكَ - يَعْتَمِلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا ، ثم قال : على مَنْ يَتَّكِلُ ؟ ، أي : ليس يَعْتَدُ<sup>(٦)</sup> بِأَحَدٍ يَتَّكِلُ عليه

(١) تقدم تخريجه في ص : ٩٨٩ .

(٢) هذا قول الخليل وسيبويه ، وقد نقده المبرد فذكر أَنَّ ( على ) الأولى لامعنى لها . ولعله مسبوقٌ إلى هذا النقد ؛ لأن شيخه المازني أجاب عنه بأن ( على ) معدية للفعل ( يجد ) ، وإن كان في الأصل يتعدى بنفسه ؛ لأن الفعل المتعدي قد يجوز ألا يُعَدَّى بنفسه . انظر : الكتاب ٨٢ / ٣ ، مسائل الغلط ١٨٣ ، أخبار الزجاجة ١٩١ - ١٩٢ ، مجالس العلماء ٦٥ ، التعليقة ١٩١ / ٢ .

(٣) المَوْجَدَةُ : الغضب ، يقال : وَجَدَ عليه وَجْدًا ، وَجْدَةً ، وَجْدَةً ، وَوَجْدَانًا ، أي : غضب . انظر : اللسان ٤٤٦ / ٣ ( وجد ) ، وانظر : شرح التسهيل ٧٩ / ٢ . ولم أقف على أحدٍ قال بهذا الوجه قبل الشارح ، وعليه تكون ( على ) الأولى متعلقة بالفعل ( يجد ) ، وهو لا يتعدى إلا بها على هذا المعنى .

(٤) الجِدَةُ : يريد بها - هنا - الغنى . انظر : اللسان ٤٤٦ / ٣ ( وجد ) .

(٥) قال بهذا الوجه ابن ولاد ، والسيرافي ، وعليه تكون ( على ) متعلقة بالفعل ( يعتمل ) . انظر : الانتصار ١٨٣ ، شرح السيرافي ٢٣٨ / ٣ ب - ٢٣٩ أ .

وقد علّق عليه ابن خروف بقوله : « وخرج ابن ولاد قول سيبويه على وجه لم يرده الخليل ، ولاتنشرح إليه النفوس ، وردّ به على المبرد ، وذلك أنه قال : إنما أراد سيبويه أن حرف الجر متعلقٌ بـيَعْتَمِلُ ، فلذلك حذف من ( يتكل ) مجروره ، والمعنى أن الكريم يكتسب على مَنْ يَتَّكِلُ عليه وله به عناية إن لم يجد ، أي : إن لم يكن له مالٌ ، من ( وَجَدَ ) إذا استغنى ..... » . تنقيح الأبواب ١٦٨ .

(٦) ب : يعتمد .

سوى نفسه إن لم يجد<sup>(١)</sup>.

وليس هذا هو الوجه المختار في تأويل هذا البيت ؛ لأن ذلك ليس من صفة الكريم خاصة ، بل الكريم / ١٤٠ أ واللئيم في هذا سواء ، وإنما يحمل في التأويل على ما تقتضيه صفة الكريم<sup>(٢)</sup> ، وهو مع ذلك يبعد عن شاهد سيبويه ؛ لأنه إذا كان على معنى الاستفهام ؛ لم يصلح فيه حذف ( عليه ) ؛ من أجل أن الفعل المذكور في الاستفهام يعمل فيما قبله ، كأنه قيل : على من يتكل فلان ؟ ، فلا يحتاج في هذا إلى : عليه .

وتقول : غلام من تضرب أضرب ، فيجوز دخول المضاف على الاسم الذي يجازى به كما يجوز دخول حرف الإضافة ؛ لأن قياسهما واحد في الاتصال بالاسم ، وكذلك في الاستفهام كقولك : غلام من تضرب ؟ وأبا أيهم رأيت ؟<sup>(٣)</sup> .

(١) هذا القول عزي إلى يونس ، والفراء ، وقال به المبرد في ( مسائل الغلط ) ثم رجع عنه . وذهب مذهب المازني ، وهو أن ( يجد ) بمعنى ( يعلم ) ، والتقدير : إن الكريم يعتمل إن لم يعلم على من يتكل ، فيجد معلق عن العمل بالاستفهام .

كما نقل عن الفراء قول آخر ، وهو أن ( يجد ) بمعنى : يدري ، عى لغة بني عامر ، وتقدير الكلام : إن لم يدري على من يتكل . وهو قريب من قول المازني ، فالفعل فيهما معلق .

وفي البيت أقوال آخر : انظر : الانتصار ١٨٢ - ١٨٤ ، أخبار الزجاجي ١٩١ - ١٩٢ ، مجالس العلماء ٦٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٩ ب ، التعليقة ١٩١ / ٢ ، الخصائص ٣٠٦ / ٢ ، الأمالي الشجرية ٤٤٠ / ٢ ، تنقيح الألباب ١٦٨ ، الخزائن ١٠ / ٤٢٣ - ١٤٦ .

(٢) هذا الوجه ذكره ابن ولاد ، فقال : « وبينهما في المعنى - أيضاً - شيء آخر ، لأن الاستفهام فيمن يتكل عليه الكريم وغير الكريم ، ولا معنى لهذا في الكريم دون غيره » . الانتصار ١٨٤ .

وكان قد ذكر قبله ضعفاً من وجه آخر ، فقال : « إن جعل الثاني منقطعاً من الأول وجعل كل واحد منهما مكتفياً غير متعلق بالآخر ، فإنه يجعل الاستفهام جواباً للمجازاة ، كأنه قال : إن لم يجد يوماً فعلى من يتكل ، فأضمر الفاء ، وهذا ضعيف في الإعراب ، والذي تأوله سيبويه أقوى لأنه يجوز في الكلام » . الانتصار ١٨٣ - ١٨٤ .

وهذا الوجه فيه نظر ؛ لأن يونس ومن تبعه يرون أن الاستفهام مستأنف ، ومنقطع عما قبله ، ومفعول ( يجد ) محذوف ، وجواب الشرط محذوف دل عليه قوله : « يعتمل » ، والتقدير : إن لم يجد يوماً شيئاً يعتمل ، ثم ابتداء مستفهماً : على من يتكل ؟ فالاستفهام إذن ليس جواب الشرط عندهم . انظر : مسائل الغلط ١٨٣ ، أخبار الزجاجي ١٩١ .

(٣) انظر في جواز المجازاة بعدما أضيف إلى اسم الشرط : الكتاب ٨٢ / ٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣١ ب ، التعليقة ١٩٣ / ٢ ، شرح الكافية ٢ / ٢٥٩ .

وتقولُ : بـغلامٍ مَنْ تُؤْخَذُ أَوْخَذَ ؛ فَتُدْخِلُ عَلَيْهِ حَرْفَ الْجَرِّ كَمَا تُدْخِلُهُ عَلَى  
الاسْمِ الَّذِي يَقَعُ مَوْقِعَ الشَّرْطِ <sup>(١)</sup> .  
وتقولُ : بِمَنْ تَمَرَّرَ أَمَرَّرَ ، وَعَلَى مَنْ تَنَزَّلَ أَنْزَلَ ، وَلَا يَجُوزُ : مَنْ تَضْرِبُ أَنْزَلَ ؛  
لأنَّهُ لَيْسَ فِيهِ حَرْفٌ يَقْتَضِي مِثْلَهُ ، مَعَ اقْتِضَاءِ الْفِعْلِ لَهُ <sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر : الكتاب ٨٢ / ٣ .

(٢) انظر : الكتاب ٨٢ / ٣ .

## بابُ الجزاءِ <sup>(١)</sup> الذي يَدْخُلُ عليه حَرْفُ الاستفهام <sup>(٢)</sup>

الغرضُ فيه :

أَنْ يُبَيَّنَ ما يجوزُ في الجزاءِ الذي يَدْخُلُ عليه أَلِفُ الاستفهامِ مَّا لا يجوزُ <sup>(٣)</sup>.

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الجزاءِ الذي يَدْخُلُ عليه أَلِفُ الاستفهامِ ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟

ولمَ ذلك ؟ .

ولمَ لا يجوزُ أَنْ تقومَ ( مَنْ ) وأخواتها مقامَ الجزاءِ والاستفهامِ ، حتَّى جازَ أَنْ تَدْخُلَ عليها الألفُ ؟ <sup>(٤)</sup>.

وما حُكِمَ : إِنْ تَأْتِي آتِكَ <sup>(٥)</sup> ؟ ولمَ جازَ دخولُ الألفِ على ( إِنْ ) ، وكلاهما له صَدْرُ الكلامِ ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلةِ دخولِها على الابتداءِ ؛ إذْ يُحتاجُ إلى الاستفهامِ عَنْ هذا المعنى ؟ .

ولمَ جازَ : أمتي تشتمني أشتمك ، وأمنَ يقلُ ذاكَ أزره ؟ <sup>(٦)</sup>.

ولمَ جازَ دخولُ الألفِ على الجزاءِ ، ولمَ يَجْزُ دخولُ ( إذ ) عليه ؟ <sup>(٧)</sup>.

---

(١) معادٌ في : ب .

(٢) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب الجزاءِ إذا دخلتَ فيه أَلِفُ الاستفهامِ . انظر : الكتاب ١ / ٤٤٣

(بولاق) ، ٨٢ / ٣ ( هارون ) .

(٣) تحدث سيبويه في الباب عن حكم دخول أدوات الاستفهام على أدوات الشرط ، وعكس جواز دخول الهمزة ، وامتناع دخول غيرها من أدوات الاستفهام . وغير ذلك .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولا تكتفي بمن لأنها حرفُ جزاءٍ ، ومتى مثلها ، فمن ثم أدخل عليها الألفُ » ، الكتاب ١ / ٤٤٣ - ٤٤٤ ( بولاق ) ، ٨٢ / ٣ ( هارون ) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه بعد ترجمة الباب : « وذلك قولك : إِنْ تَأْتِي آتِكَ » . الكتاب ١ / ٤٤٣ ( بولاق ) ، ٨٢ / ٣ ( هارون ) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولا تكتفي بمن لأنها حرفُ جزاءٍ ، ومتى مثلها ، فمن ثم أدخل عليها الألفُ » ، تقول : أمتي تشتمني أشتمك ، وأمنَ يقلُ ذاكَ أزره ؛ وذلك لأنك أدخلتَ الألفَ على كلامٍ قد عملَ بعضُه في بعضٍ ، فلم يغيَّرْ » . الكتاب ١ / ٤٤٣ - ٤٤٤ ( بولاق ) ، ٨٢ / ٣ ( هارون ) .

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنما الألفُ بمنزلةِ الواو والفاء ولا ونحو ذلك ، لا تُغيَّرُ الكلامَ عن حاله ، وليست كإذ وهل وأشباههما » . الكتاب ١ / ٤٤٤ ( بولاق ) ، ٨٢ / ٣ ( هارون ) .

ولمَ جازَ إذا قال القائلُ : مررتُ بزَيْدٍ ، أن تقولَ : / ١٤٠ ب أَزِيدٍ ، وأزِيدِنيه ، ولمَ يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ في : هَلْ ؟ <sup>(١)</sup> .

ولمَ جازَ حَذْفُ حَرْفِ الجُرْفِ في : أَزِيدٍ ، ولمَ يَجْزُ في سائرِ المواضعِ ؟ <sup>(٢)</sup> .  
وما الفرقُ بينَ الألفِ ، وهلْ ، إذا قال القائلُ : مررتُ بزَيْدٍ ؛ فقلتَ : أمرتُ بزَيْدٍ ، وهل مررتُ بزَيْدٍ ؛ حتَّى كان : هل مررتُ بزَيْدٍ ، مُسْتَأْنَفًا ، ولم تَكُنْ الألفُ كذلك <sup>(٣)</sup> ؟ فلمَ جازَ في الألفِ معنى الحكايةِ ، ولمَ يَجْزُ في : هَلْ ؟ وهل ذلك لأنَّ الألفَ أمَّ حروفِ الاستفهامِ ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا لا تُفَارِقُهُ ؟ وكيف صَحَّ هذا مع خُرُوجِها إلى التَّسْوِيَةِ في قولك : قَدْ عَلِمْتُ أَزِيدًا ثُمَّ أَمَّ عَمْرُو ؟ .  
ولمَ جازَ أَنْ تَعْتَمِدَ الألفُ على (إِنْ) مع تعليقِ المعنى فيها ؟ وما نظيرُ ذلك مِنْ صِلَةٍ (الذي) بالجزاءِ ؟ <sup>(٤)</sup> .

وهل يَلْزَمُ مَنْ قال : الذي إِنْ تَأْتِيهِ يَأْتِيكَ زَيْدٌ ، أَنْ يقولَ : أنا إِنْ تَأْتِي آتِيكَ ؟ <sup>(٥)</sup> .  
ولمَ ذهبَ يونسُ إلى أَنَّ الوجهَ : إِنْ تَأْتِي آتِيكَ ؟ ولمَ قَبَّحَهُ سيبويه ؟ <sup>(٦)</sup> .

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : ألا ترى أَنَّها تدخلُ على الجرورِ والمنصوبِ والمرفوعِ فتدعُّه على حاله ولا تغيِّره عن لفظِ المستفهمِ ، ألا ترى أَنه يقولُ : مررتُ بزَيْدٍ ، فتقولُ : أَزِيدٍ ، وإِنْ شئتَ قلتَ : أَزِيدِنيه ، وكذلك تقول في النصبِ والرفعِ . الكتاب ١ / ٤٤٤ (بولاقي) ، ٨٢ / ٣ - ٨٣ (هارون) .

(٢) هذا السؤال مبنيٌّ على النصِّ السابقِ .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإِنْ شئتَ أدخلتَها على كلامِ الخبرِ ، ولم تحذفْ منه شيئاً وذلك إذا قال : مررتُ بزَيْدٍ ، قلتَ : أمرتُ بزَيْدٍ ، ولا يجوزُ ذلك في : هل وأخواتها ، ولو قلتَ : هل مررتُ بزَيْدٍ ؛ كنتَ مُسْتَأْنَفًا ؛ ألا ترى أَنَّ الألفَ لغوٌ » . الكتاب ١ / ٤٤٤ (بولاقي) ، ٨٣ / ٣ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فَإِنْ قيلَ : فَإِنَّ الألفَ لأبدٌ لها مِنْ أَنْ تكونَ معتمدةً على شيءٍ ؛ فَإِنَّ هذا الكلامَ مُعْتَمِدٌ لها ، كما تكونُ صلةٌ للذي ، إذا قلتَ : الذي إِنْ تَأْتِي يَأْتِيكَ زَيْدٌ ، فهذا كُلُّهُ وَصْلٌ » . الكتاب ١ / ٤٤٤ (بولاقي) ، ٨٣ / ٣ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فَإِنْ قالَ : الذي إِنْ تَأْتِي يَأْتِيكَ زَيْدٌ ، وأجعلُ (يَأْتِيكَ) صلةً (الذي) لم يجدْ بُدْلاً مِنْ أَنْ يقولَ : أنا إِنْ تَأْتِي آتِيكَ ؛ لأنَّ (أنا) لا يكونُ كلاماً حتَّى يُبْنَى عليه شيءٌ » . الكتاب ١ / ٤٤٤ (بولاقي) ، ٨٣ / ٣ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأما يونسُ فيقولُ : إِنْ تَأْتِي آتِيكَ ، وهذا قبيحٌ يُكْرَهُ في الجزاءِ ، وإِنْ كان في الاستفهامِ » . الكتاب ١ / ٤٤٤ (بولاقي) ، ٨٣ / ٣ (هارون) .

وما الشاهد في قوله جلّ وعزّ: ﴿ أَفَإَيْن مَّتَّ فَهُمْ آلَخَلِدُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ؟  
ولمّ جاز: أَتَذْكُرُ إِذْ إِنِ أَتَيْتَنِي أَتِيكَ ، وَقُبْحَ : أَتَذْكُرُ [ إِذْ ]<sup>(٢)</sup> إِنِ تَأْتِنِي أَتِيكَ ؟<sup>(٣)</sup> .

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِجَنَّتَيْنِ مَقِيلَتَآ أَن تَخْلُجَا ..... ﴾ الأنبياء : ٣٤ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولو كان ليس موضع جزاء قُبْح فيه (إِنْ) كما يقُبْح أَنْ تقولَ : أَتَذْكُرُ إِذْ إِنِ تَأْتِنِي

أَتِيكَ ، فلَوْ قلتَ : إِنِ أَتَيْتَنِي أَتِيكَ ، على القلب كان حسناً » . الكتاب ١ / ٤٤٤ (بولاقي) ، ٨٣ / ٣ (هارون) .

## [باب] <sup>(١)</sup> الجزء الذي يدخل عليه القسم <sup>(٢)</sup>

الغرض فيه :

أن يُبين ما يجوز في الجزء الذي يدخل عليه القسم مما لا يجوز <sup>(٣)</sup>.

مسائل هذا الباب :

مالذي يجوز في الجزء الذي يدخل عليه القسم ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم

ذلك ؟.

ولم لا يجوز أن يكون الجواب للجزء يكفي من جواب القسم ؟ وهل ذلك لأن  
الواقع في صدر الكلام أحق بالجواب ؟

وماحكم : والله إن أتيتني لا أفعل <sup>(٤)</sup> ؟.

ولم جاز أن يكفي جواب القسم من جواب الجزء ؟.

ولم لا يجوز : والله إن تأتني آتك ؟ وهل ذلك لأن القسم لا يلغى متقدماً <sup>(٥)</sup> ؟.

وماعنى قوله : « لو قلت : والله من يأتي آته ؛ كان محالاً » <sup>(٦)</sup> ؟ فمن أين

/ ١٤١ أ استحال ؟ وهل ذلك لأنه وضع موضع الجواب ما يناقض معنى الجواب

بالانقطاع عن القسم ، والجواب لا يكون إلا متصلاً بالقسم ؟.

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب الجزء إذا كان القسم في أوله . انظر : الكتاب ١ / ٤٤٤ ( بولاق ) ،

٨٤ / ٣ ( هارون ) .

(٣) تحدث سيبويه في الباب عن أحكام اجتماع القسم وأداة الشرط ، وما ذكره : الحكم إذا وقع القسم في أول الكلام ، والحكم إذا وقع بين المبتدأ والأداة ، وحكم حذف ( لا ) من جواب القسم . وغير ذلك .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك : والله إن أتيتني لا أفعل ، لا يكون إلا معتمداً عليه اليمين » . الكتاب ١ / ٤٤٤ ( بولاق ) ، ٨٤ / ٣ ( هارون ) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ألا ترى أنك لو قلت : والله إن تأتني آتك ؛ لم يجز .... واليمين لا تكون لغواً » . الكتاب ١ / ٤٤٤ ( بولاق ) ، ٨٤ / ٣ ( هارون ) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولو قلت : والله من يأتي آته ؛ كان محالاً » . الكتاب ١ / ٤٤٤ ( بولاق ) ، ٨٤ / ٣ ( هارون ) .

ولم ذكر الألف بأنها لغو؟ وهل ذلك لأن دخولها كخروجها في أنها لا تغير الكلام ، والقسم ليس كذلك ؛ لأنه إذا دخل على الكلام غيره بما يؤذن بانعقاده به ، فلو قلت : أريد منطلق ؛ جاز ، ولو قلت : والله زيد منطلق ؛ لم يجر؟ <sup>(١)</sup> .

ومأخوكم : أنا والله إن تأتني لا آتاك؟ ولم جاز أن يلغى القسم متوسطاً ، ومتأخراً ، ولم يجر أن يلغى متقدماً؟ <sup>(٢)</sup> .

ولم جاز : لئن أتيتني لا أفعل ، ولم يجر : لئن تأتني لا أفعل ، إلا على ضعف؟ <sup>(٣)</sup> .

وهل يجوز : والله إن أتيتني آتاك؟ ولم جاز على النفي ، ولم يجر على الإثبات؟ <sup>(٤)</sup> .

وما الشاهد في قول الفرزدق :

وأنتم لهذا الناس كالقابلة التي . . بها أن [يضل] <sup>(٥)</sup> الناس يهدي ضلالها <sup>(٦)</sup> ؟

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واليمين لا تكون لغواً ك (لا) والألف ؛ لأن اليمين لآخر الكلام ، وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين ، وإذا قلت : إن تأتني آتاك ، فكأنك لم تذكر الألف ، واليمين ليست هكذا في كلامهم ؛ ألا ترى أنك تقول : زيد منطلق ، فلو أدخلت اليمين غيرت الكلام » . الكتاب ١ / ٤٤٤ (بولاق) ، ٨٤ / ٣ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : أنا - والله - إن تأتني لا آتاك ؛ لأن هذا الكلام مبني على (أنا) ؛ ألا ترى أنه حسن أن تقول : أنا - والله - إن تأتني آتاك ، فالقسم - هاهنا - لغو ، فإذا بدأت بالقسم لم يجر إلا أن يكون عليه » . الكتاب ١ / ٤٤٤ (بولاق) ، ٨٤ / ٣ (هارون) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإذا بدأت بالقسم لم يجر إلا أن يكون عليه ؛ ألا ترى أنك تقول : لئن أتيتني لا أفعل ذاك ؛ لأنها لا قسم ، ولا يحسن في الكلام : لئن تأتني لا أفعل ؛ لأن الآخر لا يكون جزءاً » . الكتاب ١ / ٤٤٤ (بولاق) ، ٨٤ / ٣ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : والله إن أتيتني آتاك ، وهو معنى : لا آتاك ، فإن أردت أن الإتيان يكون فهو غير جائز ، وإن نفيت الإتيان وأردت معنى : لا آتاك ، فهو مستقيم » . الكتاب ١ / ٤٤٥ (بولاق) ، ٨٤ / ٣ (هارون) .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) من البحر الطويل ، من قصيدة قالها في مدح سليمان بن عبد الملك ، مطلعها :

وكيف بنفس كلما قلت أشرقت . . على البرء من حوصاء هيض اندمائها

ويروى الشاهد : إن يضل . قال ابن خروف : « والرواية الحسنة (أن) بالفتح » . تنقيح الأبواب ١٧١ .

وأن يضل : مفعول له ، والعامل فيه : يهدي ، وهو كقول العرب : أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه .

= /

انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٨١ - ٨٢ .



وهلاً قال : إنَّ يَضِلَّ النَّاسُ<sup>(١)</sup> ؛ لأنَّه موضعُ جزاءٍ في المعنى ؟ فَلِمَ فَتَحَ (أَنْ) الْفَرَزْدَقُ ؟  
ومامعناه ؟ وَلِمَ قَدَّرَهُ عَلَى : لَأَنَّ يَضِلَّ النَّاسُ يُهْدَى ضَلَالُهَا ؟ . وَلِمَ لَا يُجَازَى بِأَنْ ؟  
وهل ذلك لَأَنَّ الْفِعْلَ صِلَةٌ لَهَا ، والجزاءُ لاصِلَةٌ له ؟<sup>(٢)</sup> .

---

/ = انظر : ديوانه ٦٢٣/٢ ، الكتاب ٨٥/٣ ، شرح السيرافي ٢٤١/٣ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن  
السيرافي ٨١/٢ - ٨٢ ، النكت ٧٤٣/٢ ، تحصيل عين الذهب ٤٤٥/١ .

(١) تقدم في الهامش السابق أنها رواية .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فلا يكونُ الآخرُ إلا رفعاً ؛ لأنَّ (أَنْ) لا يُجَازَى بها ، وإنما هي مع الفعل اسمٌ ،  
فكأنَّه قال : لَأَنَّ يَضِلَّ النَّاسُ يُهْدَى ، وهكذا أنشده الفرزدق » . الكتاب ٤٤٥/١ (بولاقي) ، ٨٥/٣ ،  
(هارون) .

## الجواب عن الباب الأول<sup>(١)</sup>:

الذي يجوز في الجزء الذي يدخل عليه ألف الاستفهام تقديم حرف الاستفهام عليه ؛ لأنه ينقل معنى الجملة عن الخبر إلى الاستخبار ، فهو أحق بصدر الكلام . ولا يجوز أن يكتفى بمن وأخواتها عن حرف الجزء وحرف الاستفهام في حال ؛ لأن المعاني إذا اختلفت وجب أن يختلف اللفظ الدال عليها ؛ فلذلك دخل ألف الاستفهام على الأسماء التي يجازى بها في قولك : أمتي تشتمني أشتمك ، وأمن يأتني أكرمه<sup>(٢)</sup> .

وتقول : إن تأتني آتك / ١٤١ ب ، فیدخل حرف الاستفهام على (إن) كما يدخل على المبتدأ في قولك : أزيد منطلق<sup>(٣)</sup> ؟ .  
وتقول : أمن يقل ذاك أزره ، وأأيهم يأتك تكرمهم ؟ .

ويجوز إذا قال القائل : مررت بزيد ؛ أن تقول : أزيد ؟ ولا يجوز أن تقول : هل زيد ؟ لأن الألف أم حروف الاستفهام ؛ من أجل أنها ملازمة له ، وليس كذلك (هل) ؛ ومن أجل ذلك يصلح أن يدخل على (هل) : أم ، في قولك :  
..... أم هل كبير بكى<sup>(٤)</sup> ؟ . . . . .

ولم يصلح أن تدخل على الألف ، فلم يخل بها تضمن معنى الحكاية ؛ لأنها أم في بابها ، ويخل ذلك بهل لو ضمنت<sup>(٥)</sup> .

- (١) يعني باب الجزء الذي يدخل عليه حرف الاستفهام .  
(٢) انظر : الكتاب ٨٢ / ٣ ، التعليق ١٩٤ / ٢ ، تنقيح الألباب ١٦٨ .  
(٣) انظر في دخول الهمزة على (إن) والمجازاة بها : الكتاب ٨٢ / ٣ ، شرح السيرافي ٢٣٩ / ٣ ب ، التعليق ١٩٤ / ٢ ، تنقيح الألباب ١٦٨ - ١٦٩ .  
(٤) جزء من بيت من البحر البسيط ، لعلقمة الفحل ، وقامه :  
..... لم يقض عبرته . . . . . إثر الأوبة يوم البين مشكور  
ومطلع قصيدته :

- هل ما علمت وما استودعت مكتوم . . . أم حبلى إذ نأتك اليوم مصروم  
المشكور : الحزبي . انظر : الخزانة ٢٩٢ / ١١ .  
انظر : ديوانه ٥٠ ، المفضليات ٣٩٧ ، الكتاب ١٧٨ / ٣ ، المقتضب ٢٩٠ / ٣ ، الأمالي الشجرية ١٠٧ / ٣ .  
(٥) امتناع المجازاة بعد (هل) قول سيويه ، وذهب الفراء والكوفيون إلى جوازها .  
انظر : الكتاب ٨٢ / ٣ - ٨٣ ، معاني القرآن للفراء ٢٣٦ / ١ ، الغرة لابن الدهان ٨٩ / ٢ ب ، تنقيح الألباب ١٧٠ ، الارتشاف ٥٥٦ / ٢ .  
وانظر في تحليل جواز المجازاة بعد الهمزة وامتناعها بعد (هل) : الكتاب ٨٢ / ٣ - ٨٣ ، شرح السيرافي ٢٣٩ / ٣ ب ، التعليق ١٩٤ / ٢ - ١٩٥ ، تنقيح الألباب ١٦٨ - ١٦٩ ، شرح التسهيل ٨٨ / ٤ ، المساعد ١٦٦ / ٣ ، شفاء العليل ٩٦١ / ٣ .

وجاز حذف حرف الجر في : أزيد ؟ للحكاية كما جاز ترك إعماله للحكاية في قولهم : دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ ، وليس بقرشيًّا<sup>(١)</sup> .

وإذا قال القائل : مررتُ بزَيْدٍ ، فقلت : أمررتُ بزَيْدٍ ؟ ، فهو على حكاية كلامه ، فإن قلت : هل مررتُ بزَيْدٍ ؟ ؛ فهو مُستأنفٌ ، ليس على حكاية كلامه<sup>(٢)</sup> ؛ لما بيننا من العلة .

وقولك : قَدْ عَلِمْتُ أزيدٌ ثُمَّ أَمْ عَمْرُو ، لم<sup>(٣)</sup> يُخْرِجْ أَلْفَ الاستفهام عن الدليل بها على معنى الاستفهام ، وإن كان هذا الكلام خبراً ليس باستفهام ؛ وذلك لأنَّ التَّسْوِيَةَ فِيهِ عِنْدَ الْخَاطِبِ [ عَلَى حَدِّهَا عِنْدَ الْمُسْتَفْهِمِ فِي الْعِلْمِ بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ فِي احْتِمَالِ الْمَعْنَى ، وَأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ لَذَا أَوْ ذَاكَ ، فَأَرَدْتُ أَنْ تَجْعَلَ الْخَاطِبَ ]<sup>(٤)</sup> بِمَنْزِلَتِكَ حَيْثُ كُنْتُ مُسْتَفْهِمًا عَلَى ذَلِكَ الْحَدِّ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى بِطَرِيقِ الْإِبْهَامِ ، مِنْ غَيْرِ إِفْصَاحٍ بِهِ ، فَلَمْ تَخْرُجْ عَنْ مَعْنَى الْاسْتَفْهَامِ ؛ إِلَّا أَنَّهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي لَا يُطَلَّبُ بِهِ مِنَ الْخَاطِبِ خَبْرٌ ؛ وَلِذَلِكَ قَطَعْتَ الْعَامِلَ الَّذِي بَعْدَهَا عَمَّا قَبْلَهَا كَمَا تَقَطَّعُهُ إِذَا كَانَتْ اسْتَفْهَامًا مَحْضًا ، فَلَا يَجُوزُ : زَيْدًا أَضْرَبْتَ ؟ ، وَلَا : قَدْ عَلِمْتُ زَيْدًا أَضْرَبْتَ ؟ .

وَأَلْفُ الْاسْتَفْهَامِ لَا بُدَّ مِنْ مُعْتَمِدٍ تَدْخُلُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مَعْنَى يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَائِنًا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُونَ / ١٤٢ ب كائِنًا ، فَهُوَ مُبَيَّنٌ لَهَا ، وَالْجَزَاءُ يَصْلُحُ أَنْ يُبَيِّنَهَا<sup>(٥)</sup> ، وَيَكُونُ مُعْتَمِدًا لَهَا ، كَمَا يَصْلُحُ ذَلِكَ فِي صِلَةِ : الَّذِي<sup>(٦)</sup> ، وَلَا يَصْلُحُ فِي :

(١) انظر القولين في : الكتاب ٤١٣/٢ .

وقد تقدمت أحكام الحكاية بعد الهمزة . انظر ص : ٧٧٠ وما بعدها .

(٢) انظر : الكتاب ٨٣/٣ ، التعليقة ١٩٤/٢ - ١٩٥ .

(٣) ب : ولم .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) وهو مما يحتمل أن لا يكون كائناً .

(٦) قال السيرافي : « ما بعد ألف الاستفهام من الشرط والجزاء معتمد لها كما تعتمد على الابتداء والخبر في قولك :

أزيدٌ منطلقٌ ، وكما تعتمد (الذي) في صلتها على الشرط والجزاء ، والابتداء والخبر ، إلا أن (الذي) تحتاج إلى

عائد ؛ لأنها اسمٌ ، وألفُ الاستفهام لا تحتاج إلى العائد » . شرح السيرافي ٢٣٩/٣ ب - ٢٤٠ أ . وانظر في

اعتماد الهمزة على جملة الشرط وحملها في ذلك على الاسم الموصول : الكتاب ٨٣/٣ ، التعليقة

١٩٥/٢ ، تنقيح الأبواب ١٦٩ .

إِذْ ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ (إِذْ) تَطْلُبُ أَتَمَّ الْبَيَانَيْنِ ، وهو بيانُ الإِضَافَةِ الَّتِي تَصْلُحُ أَنْ تُعْرَفَ النِّكَرَةُ <sup>(١)</sup> ، وليس كذلك بيانُ الصَّلَةِ وَالصِّفَةِ ، والبيانُ الَّذِي تَطْلُبُهُ الْأَلْفُ دُونَ الْبَيَانِ الَّذِي يَطْلُبُهُ الْمُوصُولُ ؛ لِأَنَّ (الَّذِي) اسْمٌ ، [ وَالْأَلْفُ ] <sup>(٢)</sup> حَرْفٌ ، فهو أَشَدُّ إِبْهَامًا ، يكفي فيه من البيان ما هو أدنى مرتبةً ، وليس كذلك بيانُ الاسمِ . فهو على ثلاثِ مراتبَ : بيانُ الإِضَافَةِ ، وبيانُ الصِّفَةِ <sup>(٣)</sup> ، وبيانُ الحَرْفِ الَّذِي يَطْلُبُ مُعْتَمِدًا مِنْ مَعْنَى يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ كَائِنًا ، فلَمَّا جاز : الَّذِي إِنَّ تَأْتِيهِ يَأْتِيكَ زَيْدٌ ؛ كَانَ فِي أَلْفِ الْاسْتِفْهَامِ أَجْوَزَ .

ويونسُ يُخَالِفُ فِي ذَلِكَ ، ويقول : إِنَّ <sup>(٤)</sup> تَأْتِيهِ آتِيكَ ، على : آتِيكَ إِنْ تَأْتِيهِ ، حَتَّى يَعْتَمِدَ أَلْفُ الْاسْتِفْهَامِ عَلَى مَا يَحْتَمِلُ الْإِيجَابَ <sup>(٥)</sup> .  
وَقَبَّحَهُ سَيَبَوِيهِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ : إِنْ تَأْتِيهِ آتِيكَ ؛ إِذْ كَانَ حَرْفُ الْاسْتِفْهَامِ يَصْلُحُ أَنْ يَكْتَفِيَ بِبَيَانِ الْجُزْأِ <sup>(٦)</sup> .  
قال الشَّيْخُ <sup>(٧)</sup> : وهو الصَّوَابُ عَلَى مَا بَيْنَنَا مِنَ الْعِلَّةِ .

وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ أَفَإَيْنَ مَتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾ ، فهذا قد جاءَ على اعْتِمَادِ الْجُزْأِ ، وهو شَاهِدٌ بَيْنٌ عَلَى قَوْلِ سَيَبَوِيهِ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ يَصْلُحُ أَنْ تَعْتَمِدَ الْأَلْفُ عَلَى

(١) تقدم الحديث عن امتناع إجازة بعد (إِذْ) وتعليقه في ص : ٩٧٨ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) وبيان الصِّلَةِ - أيضاً - في المرتبة الثانية ، كما قدم الشارح قريباً .

(٤) ب : إِنْ ، من غير همزة الاستفهام .

(٥) ذكر الفارسي أن يونس يذهب إلى أن الاستفهام لا يجوز أن يعتمد إلا على ما لم يعمل فيه شيء ، فلذا قال : إِنْ تَأْتِيهِ آتِيكَ ، فرفع (آتِيكَ) على نية التقديم ، ولم يعمل فيه (إِنْ) . انظر : التعليقة ١٩٥ / ٢ .

وما ذكره الفارسي والشارح يحتمله كلام سيبويه ؛ لأنه قال : « وَأَمَّا يُونُسُ فَيَقُولُ : إِنْ تَأْتِيهِ آتِيكَ » . الكتاب ٨٣ / ٣ ، وانظر : شرح السيرافي ٢٤٠ / ٣ ، تنقيح الألباب ١٧٠ ، شرح الكافية الشافية ١٦١٨ / ٣ ، الارتشاف ٥٥٥ / ٢ - ٥٥٦ .

(٦) انظر : الكتاب ٨٣ / ٣ ، شرح السيرافي ٢٤٠ / ٣ ، تنقيح الألباب ١٧٠ .

(٧) أي : الرُّمَانِي ؛ فالشرح من إملائه على تلاميذه .

الجزء ؛ لضعف هذا الكلام ، وليس فيه ضعف ؛ لأنه في القرآن الذي هو أجل الكلام<sup>(١)</sup> .

ويَقْبَحُ : أَتَذْكُرُ إِذْ إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ ، وَلَا يَقْبَحُ : أَتَذْكُرُ إِذْ إِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ ؛ لَأَنَّكَ لَمْ تَعْمَلْ (إِنْ) ، فساغ لك أَنْ تُقَدِّرَهُ عَلَى التَّقْدِيمِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَتَذْكُرُ إِذْ آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي<sup>(٢)</sup> .

---

(١) قال الفارسي : « يُفْسِدُ قَوْلَ يُونُسَ أَنَّ الْجَزَاءَ لَا يَعْتَمِدُ عَلَى أَلْفِ الِاسْتِفْهَامِ ؛ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ أَتَيْنَاكَ بِكَفٍّ مِّنَ النَّارِ وَكَلْبٍ مُّجَنَّدٍ ﴾ فَقَوْلُهُ : (إِنْ) مَعْتَمِدٌ عَلَى أَلْفِ الِاسْتِفْهَامِ ، وَالْفَاءُ جَوَابُ الشَّرْطِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ بِقَوْلِهِ : ﴿ فَهَمَّ ﴾ التَّقْدِيمِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : فَهَمَّ الْخَالِدُونَ إِنْ مِتُّ ، كَمَا قَدَّرَ فِي (إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ) : آتِيكَ إِنْ تَأْتِنِي ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَدَّرَ الْآيَةَ هَذَا التَّقْدِيرَ لَصَارَتِ الْفَاءُ الْأُولَى لِفَوًّا ، لَامَعْنَى لَهَا ، وَإِنَّمَا الْفَاءُ الْأُولَى دَخَلَ عَلَيْهَا أَلْفُ الِاسْتِفْهَامِ كَمَا دَخَلَتْ عَلَى الْوَائِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ آوَايْتَهُ آهْلَ الْبَيْتِ ﴾ وَالثَّانِيَةُ جَوَابُ الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الَّتِي هِيَ جَوَابُ الشَّرْطِ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ ، فَهَذِهِ الْآيَةُ لَيْسَ يَجُوزُ فِيهَا أَنْ يَعْتَمِدَ الِاسْتِفْهَامُ إِلَّا عَلَى مَا عَمِلَ فِيهِ (إِنْ) الْجَزَاءُ ، فَهَذَا يَرُدُّ قَوْلَ يُونُسَ . التَّعْلِيلُ ١٩٦ / ٢ . وَانْظُرْ : الْغُرَّةُ لِابْنِ الدِّهَانَ ٨٩ / ٢ ب .

(٢) انظر : الكتاب ٨٣ / ٣ ، شرح السيرافي ١٢٤٠ / ٣ .

وقد تقدم الحديث عن جواز رفع ما وقع موقع الجواب في السعة ، إذا لم يظهر عمل أداة الشرط في فعل الشرط . انظر ص : ٩٤٩ هـ .

### الجواب عن الباب الثاني<sup>(١)</sup> :

الذي يجوز في الجزء [ الذي ]<sup>(٢)</sup> يدخل عليه القسم أن يكون جواب القسم يكفي من جواب الجزء .

ولا يجوز أن يكفي جواب الجزء من جواب القسم ؛ لأن القسم لما وقع في صدر الكلام كان أحق بالجواب ؛ لأن الكلام مبني عليه ، وليس كذلك لو وقع متأخراً ، أو متوسطاً ؛ لأن هذا الموقع موقع الاستدراك بالشئ بعد / ١٤٢ ب مابني الكلام على غيره<sup>(٣)</sup> .

وتقول : والله إن أتيتني لا أفعل ، فهذا جواب القسم ، وقد كفى من جواب الجزء .

ولا يجوز : والله إن تأتني آتاك ، كما لا يجوز : والله زيد منطلق ؛ لأن القسم يلغى متقدماً<sup>(٤)</sup> .

ولو قلت : والله من يأتني آته ؛ كان محالاً ؛ لأنك ناقضت بوضع الكلام موضع الجواب على ما يوجب<sup>(٥)</sup> الاتصال ، وهو على الانقطاع من القسم ، فهذا محال - كما قال سيبويه - على هذا الوجه من أنه يلغى متقدماً ، وقد ألغيت متقدماً<sup>(٦)</sup> .

وذكر سيبويه الألف بأنها لغو على معنى أن دخولها كخروجها ، وليس كذلك القسم متقدماً ، ودليله : أزيد منطلق ، ولا يجوز : والله زيد منطلق ، حتى يغير

(١) يعني باب الجزء الذي يدخل عليه القسم .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) إذا اجتمع في أول الكلام القسم وأداة الشرط كان الجواب للمتقدم منهما . انظر : الكتاب ٣ / ٨٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٠ ب ، التعليقة ٢ / ١٩٧ ، تنقيح الألباب ١٧٠ ، شرح التسهيل ٣ / ٢١٥ - ٢١٦ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦١٥ - ١٦١٦ ، الارتشاف ٢ / ٤٨٩ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٨٤ ، التعليقة ٢ / ١٩٧ .

(٥) ب : موجب .

(٦) انظر : الكتاب ٣ / ٨٤ .

الكلام بما يؤذن بالجواب<sup>(١)</sup>.

وتقول : أنا والله إن تأتني لا آتاك ، فتلغي القسم ؛ لأنه متوسط<sup>(٢)</sup>.

وتقول : لئن أتيتني لا أفعل ، فهذا حسن ؛ لأنك لم تعمل (إن) ، ولا يحسن :

لئن تأتني لا أفعل ؛ لأنك أعملت (إن) من غير جواب لها<sup>(٣)</sup>.

وتقول : والله إن أتيتني آتيك ، على حذف (لا) ، كأنك [قلت]<sup>(٤)</sup> : لا

آتيك ، ولا يجوز على الإيجاب ؛ لأن الإيجاب في مثل هذا : لا تينك ، فوقع حذف

(لا) في النفي ؛ لأنه أحمل للحذف ، وأقل فيما يحذف<sup>(٥)</sup>.

وقال الفرزدق :

وأنتم لهذا الناس كالقبلة التي . . بها أن يضل الناس يهدى ضلالها<sup>(٦)</sup>

هكذا أنشده الفرزدق : (أن) بالفتح ، ولم يأت بأن التي للجزاء ؛ فراراً من القبح في

(١) انظر في هذا الاستدلال : الكتاب ٨٤ / ٣ .

ويريد بالتغيير أن الجملة الاسمية المقسم عليها تصدر بلام مفتوحة ، أو (إن) الثقيلة ، أو الخفيفة . انظر في تفصيل ذلك : شرح التسهيل ٢٠٥ / ٣ ، الارتشاف ٤٨٣ / ٢ .

(٢) قال الفارسي : « يريد أن (لا) . . . ليست جواب القسم ، إنما هي لنفي الجزاء ، ولو كانت تلك جواب القسم لارتفع بعد (لا) ، ولدخلت اللام والنون في الجواب إذا كان موجباً ، فقلت : أنا والله إن تأتني لا آتيك » . التعليقة ١٩٨ / ٢ .

والغاء القسم بعد المبتدأ والاستغناء بجواب الشرط قول سيويه وكثير من النحويين ، وأجاز ابن خروف أن يجعل الجواب للقسم . انظر : الكتاب ٨٤ / ٣ ، شرح السيرافي ٢٤١ / ٣ - ب ، تنقيح الألباب ١٧٠-١٧١ ، شرح التسهيل ٢١٦ / ٣ ، توضيح المقاصد ٢٦١ / ٤ .

(٣) انظر في هذه المسألة : الكتاب ٨٤ / ٣ ، تنقيح الألباب ١٧١ .

وانظر ماتقدم في ص : ٩٤٨ هـ ، ٩٤٩ .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) قال السيرافي : « وتقول : والله إن أتيتني آتيك ، على معنى : لا آتيك ؛ لأن جواب اليمين يجوز إسقاط (لا) منه إذا كان جحداً ، قال الله عز وجل : ﴿ تَأْتِيهِ تَفْتَاتُ تَذَكَّرُ يَوْسُفَ ﴾ [يوسف : ٨٥] على معنى : تالله لا تفتأ تذكر ، . . . وإنما جاز إسقاط (لا) منه ؛ لأنه لا يشكّل بالإيجاب ؛ لأن الإيجاب يحتاج إلى لام ونون ، كقولك : والله لا تينك ، . . . ولا يجوز إسقاط واحدة من اللام والنون ، فإذا أسقطوا (لا) من الجحد ؛ علم أنه جحد بسقوط اللام والنون منه » . شرح السيرافي ٢٤١ / ٣ ، وانظر : الكتاب ٨٤ / ٣ ، التعليقة ١٩٨ / ٢ ، تنقيح الألباب ١٧١ ، الكوكب الدرّي ٣٩١ .

(٦) تقدم تخريجه في ص : ١٠٠٠ .

جَزَمَ الشَّرْطُ دُونَ الْجَوَابِ الْمَذْكُورِ بِالْفِعْلِ ، فَوَجَّهَهُ عَلَى وَجْهِ حَسَنِ ، وَهُوَ مَعْنَى : لِأَنَّ  
يَضِلُّ النَّاسُ يُهْدَى ضَلَالُهَا <sup>(١)</sup> .  
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجَازَى بِأَنَّ ؛ لِأَنَّهَا مُوَصُولَةٌ ، وَحَرْفُ الْجِزَاءِ لَا يُوَصِّلُ ؛ لَمَّا بَيَّنَّا  
قَبْلُ <sup>(٢)</sup> .

---

(١) هذا مذهب سيبويه . انظر : الكتاب ٨٥ / ٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٨١ / ٢ - ٨٢ ، تنقيح  
الألباب ١٧١ .

وذهب الفراء والطبري في قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ؛ إِلَى أَنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ : كَيْمَا تَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى إِنْ ضَلَّتْ ، فَلَمَّا قُدِّمَ الْجِزَاءُ اتَّصَلَ بِأَوَّلِ  
الْكَلَامِ فَفُتِحَتْ (أَنْ) ، وَنُصِبَ فِعْلُ الشَّرْطِ ، وَعُطِفَ عَلَيْهِ الْجَوَابُ .  
وَمُقْتَضَى هَذَا أَنَّ يَكُونُ مَذْهَبُهُمَا فِي الْبَيْتِ كَذَلِكَ ، فَيَكُونُ أَصْلُ الْكَلَامِ : يُهْدَى ضَلَالُهَا إِنْ ضَلَّتْ ، فَقُدِّمَ  
الْجِزَاءُ ، وَفُتِحَتْ (إِنْ) ، فَنُصِبَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا .

انظر : معاني القرآن ١ / ١٨٤ ، تفسير الطبري ٣ / ١٢٤ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٦٤ ، الحجة ٢ / ٤٣٣ -  
٤٣٥ ، الدر المصون ٢ / ٦٦١ - ٦٦٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٨٥ / ٣ .



## بَابُ إِعْرَابِ الْفِعْلِ بَيْنَ الْجَزْمَيْنِ<sup>(١)</sup>

الغرض فيه :

أن يُبينَ ما يجوزُ في إعرابِ الفعلِ بينَ الجزْمَيْنِ ، ممَّا لا يجوزُ<sup>(٢)</sup> .

١٤٣ / أمسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في إعرابِ الفعلِ بينَ الجزْمَيْنِ ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟ .  
ولمَ لا يجوزُ النَّصْبُ على الصَّرْفِ<sup>(٣)</sup> ، إلا ضعيفاً ، ويقوى بعدَ التَّمَامِ ؟<sup>(٤)</sup> .  
وما الفعلُ الذي يَرْتَفِعُ بينَ الجزْمَيْنِ ؟ ولمَ وَجَبَ في الحالِ الرَّفْعُ بينَ  
الجزْمَيْنِ ؟<sup>(٥)</sup> .

وما الفعلُ الذي يَنْجَزِمُ بينَ الجزْمَيْنِ ؟ ولمَ وَجَبَ في التَّابِعِ للأوَّلِ ؟<sup>(٦)</sup> .  
وما حُكْمُ : « إِن تَأْتِنِي تَسْأَلْنِي أُعْطِكَ » ، وَإِنْ تَأْتِنِي تَمْشِي أَمْشِ مَعَكَ<sup>(٧)</sup> ؟ ولمَ جاز  
في الثاني وجهان : تَمْشِي ، وَتَمْشِ بِالْجَزْمِ ؟ ولمَ يَجُزُّ في الأوَّلِ إلا الرَّفْعُ ؟ وهل ذلك  
لأنَّه لا يَصْلُحُ فيه البَدَلُ ؟ .

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ ما يرتفعُ بينَ الجزْمَيْنِ وينجزمُ بينهما . انظر : الكتاب ١ / ٤٤٥ (بولاق) ، ٨٥ / ٣ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن أمورٍ منها : أحكامُ الفعلِ المضارعِ الواقعِ بينَ فعلِ الشرطِ وجوابه من غيرِ عطفٍ ، والبدل من الجواب ، والعطف على فعلِ الشرط ، ونصبُ الفعلِ بأنِ المضمرَّة بعدَ الفاءِ والواو قبلَ مجيءِ الجوابِ وبعدَ مجيئه ، والعطف على الجوابِ المربوطِ بالفاءِ ، إذا كانَ جملةً اسميةً ، أو فعليةً منفيةً بَلَنْ . وغير ذلك .

(٣) الصرفُ لا يكونُ إلا إذا كانَ الفعلُ واقعاً بعدَ الفاءِ أو الواو ، وانظر في تفسيرِ الصرفِ : ص ٨٨٢ هـ ٢ .

(٤) الذي ذكره سيبويه أنَّ النَّصْبَ بعدَ أداةِ الشرطِ ضعيفٌ سواءَ أكانَ قبلَ مجيءِ الجوابِ أم بعدَ مجيئه . حيث يقول : « واعلم أنَّ النَّصْبَ بالفاءِ والواو في قوله : « إِن تَأْتِنِي آتَكَ وَأَعْطَيْكَ » ، ضعيفٌ » . الكتاب ١ / ٤٤٨ (بولاق) ، ٩٢ / ٣ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ مبنيٌّ على قولِ سيبويه : « فأما ما يرتفعُ بينهما فقوله : « إِن تَأْتِنِي تَسْأَلْنِي أُعْطِكَ » ، وَإِنْ تَأْتِنِي تَمْشِي أَمْشِ مَعَكَ » ، وذلك لأنَّكَ أردتَ أن تقول : « إِن تَأْتِنِي سائلاً يكنَ ذلك » ، وَإِنْ تَأْتِنِي ماشياً فعلتُ » . الكتاب ١ / ٤٤٥ (بولاق) ، ٨٥ / ٣ (هارون) .

(٦) هذا السؤالُ مبنيٌّ على قولِ سيبويه : « وسألتُ الخليلَ عن قوله : متى تأتينا تلممُ بنا [ البيت ] . قال : تلممُ ، بدلٌ من الفعلِ الأوَّلِ » . الكتاب ٣ / ٤٤٥ - ٤٤٦ (بولاق) ، ٨٦ / ٣ (هارون) .

(٧) هذا السؤالُ عن النَّصِّ المُقْتَدَمِ في : هـ ٥ .

وما الشاهد في قول زهير :

وَمَنْ لَا يَزِلُّ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ . . . وَلَا يُغْنِيهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يُسَامُ<sup>(١)</sup> ؟  
وَلَمْ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ ؟ وهل ذلك لأنه خبر : يَزِلُّ<sup>(٢)</sup> ؟ وهل كُلُّ مَا وَقَعَ  
مَوْقِعَ الْأَسْمِ مِنَ الْفِعْلِ فَهُوَ رَفْعٌ ؟

وما الشاهد في قول الخطيئة :

مَتَى تَأْتِهِ تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ . . . تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ<sup>(٣)</sup> ؟  
وَلَمْ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرَّفْعِ ؟

(١) من البحر الطويل ، من معلقته ، ومطلعها :

أَمِنْ أَوْفَى دِمْنَةٍ لَمْ تَكَلِّمْ . . . بِحَوَامِنَةِ الدَّرَاجِ فَالْتَلَمَّ  
قال ثعلب عن الشاهد : زاد هذا البيت أبو زيد ، وسمعت المازني يقول : قال أبو زيد : قرأت هذه القصيدة  
على أبي عمرو منذ أربعين سنة ، فقال [ المازني ] : لم أسمع هذا البيت إلا منك . يعني أبا زيد . شرح شعر  
زهير ٣٧ .

ويروى الشاهد :

وَمَنْ لَا يَزِلُّ يَسْتَرْحِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ . . . وَلَا يُغْنِيهَا يَوْمًا مِنَ الدَّمِ يَنْدَمُ  
فمن رواه ( يسترحل ) أراد : يجعل نفسه كالراحلة للناس يركبونه ويذمونه ، ومن رواه ( يستحمل ) أراد :  
يسأل الناس حمل أثقاله ، والقيام بحوائجه .

انظر : شرح القصائد السبع ٢٨٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٦٥ / ٢ .  
انظر : شعره ٢٩ ، الكتاب ٨٥ / ٣ ، المقتضب ٦٣ / ٢ ، شرح القصائد السبع ٢٨٤ ، شرح أبيات سيبويه  
للنحاس ٣٠٨ ، شرح القصائد المشهورات ١٢٣ / ١ ، شرح السيرافي ٢٤٣ / ٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن  
السيرافي ٦٤ - ٦٥ ، تحصيل عين الذهب ٤٤٥ / ١ ، الغرة لابن الدهان ٨٥ / ٢ ب ، تنقيح الألباب  
١٧٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢٩ أ .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « إنما أراد : مَنْ لَا يَزِلُّ مُسْتَحْمَلًا يَكُنْ مِنْ أَمْرِهِ ذَاك » . الكتاب ٤٤٥ / ١  
(بولاق) ، ٨٥ / ٣ (هارون) .

(٣) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

آثَرْتُ إِذْ لَاجِي عَلَى لَيْلٍ حُرَّةٍ . . . هُضِيمَ الْحَشَى حُسَانَةَ الْمُتَجَرِّدِ  
تعشو : تنظر ببصر ضعيف ، يريد أنه ابتدأ بالنظر إلى النار على بُعد شديد ، فقصدها بذلك النظر حتى قرب  
منها فأضاءت له . والمدح قيس بن شماس من بني بغيض وهم من بني سعد بن زيد مناة ، وقد ذكره في  
بيت قبل هذا . انظر : الديوان ٨٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٦٥ / ٢ .

انظر : ديوانه ٨١ ، الكتاب ٨٦ / ٣ ، معاني القرآن للفراء ٢٧٣ / ٢ ، المقتضب ٦٣ / ٢ ، مجالس ثعلب  
٣٩٩ / ٢ ، أغلى ١٧٤ ، شرح السيرافي ٢٤٣ / ٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٦٥ / ٢ ، الأمالي  
الشجرية ١٢ / ٣ ، شرح المفصل ٥٣ / ٧ ، المستوفى ٩١ / ٢ ، شرح الجمل ٢٠٣ / ٢ ، شرح الكافية الشافية  
١٦٠٨ / ٣ ، الخزانة ٩٠ - ٩٦ .

وما الشاهد في قول عبيد الله بن الحر<sup>(١)</sup> :  
 متى تأتينا تلمم بنا في ديارنا . . . تجد حطباً جزلاً وناراً تأججاً<sup>(٢)</sup> ؟  
 ولم جاز في ( نلّم ) الرّفْعُ ، والجزم ؟  
 وما الشاهد في قول بعض بني أسد<sup>(٣)</sup> :  
 إن يّخلوا أو يّجنوا . . . أو يغدروا لا يحفلوا  
 يغدوا عليك مرجلين كأنهم لم يفعلوا<sup>(٤)</sup> ؟

- (١) عبيد الله بن الحرّ . . . - ٦٨ هـ .  
 ابن عمرو الجعفيّ ، الكوفيّ ، أحد شعراء الكوفة وفتاكها ، دعاه الحسين بن علي إلى نصره ، فأبى ثم ندم ،  
 انظر في أخباره : جمل من أنساب الأشراف ٢٩ / ٧ - ٣٩ ، تاريخ دمشق ٣٧ / ٣٧ - ٤١٧ - ٤٢١ .
- (٢) من البحر الطويل ، من قصيدة قالها لما سجنه مصعب بن الزبير ، ومطلعها :  
 أقول له صبراً عطّي فأنما . . . هو السجن حتى يجعل الله مخرجاً  
 عطّي : مرخم عطية ، وهو عطية بن عمرو البكري ، وكان صاحبه في السجن . الجزل : غلاظ الحطب ، يريد  
 أنهم يوقدون الجزل من الحطب لتقوى نارهم ، فيقصدها الضيفان ، وفاعل ( تأجج ) ضمير يعود على النار ،  
 وذكره لأن النار قد تذكر ، كما ذكر أبو حنيفة الدينوري .  
 وقال السيرافي : ( تأججاً ) ثلاثة أوجه : أحدها أن تجعل الألف للتثنية ، وهي الحطب والنار ، وذكرت  
 لتذكير الحطب . والثاني : أن يكون للحطب ، والثالث : أن تجعل النار في تأويل الشهاب ومعناه معناه .  
 شرح السيرافي ٣ / ٢٤٣ .
- (٣) انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٦٦ / ٢ ، الخزانة ٩٧ / ٩ ، ٩٩ .  
 وانظر : شعر ابن الحرّ ( شعراء أمويون ٩٨ / ١ ، أشعار اللصوص ٢٥٧ / ١ ) ، الكتاب ٨٦ / ٣ ، المقتضب  
 ٦١ / ٢ ، المحلى ١٧٤ ، إعراب القرآن ٣٦٥ / ٢ ، شرح السيرافي ٢٤٣ / ٣ ، التعليقة ١٩٨ / ٢ ، شرح  
 أبيات سيبويه لابن السيرافي ٦٦ / ٢ ، تحصيل عين الذهب ٤٤٦ / ١ ، تنقيح الألباب ١٧٣ ، شرح المفصل  
 ٥٣ / ٧ ، شرح الكافية الشافية ١٦٠٨ / ٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢٩ / ١ ، الخزانة ٩٦ / ٩ - ٩٩ .
- (٤) لم أقف عليه .  
 من البحر الكامل ، وبعدهما :

كأبي براقش كلّ لون لوئنه يتحوّل  
 لا يحفلوا : لا يبالوا كيف كانت حالهم عند الناس ، والمرجل : المسرح الرأس المدهونه ، وإنما يرجل شعره الفارغ  
 القلب ، الذي ليس في قلبه هم ، يعني أنهم إذا بخلوا أو جبنوا أو غدروا لم يحزنوا لشيء من ذلك ، وأبو  
 براقش : طوير صغير يتحوّل ألواناً . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٠٦ / ٢ .  
 انظر : الكتاب ٨٧ / ٣ ، البغال ١٠٦ ، البيان والتبيين ٣٣٣ / ٣ ، عيون الأخبار ٢٩ / ٢ ، ذيل الأمالي ٨٣ / ٣ ،  
 شرح السيرافي ٢٤٣ / ٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٠٥ - ٢٠٦ ، ديوان المعاني ١٨٢ / ١ ،  
 تحصيل عين الذهب ٤٤٦ / ١ ، تنقيح الألباب ١٧٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٥٠ / ١ .

فَلِمَ جاز (يَغْدُوا) <sup>(١)</sup> بالجزم على البدل من : لا يحفلوا ؟ وهل ذلك لأنَّ غدوهم مُرجلين يُفسرُ أنهم لم يحفلوا <sup>(٢)</sup> ؟ وهل يجوزُ بالرفع في مثله من الكلام ؟ ولمَ جاز ؟ .  
 وهل يجوزُ : إن تَأْتِنَا تَسْأَلُنَا نُعْطِكَ ؟ ولمَ لا يجوزُ على قَصْدِ السُّؤالِ ، ويجوزُ على الغلطِ والنسيانِ ؟ <sup>(٣)</sup> .

وما الشَّاهدُ في قوله جَلَّ وعزَّ : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ؟ فعلامُ انْجَزَمَ / ١٤٣ ب الأول ؟ وعلامُ انْجَزَمَ الثاني ؟ ولمَ كان الأولُ هو الجوابُ والثاني بدلاً منه ؟ ولمَ لا يجوزُ أن يكون الثاني هو الجوابُ ، والأولُ بدلاً منه ؟ وهل ذلك لأنَّ لَقِيَ الأثامَ هو مُضاعفةُ العذابِ ، وليس يفعلُ ذلك ؟ <sup>(٥)</sup> .

وما حُكْمُ : إن تَأْتِنَا نُحْسِنُ إِلَيْكَ نُعْطِكَ وَنَحْمِلُكَ ؟ ولمَ كان الأولُ على الجوابِ ، والثاني على البدلِ من الجوابِ ؟ <sup>(٦)</sup> .  
 وما حُكْمُ : إن تَأْتِنِي آتِكَ أَقْلُ ذَاكَ ؟ ولمَ لا يجوزُ ؟ <sup>(٧)</sup> .

(١) أ ، ب : يغدوا .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فقلوه : يغدوا ، بدل من : لا يحفلوا ، وغدوهم مُرجلين يُفسرُ أنهم لم يحفلوا » . الكتاب ٤٤٦ / ١ ( بولاق ) ، ٨٧ / ٣ ( هارون ) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وسألته : هل يكون : إن تَأْتِنَا تَسْأَلُنَا نُعْطِكَ ؟ فقال هذا يجوزُ على غير أن يكون مثل الأول ؛ لأنَّ الأول الفعل الآخرُ تفسيرُ له ، وهو هو ، والسؤال لا يكون الإتيان ، ولكنه يجوزُ على الغلط والنسيان ، ثم يتداركُ كلامه ، ونظير ذلك في الأسماء : مررتُ برجلٍ حمارٍ ، كأنه نسي ثم تداركُ كلامه » . الكتاب ٤٤٦ / ١ ( بولاق ) ، ٨٧ / ٣ ( هارون ) .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاكَ آيَاتٍ لِّتَبَيَّنَ بَيْنَهُمْ ذَاكَ وَتَعْلَمَ أَنَّ إِلَٰهًا مَّا يَتَّبِعُونَ إِلَّا إِلَٰهًا وَاحِدًا وَإِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُوَ يُخْلَقُ وَهُوَ عَلِيمٌ بِذُنُوبِهِمْ ﴾ الفرقان : ٦٨ - ٦٩ .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وسألته عن قوله جَلَّ وعزَّ .... فقال : هذا كالأول ؛ لأنَّ مضاعفة العذاب هو لَقِيَ الأثام » . الكتاب ٤٤٦ / ١ ( بولاق ) ، ٨٧ / ٣ ( هارون ) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ومثل ذلك من الكلام : إن تَأْتِنَا نُحْسِنُ إِلَيْكَ نُعْطِكَ وَنَحْمِلُكَ ، تُفسرُ الإحسان بشيءٍ هو هو ، وتجعل الآخر بدلاً من الأول » . الكتاب ٤٤٦ / ١ ( بولاق ) ، ٨٧ / ٣ ( هارون ) .

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإن قلت : إن تَأْتِنِي آتِكَ أَقْلُ ذَاكَ ، كان غير جائز ؛ لأنَّ القول ليس بالإتيان إلا أن تُجيزه على مجاز عليه : تَسْأَلُنَا » . الكتاب ٤٤٦ / ١ ( بولاق ) ، ٨٧ / ٣ ( هارون ) .

وهل يجوز : إن تأتني آتيك أقل ذاك ؟ .

وماحكم : إن تأتني ثم تسألني أعطك ؟ ولم لايجوز إلا بالجزم ، وإن تأتني فتسألني أعطك ، وإن تأتني وتسألني أعطك<sup>(١)</sup> ؟ ولم لايجوز فيه الرفع على الحال ، كما تقول : إن تأتني وأنت تسألني أعطك ، ومتى تأته وأنت تعشو إلى ضوء ناره ؟ وهل ذلك لأن الواو تدخل مع الاسم في هذا للحال ، ولا تدخل مع الفعل ؛ لاستغناء الفعل الذي للحال عن الواو ؟ .

وماحكم : إن تأتني فتحدثني أحدثك ، وإن تأتني وتحدثني أحدثك ؟ ولم لايجوز بالنصب إلا على ضعف ؟ ولم جاز أصلاً<sup>(٢)</sup> مع أنه واجب ؟<sup>(٣)</sup> . وما الشاهد في قول ابن زهير<sup>(٤)</sup> :

ومن لا يقدم رجله مطمئنة . . فيثبتها في مستوى الأرض يزلق<sup>(٥)</sup> ؟

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأما ماينجزم بين انجزومين فقولك : إن تأتني ثم تسألني أعطك ، وإن تأتني فتسألني أعطك ، وإن تأتني وتسألني أعطك ، وذلك لأن هذه الحروف يشتركن الآخر فيما دخل فيه الأول ، وكذلك (أو) وما أشبههن ، ولايجوز في ذا الفعل الرفع ، وإنما كان الرفع في قوله : متى تأته تعشو ؛ لأنه في موضع : عاش ، كأنه قال : متى تأته عاشياً . ولو قلت : متى تأته وعاشياً ؛ كان محالاً ، وإنما أمرهن أن يشتركن بين الأول والآخر » . الكتاب ١ / ٤٤٦ - ٤٤٧ ( بولاق ) ، ٨٨ / ٣ ( هارون ) .

(٢) أ ، ب : أولاً .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله : إن تأتني فتحدثني أحدثك ، وإن تأتني وتحدثني أحدثك ، فقال : هذا يجوز ، والجزم الوجه ، وإنما كان الجزم الوجه ، لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث ، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى ، وكرهوا أن يتخطوا به من بابه إلى باب آخر إذا كان يريد شيئاً واحداً » . الكتاب ١ / ٤٤٧ ( بولاق ) ، ٨٨ / ٣ ( هارون ) .

(٤) لم يرد البيت في ديوانه .

وورد في قصيدة لزهير ، قيل : إن زهيراً وكعباً اشتراكا فيها . انظر : شعر زهير ٢٦٠ ، شرح شعر زهير ١٧٦ .

(٥) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

ويوم تلافيت الصبا أن يفوتني . . برحب الفروج ذي محال مؤثني

تلافيت : تداركت مزاره الذي كان يزوره ، ورحب الفروج : واسع الفروج ، وهو ما بين اليدين والرجلين ، وذو محال : يقال : بعير ذو محال ، والحال : فقار الظهر ، ومؤثني : شديد وثيق .

انظر : شرح شعر زهير ١٧٦ .

انظر : شعر زهير ٢٦٠ ، الكتاب ٨٩ / ٣ ، المقتضب ٦٥ / ٢ ، التعليق ١٩٩ / ٢ ، المسائل المنشورة ١٥٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١١٣ / ٢ - ١١٤ ، تحصيل عين الذهب ٤٤٧ / ١ ، الغرة لابن الدهان ١٩٠ / ٢ ، تنقيح الألباب ١٧٥ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٠ ب .

وَلَمْ كَانَ النَّصْبُ فِي هَذَا جَيِّدًا ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَجْلِ النَّفْيِ ؟ <sup>(١)</sup> .  
 وَمَا حُكْمُ : إِنْ تَأْتَيْتَنِي فَأَحَدْتُكَ ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرَّفْعِ ؟ <sup>(٢)</sup> .  
 وَلَمْ جَاز : إِنْ يَكُنْ <sup>(٣)</sup> إِيَّانَ فَحَدِيثٌ ، عَلَى الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَلَمْ يَجُزْ عَلَى  
 الرَّفْعِ بِالْعَطْفِ ؟ <sup>(٤)</sup> .  
 وَمَا حُكْمُ : إِنْ تَأْتَيْتَنِي آتِكَ فَأَحَدْتُكَ ؟ وَلَمْ جَاز ( فَأَحَدْتُكَ ) بِالْجَزْمِ ، وَالرَّفْعِ ؟  
 وَهَلْ الْجَزْمُ لِلْعَطْفِ عَلَى الْجَوَابِ ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ؟ <sup>(٥)</sup> .  
 وَلَمْ جَاز بِالنَّصْبِ فِي الْفَاءِ ، وَالْوَاوِ ، وَلَمْ يَجُزْ فِي : ثُمَّ ؟ وَلَمْ لَا يَصِحُّ الصَّرْفُ  
 فِي : ثُمَّ ، كَمَا جَاز فِي الْوَاوِ ؟ <sup>(٦)</sup> .  
 وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ : ﴿ إِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُؤَلُّوكُمْ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصِرُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ،  
 وَقَوْلِهِ : ﴿ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> ؟ وَهَلْ

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وسألتُه عن قول ابن زهير .... فقال : النَّصْبُ فِي هَذَا جَيِّدٌ ، لِأَنَّهُ أَرَادَ هَاهُنَا  
 مِنَ الْمَعْنَى مَا أَرَادَ فِي قَوْلِهِ : لَا تَأْتِينَا إِلَّا لَمْ تَحْدُثْنَا ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : مَنْ لَا يَقْدَمُ إِلَّا لَمْ يُبْتِ زَلَقٌ » . الكتاب ٤٤٧ / ١  
 (بولاق) ، ٨٨ / ٣ - ٨٩ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وَلَا يَكُونُ أَبَدًا إِذَا قُلْتَ : إِنْ تَأْتَيْتَنِي فَأَحَدْتُكَ ، الْفِعْلُ الْآخِرُ إِلَّا رَفْعًا ، وَإِنَّمَا مِنْهُ  
 أَنْ يَكُونَ مِثْلَ مَا انْتَصَبَ بَيْنَ الْجُزْمَيْنِ أَنَّ هَذَا مُنْقَطِعٌ مِنَ الْأَوَّلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : إِنْ يَكُنْ إِيَّانَ فَحَدِيثٌ  
 أَحَدْتُكَ ، فَالْحَدِيثُ مُتَّصِلٌ بِالْأَوَّلِ شَرِيكَ لَهُ » . الكتاب ٤٤٧ / ١ (بولاق) ، ٨٩ / ٣ (هارون) .

(٣) ب : يَكُونُ .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وَإِذَا قُلْتَ : إِنْ يَكُنْ إِيَّانَ فَحَدِيثٌ ، ثُمَّ سَكَتَ ، وَجَعَلْتَهُ جَوَابًا لَمْ يَشْرِكِ  
 الْأَوَّلَ ، وَكَانَ مُرْتَفِعًا بِالْإِبْتِدَاءِ » . الكتاب ٤٤٧ / ١ (بولاق) ، ٨٩ / ٣ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وَتَقُولُ : إِنْ تَأْتَيْتَنِي آتِكَ فَأَحَدْتُكَ ، هَذَا الْوَجْهُ ، وَإِنْ شِئْتَ ابْتَدَأْتَ ، وَكَذَلِكَ  
 الْوَاوِ وَثُمَّ » . الكتاب ٤٤٧ / ١ (بولاق) ، ٨٩ / ٣ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ كَمَا نَصَبْتَ مَا كَانَ بَيْنَ الْجُزْمَيْنِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ  
 (ثُمَّ) لَا يُنْصَبُ بِهَا كَمَا يُنْصَبُ بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ ، وَلَمْ يَجْعَلُوهَا مِمَّا يُضْمَرُ بَعْدَهُ (أَنْ) ، وَلَيْسَ يَدْخُلُهَا مِنَ الْمَعْنَى  
 مَا يَدْخُلُ فِي الْفَاءِ ، وَلَيْسَ مَعْنَاهَا مَعْنَى الْوَاوِ ، وَلَكِنَّهَا تُشْرِكُ وَيُتَّسَرُّ بِهَا » . الكتاب ٤٤٧ / ١ (بولاق) ،  
 ٨٩ / ٣ (هارون) .

(٧) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَذَلِكَ يُخَوِّدُكُمْ إِلَّا عِتَاقَ اللَّهِ وَلَئِنْ يَفْقَهُتُمْ إِلَافَةَ اللَّهِ لَتَفْتَقَرْنَ أَعْيُنُكُمْ وَأَنْتُمْ كَالْعُصْفَرِ الْأَعْيُنِ » . آل عمران : ١١١ .

(٨) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَكَأَنَّتُمْ هَؤُلَاءِ مِنْ دَعْوَتِهِمْ لِيَتَّقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخَلْ وَمَنْ  
 يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلْ عَنِ نَفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمْ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ » . محمد : ٣٨ .

/ ١٤٤ أ ذلك شاهدٌ على أنه يجوزُ بعدَ التَّمامِ الرَّفْعُ والجَزْمُ؟<sup>(١)</sup>.

وما الشَّاهدُ في : ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ بعد قوله : ﴿وَإِن تَبَدُّوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ﴾<sup>(٢)</sup> ؟ ولمَ جاز في بعضِ القِراءةِ ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾؟<sup>(٣)</sup>.

وما حُكمُ : إِن تَأْتِنِي فَهُوَ خَيْرٌ لَّكَ وَأَكْرَمُكَ ، وَإِن تَأْتِنِي فَأَنَا أَتِيكَ وَأَحْسَنُ إِلَيْكَ ، وقوله جَلَّ وَعَزَّ : ﴿وَإِن تَخَفَوْهَا وَتَوَتَّوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> ؟ وهل يجوزُ الجَزْمُ في مثلِ هذا ؟.

وقوله جَلَّ وَعَزَّ : ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾<sup>(٥)</sup> ؟ ولمَ جاز في بعضِ القِراءةِ : ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾<sup>(٦)</sup> ؟.

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإذا انقضى الكلامُ ثم جئتُ بضمٍّ ، فإن شئتُ جزمتُ وإن شئتُ رفعتُ ، وكذلك الواوُ والفاءُ . قال الله تعالى ..... » . الكتاب ١ / ٤٤٧ ( بولاق ) ، ٣ / ٩٠ ( هارون ) .

(٢) من قوله تعالى : ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِن تَبَدُّوا ..... يَحَاسِبُكُمْ ..... وَاللَّهُ عَلَى شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ البقرة ٢٨٤ .

وجزم ﴿ يغفر ﴾ و ﴿ يعذب ﴾ قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وحمزة والكسائي ، وقرأ عاصم وابن عامر برفعهما . انظر : السبعة ١٩٥ ، تحبير التيسير ٩٦ .

(٣) النصب قرأ به ابن عباس - رضي الله عنه - والأعرج ، وأبو حيوة . انظر : البحر المحيط ٢ / ٧٥٢ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿إِن تَبَدُّوا أَلَمَدَقَلَّتْ قَدِيمًا مِّنْ ..... وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ البقرة : ٢٧١ .

والسؤال عن قول سيبويه : « وتقول : إِن تَأْتِنِي فَهُوَ خَيْرٌ لَّكَ وَأَكْرَمُكَ ، وَإِن تَأْتِنِي فَأَنَا أَتِيكَ وَأَحْسَنُ إِلَيْكَ ، وقال عز وجل ..... والرفعُ هاهنا وجهُ الكلام ، وهو الجيدُ ؛ لأنَّ الكلامَ الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء ، فجري الفعلُ هنا كما كان يجري في غير الجزاءِ » . الكتاب ١ / ٤٤٨ ( بولاق ) ، ٣ / ٩٠ ( هارون ) .

(٥) الأعراف : ١٨٦ .

(٦) الجزم قرأ به حمزة والكسائي : انظر : السبعة ٢٩٩ ، الإقناع ٦٥١ - ٦٥٢ .

والسؤال عن قول سيبويه : « وذلك لأنَّه حملَ الفعلَ على موضعِ الكلام ؛ لأنَّ هذا الكلامَ في موضعٍ يكونُ جواباً ؛ لأنَّ أصلَ الجزاءِ الفعلُ ، وفيه تعملُ حروفُ الجزاءِ ، ولكنَّهم قد يضعون في موضعِ الجزاءِ غيره ، ومثلُ الجزاءِ هاهنا النصبُ في قوله :

فلنسنا بالجبال ولا الحديد

.....

حمل الآخر على موضعِ الكلام ، وموضعه موضعُ نصبٍ ، كما كان موضعُ ذاك موضعَ جزمٍ » . الكتاب ١ / ٤٤٨ ( بولاق ) ، ٣ / ٩٠ - ٩١ ( هارون ) .

وما حُكِّمُ : إِنْ تَأْتِنِي فَلَنْ أُوذِيكَ وَأَسْتَقْبِلُكَ بِالْجَمِيلِ ؟ وهل يجوزُ فيه الجزمُ ؟<sup>(١)</sup> .

وما حُكِّمُ : إِنْ أَتَيْتَنِي لَمْ آتِكَ وَأُحْسِنُ إِلَيْكَ ؟ وهل يجوزُ بالجزمِ في : وَأُحْسِنُ إِلَيْكَ ؟ ولمَ جاز ؟<sup>(٢)</sup> .

ولمَ حَسُنَ : إِنْ أَتَيْتَنِي لَمْ آتِكَ ، ولمَ يَحْسُنُ : إِنْ أَتَيْتَنِي [ لا ]<sup>(٣)</sup> آتِكَ ؟ [ وهل ذلك لأنَّ ( لم آتِكَ ) بمنزلة : إِنْ أَتَيْتَنِي أَتَيْتُكَ<sup>(٤)</sup> ، و ( لا آتِكَ ) بمنزلة : إِنْ أَتَيْتَنِي آتِكَ ] ؟<sup>(٥)</sup> .

ولمَ ضَعُفَ ( فَعَلْتُ ) مع : أَفْعَلُ ، و [ أَفْعَلُ ]<sup>(٦)</sup> مع : فَعَلْتُ ، و ( لم أَفْعَلُ ) مع : يَفْعَلُ ، و ( لا أَفْعَلُ ) مع : فَعَلُ ؟<sup>(٧)</sup> وهل ذلك لخروجه عن المشاكلة ؟<sup>(٨)</sup> . ولمَ جاز : أَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، على الإيجاب ، وهو مشروط ؟<sup>(٩)</sup> .

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : إِنْ تَأْتِنِي فَلَنْ أُوذِيكَ وَأَسْتَقْبِلُكَ بِالْجَمِيلِ ، فالرفعُ هاهنا الوجهُ إذا لم يكن محمولاً على ( لَنْ ) ، كما كان الرفعُ الوجهُ في قوله : فهو خيرٌ لك وأكرمُك » . الكتاب ٤٤٨ / ١ ( بولاق ) ، ٩١ / ٣ ( هارون ) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك : إِنْ أَتَيْتَنِي لَمْ آتِكَ وَأُحْسِنُ إِلَيْكَ ، فالرفعُ الوجهُ إذا لم تحمله على ( لم ) ، كما كان ذلك في : لَنْ » . الكتاب ٤٤٨ / ١ ( بولاق ) ، ٩١ / ٣ ( هارون ) .

(٣) ساقطٌ من : ب .

(٤) أ : آتَيْكَ . وما أثبتته مقتضى الكلام .

(٥) ساقطٌ من : ب .

والسؤال عن قول سيبويه : « وأحسنُ ذلك أن تقول : إِنْ تَأْتِنِي لَا آتِكَ ، كما أن أحسنَ الكلام أن تقول : إِنْ أَتَيْتَنِي لَمْ آتِكَ ، وذلك أن ( لم أَفْعَلُ ) نفي ( فَعَلُ ) ، وهو مجزومٌ بلم ، و ( لا أَفْعَلُ ) نفي ( أَفْعَلُ ) وهو مجزومٌ بالجزاء » . الكتاب ٤٤٨ / ١ ( بولاق ) ، ٩١ / ٣ ( هارون ) .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

(٧) ب : أَفْعَلُ .

(٨) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإذا قلت : إِنْ تَفْعَلُ ، فأحسنُ الكلام أن يكونَ الجوابُ ( أَفْعَلُ ) ؛ لأنه نظيره من الفعل ، وإذا قال : إِنْ فَعَلْتُ ، فأحسنُ الكلام أن تقول : فَعَلْتُ ؛ لأنه مثله ، فكما ضَعُفَ ( فَعَلْتُ ) مع ( أَفْعَلُ ) ، و ( أَفْعَلُ ) مع ( فَعَلْتُ ) ؛ قَبِحَ ( لم أَفْعَلُ ) مع ( يَفْعَلُ ) ؛ لأنَّ ( لم أَفْعَلُ ) نفي ( فَعَلْتُ ) ، وقَبِحَ ( لا أَفْعَلُ ) مع ( فَعَلُ ) ؛ لأنها نفي ( أَفْعَلُ ) » . الكتاب ٤٤٨ / ١ ( بولاق ) ، ٩١ / ٣ - ٩٢ ( هارون ) .

(٩) هذا السؤال مبني على قول سيبويه : « وإنما هو في المعنى كقوله : أَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . يوجبُ بالاستثناء » . الكتاب ٤٤٨ / ١ ( بولاق ) ، ٩٢ / ٣ ( هارون ) .



وما الشاهد في قول الأعشى :

وَمَنْ يَغْتَرِبُ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزَلْ يَرَى . . . مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرَأً وَمَسْحَبًا  
وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَى . . . يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا<sup>(١)</sup> ؟  
وهل ذلك شاهد في : ﴿فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٢)</sup> ؟

### الجواب :

الذي يجوز في إعراب الفعل بين الجزمين إجراؤه على الرفع بوقوعه موقع الاسم خبراً ، أو حالاً ، وعلى الجزم بالإتباع للأول<sup>(٣)</sup> ، وعلى النصب بالصرْف<sup>(٤)</sup> ، إذا صحَّ التقدير في كل واحد منها<sup>(٥)</sup> ، إلا أن الصرْفَ يَضْعُفُ بين الجزمين ؛ لأنه في الشرط الذي يشبه الواجب من جهة أنه واقع على الشرط ، ويشبهه / ١٤٤ ب غير الواجب من جهة أنه يجوز أن لا يقع ، فإذا جاء بعد تمام الكلام قوي الصرْفُ ؛ لأنه

(١) من البحر الطويل ، من قصيدة تقدم مطلعها .

ورواية البيت الأول في الديوان :

متى يغترِبُ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَجِدْ لَهُ . . . عَلَى مَنْ لَهُ رَهْطٌ حَوَالِيهِ مُغْضَبًا

المسحَب : من قولك : سحبت الشيء إذا جررته ، وكبكب : جبل قرب عرفات .

يقول : من يغترِبُ عن قومه جرى عليه الظلم ، وأخفيت حسناته ، وأظهرت سيئاته كالنار في رأس الجبل .

انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٤٤٨ ، معجم ما استعجم ٤ / ١١١٢ .

انظر : ديوانه ٥٧ - ٥٨ ، الكتاب ٩٢ / ٣ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٩٠ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٨ ،

حماسة البحتري ١٠٦ ، المقتضب ٢ / ٢١ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢ / ٦٧ ، إعراب القرآن ٤ / ٨٥ ،

شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣١٠ ، التكملة ٣٨٨ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٧٣٤ - ٧٣٥ ، البلغة في

الفرق بين المذكر والمؤنث ٨٠ ، تنقيح الألباب ١٧٦ .

(٢) تقدم تخريج القراءة في ص : ١٠١٥ هـ .

(٣) الإتباع في الباب على أحد شيئين : عطف النسق ، أو البدل .

(٤) يعني بأن المضمرة وجوباً بعد الواو والفاء . انظر ماتقدم في ص : ٨٨٢ هـ .

(٥) انظر في هذه الأوجه : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٧٣ ، المقتضب ٢ / ٦٣ - ٦٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٢ ب

- ٢٤٣ أ ، الغرة لابن الدهان ٢ / ٩٠ أ ، تنقيح الألباب ١٧٢ - ١٧٣ .

أَحْمَلُ لِلتَّأْوِيلِ إِذَا جَاءَ بَعْدَ التَّمَامِ<sup>(١)</sup>.

وَالْفِعْلُ الَّذِي يَرْتَفِعُ بَيْنَ الْجَزْمَيْنِ هُوَ الْوَاقِعُ مَوْقِعَ الْأَسْمِ .

وَالْفِعْلُ الَّذِي يَنْجَزِمُ بَيْنَ الْجَزْمَيْنِ فِي الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ هُوَ التَّابِعُ لِلأَوَّلِ .

وَتَقُولُ : إِنْ تَأْتِنِي تَسْأَلُنِي أُعْطِكَ ، بِالرَّفْعِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ : إِنْ تَأْتِنِي سَائِلًا أُعْطِكَ . وَإِنْ تَأْتِنِي تَمْشِي أَمْشِ مَعَكَ ، بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ : إِنْ تَأْتِنِي مَاشِيًا . وَيَجُوزُ بِالْجَزْمِ عَلَى الْبَدَلِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : إِنْ تَمْشِ أَمْشِ مَعَكَ ؛ لِأَنَّ الْمَشْيَ إِيَّانًا ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ لَيْسَ بِإِيَّانٍ<sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ زُهَيْرٌ :

وَمَنْ لَا يَزَلْ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ . . وَلَا يَغْنِيهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يُسَامُ<sup>(٣)</sup>

بِرَفْعٍ : يَسْتَحْمِلُ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْأَسْمِ خَبْرًا لِيَزَلْ<sup>(٤)</sup> .

وَقَالَ الْحُطَيْئَةُ :

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ . . تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ<sup>(٥)</sup>

(١) جعل سيبويه والمبرد النصب بإضمار أن ضعيفاً قبل التمام وبعده . يقول سيبويه : « واعلم أن النصب بالفاء والواو في قوله : إِنْ تَأْتِنِي آتَكَ وَأَعْطَيْكَ ضعيف » . الكتاب ٩٢ / ٣ .  
ويقول المبرد : « فَإِنْ قُلْتَ : مَنْ يَأْتِنِي آتَهُ فَأَكْرَمَهُ ؛ كَانَ الْجَزْمُ الْوَجْهَ ، وَالرَّفْعُ جَائِزٌ عَلَى الْقَطْعِ ، عَلَى قَوْلِكَ : فَأَنَا أَكْرَمُهُ ، وَيَجُوزُ النَّصْبُ وَإِنْ كَانَ قَبِيحًا ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ إِلَّا بِوُقُوعِ غَيْرِهِ » . المقتضب ٢٠ / ٢ .  
- ٢٢ -

ولعل مرادهما الضعف في القياس ، لِأَنَّ النَّصْبَ قَدْ قُرِئَ بِهِ . انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٦ - ٦٧ ، إعراب القرآن ٤ / ٨٤ - ٨٥ . وانظر ص : ١٠١٥ هـ ٣ .

(٢) لا يجوز هذا على البدل المطابق ، وقد يجوز علي بدل الغلط أو النسيان . انظر : الكتاب ٨٧ / ٣ ، المقتضب ٦٢ / ٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٣ ب .

وانظر في المسألة : الكتاب ٨٥ / ٣ ، المقتضب ٦٣ / ٢ ، الأصول ١٦٠ / ٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٢ ب - ٢٤٣ ، التبصرة ١ / ١٧٤ ، الفرة لابن الدهان ٢ / ٩٠ أ ، شرح المفصل ٧ / ٥٣ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٠٧ - ١٦٠٨ .

(٣) تقدم مخرجاً في ص : ١٠١٠ .

(٤) انظر : الكتاب ٨٥ / ٣ ، المقتضب ٦٣ / ٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٣ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٥ .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ١٠١٠ .

بالرَّفْع ؛ لَأَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ : مَتَى تَأْتِي عَاشِيَا<sup>(١)</sup> .

وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُرِّ :

مَتَى تَأْتِنَا تُلَمِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا . . . تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبَا<sup>(٢)</sup>

فَهَذَا يَصْلُحُ فِيهِ الْجَزْمُ وَالرَّفْعُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : مَتَى تَأْتِي مُلِمًّا<sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ بَعْضُ بَنِي أَسَدٍ :

إِنْ يَبْخُلُوا أَوْ يَجْبُنُوا . . . أَوْ يَغْدِرُوا لَا يَحْفَلُوا

يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِينَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا<sup>(٤)</sup>

عَلَى الْبَدَلِ مِنْ : لَا يَحْفَلُوا ؛ لِأَنَّ غُدُوَّهُمْ مُرَجَّلِينَ هُوَ أَنَّهُمْ لَا يَحْفَلُونَ<sup>(٥)</sup> . وَيَجُوزُ

بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ قَبْلَهُ قَدْ تَمَّ<sup>(٦)</sup> ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الْحَالِ كَأَنَّهُ

قَالَ : غَادِينَ عَلَيْكَ مُرَجَّلِينَ<sup>(٧)</sup> .

وَتَقُولُ : إِنْ تَأْتِنَا تَسْأَلُنَا نُعْطِكَ ، وَلَا يَجُوزُ فِي ( تَسْأَلُنَا ) الْجَزْمُ<sup>(٨)</sup> .

وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ

وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴾ فَهَذَا عَلَى أَنْ ﴿ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ هُوَ / ١١٤٥ أ الجواب ،

(١) يعني في موضع الحال . انظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٧٣ ، المقتضب ٢/ ٦٣ ، شرح السيرافي

٣/ ٢٤٣ ، تنقيح الألباب ١٧٣ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ١٠١١ .

(٣) الرفع يكسر الوزن ، وإن كان جائزاً في القواعد النحوية .

(٤) تقدم تخريجهما في ص : ١٠١١ .

(٥) قال السيرافي : « جواب الشرط فيه ( لا يحفلوا ) ، و ( يغدوا ) بدل من ( لا يحفلوا ) ، ولا يجوز أن يكون بدلاً

من ( يحفلوا ) وحدها دون ( لا ) ؛ لفساد المعنى ؛ لأنك إذا جعلت ( يغدوا ) في موضع ( لا يحفلوا ) فالمعنى

صحيح . وتقديره : إِنْ يَبْخُلُوا أَوْ يَجْبُنُوا أَوْ يَغْدِرُوا يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِينَ ، وَغُدُوَّهُمْ مُرَجَّلِينَ هُوَ تَرَكُ الْخَفْلِ

بِذَلِكَ وَقَلَّةُ الْمِبَالَةِ ، وَإِذَا جَعَلْتَهُ بَدَلًا مِنْ ( يَحْفَلُوا ) وَحْدَهَا ، فَتَقْدِيرُهُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ ( لَا ) ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ : إِنْ

يَغْدِرُوا لَا يَغْدِرُوا مُرَجَّلِينَ ، وَهَذَا خِلَافُ مَا يُرَادُ مِنْ مَعْنَى ذَلِكَ » . شرح السيرافي ٣/ ٢٤٣ أ - ب .

(٦) ب : قد تقدم .

(٧) الرفع غير ممتنع على الوجهين اللذين ذكرهما الشارح ، إلا أنه يكسر الوزن .

(٨) يعني : لا يجوز البدل ، وقد تقدم أنه جائز على الغلط أو النسيان . انظر ص : ١٠١٨ هـ ٢ .

و(يُضَاعَف) بَدَلٌ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ لِقِيَّ الْأَثَامِ هُوَ مُضَاعَفَةٌ لِلْعَذَابِ ، وَلَا يَصْلَحُ فِيهِ الْبَدَلُ مِنَ الْأَوَّلِ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِهِ .

وَتَقُولُ : إِنْ تَأْتِنَا نُحْسِنُ إِلَيْكَ نُعْطِكَ وَنَحْمِلُكَ ، فَ(نُحْسِنُ) هُوَ الْجَوَابُ ، وَ(نُعْطِكَ) بَدَلٌ مِنْهُ .

وَلَا يَجُوزُ : إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ أَقْلُ ذَاكَ ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ لَيْسَ بِإِتْيَانٍ ، وَلَكِنْ يَجُوزُ : إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ أَقْلُ ذَاكَ <sup>(٢)</sup> ، عَلَى مَعْنَى : إِنْ تَأْتِنِي فِي حَالِ إِتْيَانِي إِيَّاكَ أَقْلُ ذَاكَ <sup>(٣)</sup> .

وَتَقُولُ : إِنْ تَأْتِنِي ثُمَّ تَسْأَلْنِي أُعْطِكَ ، بِالْجَزْمِ لَا غَيْرَ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مَا تَمَّ <sup>(٤)</sup> ، وَكَذَلِكَ : إِنْ تَأْتِنِي وَتَسْأَلْنِي أُعْطِكَ <sup>(٥)</sup> .

وَلَا يَجُوزُ بِالرَّفْعِ عَلَى الْحَالِ ؛ لِأَنَّ وَאוَ الْحَالِ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي الْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا تَقَعُ مَعَ الْأَسْمِ ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُهُ وَزَيْدٌ قَائِمٌ <sup>(٦)</sup> .

وَتَقُولُ : إِنْ تَأْتِنِي فَتُحَدِّثْنِي أَحَدُثْكَ ، فَيَجُوزُ بِالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ ، وَكَذَلِكَ : إِنْ تَأْتِنِي وَتُحَدِّثْنِي أَحَدُثْكَ <sup>(٧)</sup> .

وَقَالَ زُهَيْرٌ <sup>(٨)</sup> :

(١) يريد بالأول فعل الشرط (يفعل) .  
وانظر في توجيه الآية : الكتاب ٨٧/٣ ، معاني القرآن وإعرابه ٧٦/٤ ، إعراب القرآن ١٦٨/٣ ، شرح السيرافي ٢٤٣/٣ ب ، التبصرة ٤١٧/١ .

(٢) ب : ذلك .

(٣) هذا قول البصريين ، وأجاز الكوفيون نصب الفعل بعد (ثم) . انظر : الكتاب ٨٧/٣ - ٨٨ ، المقتضب ٦٤/٢ ، التبصرة ٤١٧/١ ، شرح الكافية الشافية ١٦٠٧/٣ ، توضيح المقاصد ٢٥٦/٤ .

(٤) سيذكر الشارح قريباً أن النصب بعد الواو جائز بإضمار (أن) .

(٥) انظر : شرح السيرافي ٢٤٣/٣ ب .

وأجاز ابن خروف الرفع على الحال بتقدير : وأنت تسألني . انظر : تنقيح الألباب ١٧٤ .

(٦) النصب بإضمار (أن) ، وإنما جاز لأن الجزاء غير واجب آخره إلا بوجوب أوله . انظر : المقتضب ٦٥/٢ .

وانظر : الكتاب ٨٨/٣ ، المقتضب ٢١/٢ ، شرح السيرافي ٢٤٤/٣ أ ، التعليقة ١٩٩/١ ، الغرة لابن

الدهان ٩٠/٢ أ ، تنقيح الألباب ١٧٤ - ١٧٥ ، شرح الكافية الشافية ١٦٠٥ - ١٦٠٧ .

(٧) كذا في النسختين ، وفي المسائل : ابن زهير . وقد تقدم أن البيت يعزى لزهير وابنه . انظر ص : ١٠١٣ هـ .

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً . : فَيُثْبِتُهَا فِي مَسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلْقُ<sup>(١)</sup>

فهذا جيدٌ ؛ لأنه جوابُ النَّفْيِ ، وجوابُ الجزاءِ : يَزَلْقُ<sup>(٢)</sup> .

وتقولُ : إِنْ يَكُنْ إِيَّانَ فَحْدَيْتُ ، فيجوزُ الرُّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، ولا يجوزُ عَلَى الْعَطْفِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ نَاقِصًا بِالْعَطْفِ<sup>(٣)</sup> .

وتقولُ : إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ فَأَحْدِثْكَ ، بِالْجَزْمِ عَلَى الْعَطْفِ ، ويجوزُ بِالرُّفْعِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وبالنَّصْبِ عَلَى الصَّرْفِ<sup>(٤)</sup> .

ولا يجوزُ الصَّرْفُ فِي (ثُمَّ) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا وَجْهٌ يَقْتَضِي التَّفْرِيعَ بِالصَّرْفِ كَمَا لِلْفَاءِ وَالْوَاوِ ؛ إِذَا الْفَاءُ تَرْتَّبُ بِغَيْرِ مُهْمَلَةٍ ، فَخَرَجَتْ إِلَى الْجَوَابِ ؛ لِمُوَافَقَتِهِ مَعْنَاهَا فِي هَذَا ، وَالْوَاوُ لِمَجْمَعِ النَّهْيِ الثَّانِي وَالْأَوَّلِ ، أَوِ الْأَمْرِ ، أَوْ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى فِي الْفِعْلِ ، فَخَرَجَتْ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ اللَّذَيْنِ نَهَى عَنْهُمَا فِي : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ ، فَخَرَجَتْ عَنْ جَمْعٍ مَعْنَى الْعَطْفِ إِلَى جَمْعٍ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ<sup>(٥)</sup> .

وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ إِنْ يَقْتُلُوكُمْ يُؤْتِلُوكُمْ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾ ، وَفِيهِ : ﴿ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ ﴾ ، فَهَذَا شَاهِدٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ بَعْدَ التَّمَامِ / ١٤٥ بِالرُّفْعِ وَالْجَزْمِ<sup>(٦)</sup> .

وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ إِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ ﴾ ، وَفِي بَعْضِ الْقِرَاءَةِ ﴿ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ ﴾ ؟<sup>(٧)</sup> . فَهَذَا شَاهِدٌ فِي جَوَازِ الْجَزْمِ وَالنَّصْبِ عَلَى الصَّرْفِ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ .

(١) تقدم تخريجه في ص : ١٠١٣ .

(٢) انظر : الكتاب ٨٩ / ٣ ، المقتضب ٦٥ / ٢ ، شرح السيرافي ٢٤٤ / ٣ ، الغرة لابن الدهان ٢ / ١٩٠ ، تنقيح الألباب ١٧٥ .

(٣) إذ لم يأت جواب الشرط . انظر : الكتاب ٨٩ / ٣ ، شرح السيرافي ٢٤٤ / ٣ ب .

(٤) انظر في هذه الأوجه : الكتاب ٨٩ / ٣ ، المقتضب ٦٤ - ٦٥ ، شرح السيرافي ٢٤٤ / ٣ ب ، شرح المفصل ٥٥ / ٧ ، شرح الكافية الشافية ١٦٠٣ / ٣ ، توضيح المقاصد ٢٥٥ / ٤ .

(٥) تقدم تعليل الإضمار بعد الفاء والواو في ص : ٨٦٠ - ٨٦٢ ، ٩٩١ - ٩٩٢ .

(٦) الرفع في الآية الأولى ، والجزم في الآية الثانية .

(٧) تقدم تخريج قراءة الجزم والنصب في ص : ١٠١٥ هـ ، ٣ .

وتقول : **إِنْ تَأْتِنِي فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ وَأَكْرَمُكَ** ، فيجوزُ فيه ثلاثة أوجه : الرفعُ بالعطفِ على موضعِ مابعدَ الفاءِ ، والجزمُ بالعطفِ على موضعِ الفاءِ ، والنصبُ على الصِّرفِ . وكذلك : **إِنْ تَأْتِنِي فَأَنَا آتِيكَ وَأُحْسِنُ إِلَيْكَ** <sup>(١)</sup> .

وفي التنزيلِ : ﴿ وَإِنْ تَخْضَوْهَا وَتَوَتَّوْهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ فهذا على مابعدَ الفاءِ .

ويجوزُ في مثله الجزمُ كما قال جلَّ وعزَّ : ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَنْذِرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ بالجزمِ والرفعِ ، قرئَ بهما جميعاً <sup>(٢)</sup> .

وتقول : **إِنْ تَأْتِنِي فَلَنْ أُؤْذِيكَ وَأَسْتَقْبِلُكَ بِالْجَمِيلِ** ، بالرفعِ والجزمِ ، ولا يجوزُ النصبُ بالعطفِ ؛ لأنه لا يجتمعُ نفيُ الاستقبالِ بالجميلِ مع نفيِ الأذى ؛ لأنه لو قال : **لَنْ أَسْتَقْبِلُكَ بِالْجَمِيلِ** ؛ لدلَّ على الأذى ، ولا يصلحُ النصبُ على الصِّرفِ ؛ لما فيه من الإبهام <sup>(٣)</sup> .

وتقول : **إِنْ أَتَيْتَنِي لَمْ آتِكَ وَأُحْسِنُ إِلَيْكَ** ، فيجوزُ بالرفعِ ، والجزمِ ، والنصبِ ، إلا أن الجزمَ على العطفِ يضعفُ ؛ لأنَّ ( لم آتك ) إذا عطفَ عليه ؛ صار بمنزلة : **إِنْ أَتَيْتَنِي لَمْ أُحْسِنُ إِلَيْكَ** ، وهذا ضعيفٌ في الكلام <sup>(٤)</sup> .

ويضعفُ ( أفعل ) مع : **فَعَلْتُ** ، ومع : **لَمْ أَفْعَلْ** ؛ لخروجه عن المشاكلة <sup>(٥)</sup> .  
وتقول : **أَفْعَلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ** ، فيدلُّ على وقوعِ الفعلِ ؛ لأنَّ ( إِنْ شَاءَ اللَّهُ ) مخرجه

(١) يرى سيبويه أنَّ الرفعَ أقوى هذه الوجوه ، وذكر السيرافي أنَّ الجزمَ جيّدٌ قويٌّ ، وقد قرئَ به في السبع . انظر : الكتاب ٣ / ٩٠ - ٩١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٥ ب .

(٢) وهما سبعيتان . انظر : ص : ١٠١٥ هـ .

(٣) يعني التباسُ النصبِ بإضمار ( أَنْ ) بالنصبِ عطفاً على معمول ( لَنْ ) . وانظر في المسألة : الكتاب ٣ / ٩١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٥ ب - ٢٤٦ أ .

(٤) يعني : ضعيفٌ في المعنى . وانظر في توجيه المثال : الكتاب ٣ / ٩١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٦ أ .

(٥) يعني : أنَّ فعلَ الشرطِ إذا كان مضارعاً ضعفَ أن يكون جوابه ماضياً في اللفظ ، أو في المعنى . انظر : الكتاب ٣ / ٩١ - ٩٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٦ أ - ب ، تنقيح الألباب ١٧٦ .

ها هنا مَخْرَجُ الشَّرْطِ ، وليس بِشَرْطٍ ، وإِنَّمَا هو كَلَامٌ يُتَبَرَّكُ بِهِ فِي صِلَةِ كَلَامٍ غَيْرِهِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَفْعَلُ ذَلِكَ ، وليس بِمَنْزِلَةِ : أَفْعَلُ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا شَرْطٌ عَلَى مَا تُوجِبُهُ صَوْرَتُهُ <sup>(١)</sup> .

وقال الأعشى :

وَمَنْ يَغْتَرِبَ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزَلْ يَرَى . . . مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرَأً وَمَسْحَبًا  
/ ١٤٦ أ . . . وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَيِّئُ . . . يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا <sup>(٢)</sup>  
فَنَصَبَ : وَتُدْفَنُ ، عَلَى الصَّرْفِ ، وَهُوَ حَسَنٌ <sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ كَمَا جَاءَ ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

(١) حديث الشارح هذا فيه نظرٌ من وجهين :

أحدهما : أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِ أَنَّ ( إِنْ شَاءَ اللَّهُ ) لَا يُسْقِطُ حَقَّ الْوَفَاءِ بِالْفِعْلِ ، وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ يُسْقِطُهُ . انظر : العُدَّة شرح العمدة ٤٧٢ ، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك ٨٤ ، الروض المربع ٢ / ٣٦٠ .  
والآخر : أَنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ مُرَادَ سَيَبُويه مِنْ ذِكْرِهِ فِي الْبَابِ ، وَقَدْ بَيَّنَّهُ السِّيرَافِيُّ ، فَقَالَ : « وَإِذَا قُلْتَ : إِنْ تَأْتَنِي آتَكَ فَأَحْدَثْتُكَ ، فَالْنَّصَبُ ضَعِيفٌ ، وَهُوَ عَلَى ضَعْفِهِ أَحْسَنُ مِنْهُ فِي قَوْلِهِ : آتَيْكَ فَأَحْدَثْتُكَ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ الْمُبْتَدَأَ وَاجِبٌ أَنْ يَفْعَلَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ يَفْعَلَهُ إِلَّا أَنْ يُوجَدَ الشَّرْطُ ، وَالشَّرْطُ قَدْ يُوْجَدُ وَقَدْ لَا يُوْجَدُ ، فَأَشْبَهَ الِاسْتِفْهَامَ وَنَحْوَهُ ، وَشَبَّهَهُ سَيَبُويه بِقَوْلِكَ : أَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؛ لِأَنَّ ( أَفْعَلُ ) فِي مَوْضِعِهِ وَأَصْلُهُ إِخْبَارٌ حَقُّهُ الْوَفَاءُ بِهِ إِذَا كَانَ مُطْلَقًا ، فَإِذَا قَرْنَهُ بِإِنْ شَاءَ اللَّهُ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ سَقَطَ عَنْ قَائِلِهِ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَقَوِيَ بِذَلِكَ النَّصَبُ بَعْدَ جَوَابِ الشَّرْطِ إِذَا كَانَ تَعْلِيْقُهُ بِالشَّرْطِ يُخْرِجُهُ عَنِ الْإِخْبَارِ الْمَجْرَدِ ، وَجَعَلَ سَيَبُويه : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، اسْتِثْنَاءً - وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ لَفْظَ الشَّرْطِ - عَلَى تَسْمِيَةِ الْفُقَهَاءِ ، ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَسْمُونُ ( إِنْ شَاءَ اللَّهُ ) بَعْدَ الْإِيمَانِ اسْتِثْنَاءً . وَإِنَّمَا سَمَّوْهُ اسْتِثْنَاءً لِأَنَّهُ يُسْقِطُ لَزُومَ مَا يَعْتَقِدُهُ الْخَالِفُ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْاسْتِثْنَاءِ الَّذِي يُسْقِطُ مَا يُوْجِبُهُ اللَّفْظُ الَّذِي قَبْلَهُ . شرح السِّيرَافِيُّ ٣ / ٢٤٤ ب - ٢٤٥ أ .

(٢) تقدم تخريجهما في ص :

(٣) تقدم أَنَّ سَيَبُويه والمبرد يَضَعُفَانِ النَّصَبَ بِإِضْمَارِ أَنْ بَعْدَ التَّمَامِ ، انظر ص : ١٠١٨ هـ .

(٤) تقدم تخريج قراءة النَّصَبِ فِي ص : ١٠١٥ هـ .

## بابُ الجوابِ بالجزمِ [ لما ] <sup>(١)</sup> لم يُذكر فيه حرفُ الجزاءِ <sup>(٢)</sup>

الغرضُ فيه :

أن يُبينَ ما يجوزُ في الجوابِ بالجزمِ لما لم يُذكر فيه حرفُ الجزاءِ مما لا يجوزُ <sup>(٣)</sup>.

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الجوابِ بالجزمِ لما لم يُذكر فيه حرفُ الجزاءِ ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولم ذلك ؟ .

ولم لا يجوزُ الجوابُ بالجزمِ إلا لما فيه معنى الجزاءِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الجوابَ بالجزمِ يدلُّ على تعليقِ الفعلِ ؟ <sup>(٤)</sup> .

وما قِسْمَةُ الكلامِ الذي جوابُهُ بالجزمِ ؟ ولم جازَ في الأمرِ ، والنهي ، والاستفهامِ ، والعرضِ ، والتَّمني ؟ <sup>(٥)</sup> .

ولم جازَ جوابُ النَّفيِّ بالفاءِ ، ولم يَجْزُ جوابُهُ بالجزمِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الفاءَ في الجوابِ للصَّرفِ عن الإِشراكِ <sup>(٦)</sup> في الفعلِ إلى معنى المَصْدَرِ ، والجوابُ بالجزمِ لتعليقِ الفعلِ ؟ .

وما حُكْمُ : أَتَنِي أَكْرِمَكَ ؟ وما عاملُ الجزمِ في : أَكْرِمَكَ ؟ وهل هو الأمرُ على

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) ترجمة الباب عند سيبويه : بابٌ من الجزاءِ ينجزم فيه الفعلُ إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض . انظر : الكتاب ٤٤٩/١ ( بولاق ) ، ٩٣/٢ ( هارون ) .

(٣) تحدَّثَ سيبويه في الباب عن حكم الفعل الواقع في جواب الطلب ، وتعليل جزمه ، كما تحدَّثَ عن رفعه على الاستئناف أو الحال ، وعن قبح الجزم إذا لم يكن الطلب سبباً لوقوع الفعل ، وعن حذف ( أن ) ورفع الفعل .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنما انجزم هذا الجوابُ كما انجزم جواب ( إن تأتني ) بأن تأتني ؛ لأنهم جعلوه معلقاً بالأوَّل غير مستغفر عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أن ( إن تأتني ) غير مستغفيرة عن : أتك » . الكتاب ٤٤٩/١ ( بولاق ) ، ٩٣/٣ - ٩٤ ( هارون ) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه المتقدم في هـ ٢ .

(٦) ب : الاشتراك .



طريق الخلف من حرف الجزاء ؟ <sup>(١)</sup> .

ولم جاز أن يعمل الفعل في الفعل على جهة الخلف ، ولم يجر على غير ذلك ؟ .  
وماحكم : لاتفعل يكن خيراً لك <sup>(٢)</sup> ؟ ولم جاز حذف مثل هذا ؟ <sup>(٣)</sup> .

وماحكم : ألا تأتيني أحدثك ، وأين تكون أزرک ؟ <sup>(٤)</sup> .

ولم لا يكون الجواب بالجزم إلا لما فيه معنى الطلب ؟ وهل ذلك لأن مافيه معنى الطلب يقتضي الجزاء على وقوع المطلوب ؟ وهل الذي يصلح جوابه بالجزم هو مافيه معنى الطلب إذا لم يذكر حرف الجزاء ؛ لأن معنى الطلب يقتضي الجزاء ؟ <sup>(٥)</sup> .

وماحكم : ألا ماء أشربه ؟ وهل تقديره : ألا ماء / ١٤٦ ب فإن يكن لي أشربه ، وليته عندنا يحدثنا ؛ أي : فإن يكن عندنا يحدثنا ؟ <sup>(٦)</sup> .

وماحكم : ألا تنزل تصب خيراً <sup>(٧)</sup> ؟ وهل تقديره : فإنك إن تنزل تصب

خيراً ؟ .

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فأما ما انجزم بالأمر فقولك : اتني آتك » . الكتاب ١ / ٤٤٩ ( بولاق ) ، ٩٣ / ٣ ( هارون ) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأما ما انجزم بالنهي فقولك : لاتفعل يكن خيراً لك » . الكتاب ١ / ٤٤٩ ( بولاق ) ، ٩٣ / ٣ ( هارون ) .

(٣) سيذكر الشارح في الجواب أن عامل الجزم محذوف ، وهو ( إن ) ، والطلب خلف منها .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك : ألا تأتيني أحدثك ؟ وأين تكون أزرک ؟ » . الكتاب ١ / ٤٤٩ ( بولاق ) ، ٩٣ / ٣ ( هارون ) .

(٥) هذا السؤال مبني على قول سيبويه : « وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب ( إن تأتني ) بإن تأتني ؛ لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أن : إن تأتني ، غير مستغنية عن : آتك ، وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى ( إن ) ، فلذلك انجزم الجواب » . الكتاب ١ / ٤٤٩ ( بولاق ) ، ٩٣ / ٣ - ٩٤ ( هارون ) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأما ما انجزم بالتمني فقولك : ألا ماء أشربه ، وليته عندنا يحدثنا » . الكتاب ١ / ٤٤٩ ( بولاق ) ، ٩٣ / ٣ ( هارون ) .

وقوله : « وإذا قال : ليت عندنا يحدثنا ، فإن معنى هذا الكلام : إن يكن عندنا يحدثنا ، وهو يريد هاهنا إذا تمنى ما أراد في الأمر » . الكتاب ١ / ٤٤٩ ( بولاق ) ، ٩٤ / ٣ ( هارون ) .

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأما ما انجزم بالعرض فقولك : ألا تنزل تصب خيراً » . الكتاب ١ / ٤٤٩ ( بولاق ) ، ٩٣ / ٣ ( هارون ) .

ولمَ جازَ تَرَكَ الجوابِ في الأمرِ وأخواته ، ولمَ يَجْزُ تَرَكَ الجوابِ في (إن) وأخواتها ؟ .  
 وهل تقديرُ : أينَ بيتُكَ أَرْزُكَ <sup>(١)</sup> : إنَ أَعْلَمَ مكانَ بيتِكَ أَرْزُكَ ؟ <sup>(٢)</sup> .  
 ولمَ صارَ : لو نَزَلْتَ ، بمنزلةٍ : أنزِلْ ؟ <sup>(٣)</sup> .

وما الشاهدُ في قوله جَلَّ وعزَّ : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> فلَمَّا انْقَضَتِ الآيَةُ قال : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ؟  
 ولمَ جازَ الجوابُ بالجزمِ في هذا ، وإنَّما هو جزاءُ الإيمانِ لاجزاءِ الدلالةِ على تجارةٍ تُنْجِي مِنَ الْعُقُوبَةِ ؟ وهل ذلك لأنَّ فيه معنى : أَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ؛ إذْ كانَ المطلوبُ [منهم] <sup>(٦)</sup> في دلالةِ هذا الكلامِ هو الإيمانُ ؟ .

وما حُكْمُ : أَتَيْتَنَا أَمْسَ نُعْطِكَ الْيَوْمَ ؟ ولمَ جازَ الجزمُ على الاستفهامِ المحضِ ، ولمَ يَجْزُ على التَّقريرِ بأنَّه قد أتى أَمْسَ جَزَمَ الجوابِ ؟ وهل ذلك لأنَّه يَخْرُجُ عن تعليقِ الْفِعْلِ ومعنى الطَّلَبِ ؛ لأنَّه لَا يُطَلَبُ فِعْلٌ ما وَقَعَ ؟ <sup>(٧)</sup> .

(١) ب : أَرْزُكَ .

والسؤال عن قول سيبويه : « وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) ؛ فلذلك انجزم الجواب ؛ لأنَّه إذا قال : ائتني آتكَ ، فإنَّ معنى كلامه : إنَّ يَكُنْ مِنْكَ إِيَّانَ آتَكَ ، وإذا قال : أينَ بيتُكَ أَرْزُكَ ؟ فكأنَّه قال : إنَّ أعلمَ مكانَ بيتِكَ أَرْزُكَ ؛ لأنَّ قوله : أينَ بيتُكَ ؟ يُريدُ به : أَعْلَمُنِي » . الكتاب ١ / ٤٤٩ ( بولاق ) ، ٩٤ / ٣ ( هارون ) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإذا قال : لو نزلت ، فكأنَّه قال : أنزل » . الكتاب ١ / ٤٤٩ ( بولاق ) ، ٩٤ / ٣ ( هارون ) .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ يَدْعَاهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا .... وَتَجِدَهُنَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَتَمَوْ يَحْمَوْنَ وَنَفْسِيكُمْ دَرَكْتَ حَيْثُ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ الصَّف : ١٠ ، ١١ .

(٤) تكملتها : ﴿ ... ذُنُوبَكُمْ وَإِذْ خَلَقَكُمْ جَنَّدَتْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا أَلْأَنْهَرُ وَمَسَدِكُمْ طَيِّبَةً فِي جَنَّةٍ عَذْرَى ذِيكَ الْقَوَدَ الْعَظِيمِ ﴾ الصَّف : ١٢ .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ومن ذلك أيضاً : أتيتنا أَمْسَ نُعْطِكَ الْيَوْمَ ؟ أي : إنَّ كنتَ أتيتنا أَمْسَ أعطيناكَ الْيَوْمَ ، فإنَّ كُنْتَ تريدُ أنْ تُقَرَّرَ بأنَّه قد فَعَلَ فإنَّ الجزاءَ لَا يَكُونُ ؛ لأنَّ الجزاءَ إنما يَكُونُ في غيرِ الواجب » . الكتاب ١ / ٤٤٩ ( بولاق ) ، ٩٤ / ٣ - ٩٥ ( هارون ) .

ولم جاز في التقرير : أَتَيْتَنَا أَمْسَ فَنُعْطِيكَ الْيَوْمَ ؟ [ وهل ذلك لأنَّ الفاء تُخْرِجُهُ عن التقريرِ إِلَى الصَّرْفِ عَنْ ذَلِكَ ، بمعنى : إِنَّهُ مِنْ أَجْلِ إِيَابِكَ أَمْسَ نُعْطِيكَ الْيَوْمَ ، ولا يجوزُ : قَدْ أَتَيْتَنَا أَمْسَ فَنُعْطِيكَ <sup>(١)</sup> الْيَوْمَ ] <sup>(٢)</sup> ؛ لأنها لا تَجِدُ في هذا صَرْفًا عن الإِشْرَاكِ مع الفِعْلِ كما يَكُونُ في : أَتَيْتَنَا ؟ وما نظيرُ ذلك من جوابِ النَّفْيِ ؟ <sup>(٣)</sup> .

وما الشَّاهِدُ في قولِ رَجُلٍ من بني تَغْلِبَ <sup>(٤)</sup> :

أَلَا تَنْتَهِي عَنَّا مُلُوكُكَ وَتَتَّقِي . . . . . مُحَارِمَنَا لَا يَبُورُ الدَّمُ بِالدَّمِ <sup>(٥)</sup> ؟

ولم جاز فيه الجوابُ بِالْجَزْمِ ، وليس باستفهامٍ ؟ وهل ذلك لأنَّ فيه معنى الطَّلَبِ ؟ .

وما الشَّاهِدُ في قولِ الرَّاجِزِ <sup>(٦)</sup> :

مَتَى أَنَامُ لَا يُورِقُنِي الْكَرِيُّ <sup>(٧)</sup> ؟

(١) أ : فنعطك .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) هذه المسألة لم ترد في الكتاب ، وهي مبنية على النصِّ السابق .

(٤) القائل : جابر ، وقيل : عمرو بن حنِيٍّ بن حارثة بن بكر بن حبيب التَّغْلِبِي ( « ... - نحو ٦٠ ق . هـ » ، شاعرٌ جاهليٌّ قديمٌ ، كان مع امرئ القيس لما لبس الحلة المسمومة التي بعث بها قيصر إليه . انظر : معجم الشعراء ١٣ ، شعر تغلب ١٤٢ - ١٤٣ .

(٥) من البحر الطويل ، من مُفَضَّلِيَّتِهِ ، ومطلعها :

أَلَا يَا لِقَوْمِي لِلْجَدِيدِ الْمَصْرَمِ . . . . . وَلِلْحِلْمِ بَعْدَ الزَّلَّةِ الْمُتَوَهَّمِ

الجديد : الشباب . انظر : شرح اختيارات المفصل ٩٤١ / ٢ .

انظر : شعر تغلب ١٥١ ، المفضليات ٢١١ ، الكتاب ٩٥ / ٣ ، الحيوان ١٤٨ / ٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣١١ ، شرح السيرافي ٢٤٩ / ٣ ب ، النكت ٧٤٧ / ٢ ، تحصيل عين الذهب ٤٥٠ / ١ ، شرح اختيارات المفصل ٩٥١ / ٢ ، تنقيح الألباب ١٧٩ .

(٦) عُزِيَّ إِلَى جرير في : تنقيح الألباب ١٨٠ . وليس في ديوانه . وأَرَجَّحُ أَنْ يَكُونَ ( جرير ) في ( التنقيح ) تحريف : الراجز .

(٧) من الرجز ، وبعده :

لَيْلًا وَلَا أَسْمَعُ أَجْرَاسَ الْمُطَيِّ

الكرِّي : المكتري والمكتري منه . والمراد هنا الثاني . انظر : شرح السيرافي ٢٥٠ / ٣ أ ، وسيأتي في الجواب الوجهان الجائزان في البيت .

انظر : الكتاب ٩٥ / ٣ ، الأضداد لأبي الطيب ٦٠٧ / ٢ ، شرح السيرافي ٢٥٠ / ٣ أ ، الخصائص ٧٣ / ١ ، سر الصناعة ٥٩ / ١ ، النصف ١٩١ / ٢ ، النكت ٧٤٩ / ٢ ، تحصيل عين الذهب ٤٥٠ / ١ ، تنقيح الألباب ١٨٠ .

١١٤٧/ وما معنى قوله : « كَأَنَّهُ لَمْ يَعُدْ نَوْمَهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ نَوْمًا » <sup>(١)</sup> ؟ وهل ذلك لِيُفَرِّقَ بَيْنَ الْحَالِ وَالْجَوَابِ ؛ إِذْ لَوْ رَفَعَ ، فَقَالَ : لَا يُؤَرِّقُنِي الْكَرِيُّ ؛ لَكَانَ قَدْ عَدَّ نَوْمَهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ نَوْمًا ، إِلَّا أَنَّهُ نَوْمٌ غَيْرُ طَيِّبٍ ؛ لَتَقَطَّعَهُ ؟ <sup>(٢)</sup> .

وما وجهُ إِشْمَامِ بَعْضِ الْعَرَبِ الرَّفْعَ فِي هَذَا ؟ وهل ذلك على الحال ؟ <sup>(٣)</sup> .

وهل يجوزُ : ائْتَنِي آتِيكَ ؟ وما الفرقُ بينه وبين الْجَزْمِ فِي الْمَعْنَى ؟ <sup>(٤)</sup> .

وما الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَخْطَلِ :

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا . . . فَكُلُّ حَتَفٍ أَمْرٍ يَمْضِي لِمِقْدَارٍ <sup>(٥)</sup> ؟

وهل هو على الحال ، أو الاستئناف ؟ .

وقول الأنصاري <sup>(٦)</sup> :

(١) الكتاب ١/ ٤٥٠ ( بولاق ) ، ٩٥/ ٣ ( هارون ) .

(٢) ب : للقطعة .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد سمعنا من العرب مَنْ يُشْمُهُ الرَّفْعَ ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : مَتَى أَنَامُ غَيْرَ مُؤَرَّقٍ » .

الكتاب ١/ ٤٥٠ ( بولاق ) ، ٩٥/ ٣ ( هارون ) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : ائْتَنِي آتِكَ ، فتجزمُ على ما وصفنا ، وإن شئت رفعت على أن لا تجعله

معلقاً بالأوّل ، ولكِنَّكَ تَبْتَدِئُهُ وتَجْعَلُ الأوّلَ مستغنياً عنه ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : ائْتَنِي أَنَا آتِيكَ » . الكتاب ١/ ٤٥٠

( بولاق ) ، ٩٥- ٩٦ ( هارون ) .

(٥) من البحر البسيط ، ولم يرد في ديوان الأخطل ، وبعده :

إِذَا مَوْتٌ كَرَامًا أَوْ نَفُوزُهَا . . . لِنَسْلَمِ الدَّهْرَ مِنْ كَدِّ وَأَسْفَارِ

أرسوا : أقيموا ، ونزاولها : نعالجها ، والضمير للحرب ، على الأرجح ، انظر : الخزانة ٩/ ٨٨ - ٨٩ .

انظر : الكتاب ٣/ ٩٦ ، الخلى ١٦٩ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣١١ ، تحصيل عين الذهب ١/ ٤٥٠ ،

المفصل ٢٥٣ ، تنقيح الألباب ١٨١ ، التخمير ٣/ ٢٤٨ - ٢٤٩ ، شرح المفصل ٧/ ٥٠ ، المصباح لابن

الناظم ٦٤ ، شروح التلخيص ٣/ ٢٦ ، ٢٧ ، الثّبيان للطبيبي ١٤٠ ، شرح التلخيص للبابرتي ٣٧٧ ، معاهد

التنخيص ١/ ٢٧١ - ٢٧٨ ، الخزانة ٩/ ٨٧ - ٨٩ .

(٦) القائل مختلفٌ فيه على قولين :

أ - قيل : هو عمرو بن الإطنابة ، وهي أمه ، وأبوه عامر بن زيدمنة بن مالك الخزرجي ، شاعرٌ جاهليٌّ ،

وفارسٌ معروفٌ ، ملكه النُعمان بن المنذر على المدينة . انظر : من اسمه عمرو ٦٧ - ٧٠ ، نشوة

الطرب ١/ ١٨٩ - ١٩٠ . وعزا البيت إليه ثعلبٌ . انظر : تنقيح الألباب ١٨١ .

ب - وقيل : البيت مرّكبٌ من بيتين لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي . انظر : جمهرة أشعار العرب

٢/ ٦٤٧ ، تنقيح الألباب ١٨١ - ١٨٢ . وانظر ماتقدم في ص : ٢٧٧ .

يامال والحقُّ عنده فقِفُوا . . . تُؤْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا <sup>(١)</sup> ؟  
وَلَمْ جَازَ هَذَا عَلَى الْحَالِ ، وَالْإِسْتِثْنَاءِ <sup>(٢)</sup> ، وَلَمْ يَجْزُ الْأَوَّلُ <sup>(٣)</sup> عَلَى  
الْإِسْتِثْنَاءِ ؟ .

وَقَوْلُ مَعْرُوفٍ <sup>(٤)</sup> :

كُونُوا كَمَنْ آسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ . . . نَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ نَمُوتُ كِلَانَا <sup>(٥)</sup> ؟

- (١) من المنسرح ، وَمَنْ عَزَاهُ إِلَى عَمْرٍو بْنِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ قَالَ : هُوَ مُرَكَّبٌ مِنْ بَيْتَيْنِ هُمَا :  
إِنْ بُجِيرًا عَبْدٌ لَغَيْرِكُمْ . . . يَامَالُ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا  
تُؤْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا . . . بِالْحَقِّ فِيهِ لَكُمْ فَلَا نَكْفُ  
ورواية جمهرة أشعار العرب : أوتيت فيه ... ، ولا شاهد فيها . انظر : جمهرة أشعار العرب ٢ / ٦٧٤ ،  
تنقيح الألباب ١٨١ - ١٨٢ .  
وقد تقدم مطلع هذه القصيدة .  
انظر : الكتاب ٩٦ / ٣ ، اخلى ١٧٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٥٠ ، النكت ٢ / ٧٥٠ ، تحصيل عين الذهب  
١ / ٤٥٠ ، تنقيح الألباب ١٨١ .
- (٢) ذكر سيوييه في هذا البيت الاستثناء ، فقال : « كَأَنَّهُ قَالَ : إِنْكُمْ تُؤْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا » . الكتاب ١ / ٤٥٠  
( بولاق ) ، ٩٦ / ٣ ( هارون ) .
- (٣) يريد بالأوّل - فيما يظهر - قول الراجز :  
متى أَنَامُ لَا يُؤْرَقُنِي الْكَرِي .  
على رواية الإشمام .  
وإنَّ أَرَادَ قَوْلَ الْأَخْطَلِ ؛ فِيهِ الْعِبَارَةُ سَقَطَ ، وَتَكُونُ هَكَذَا : وَلَمْ يَجْزِ الْأَوَّلُ [ إِلَّا ] عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، لِأَنَّهُ فِي  
الجواب وجه رفع ( نزاولها ) على الاستثناء فقط .
- (٤) القائل مختلف فيه على قولين :  
أ - قيل : هو معروف ، وذكر الأستاذ عبد السلام هارون أنه معروف الدبيري ، انظر : الكتاب ٩٦ / ٣ هـ .  
ب - وعزاه ابن السيرافي إلى : صفوان بن محرز الكناني ، انظر : شرح أبيات سيوييه ٢ / ١٠٤ .
- (٥) من البحر الطويل ، وقبله :  
بني أسد أغنوا سُلَيْمًا لَدَيْكُمْ . . . سَتَغْنِي تَمِيمٌ عَنْكُمْ غُطْفَانَا  
وقد قيل هذا الشعر في حرب الفجار الرابعة بعد الفيل بعشرين سنة ، وكانت قد هاجت بين قيس وخندف ، لما  
قتل البراءُ الكناني عروة بن عتبة بن جعفر بن كلاب ، ومن قبائل قيس سليم وغطفان ، ومن قبائل خندف  
بنو أسد ، وتميم ، وكنانة ومنها قريش .  
يخاطب الشاعر بني أسد فيقول : ادفَعُوا بَنِي سُلَيْمٍ ، فَإِنَّ بَنِي تَمِيمٍ سَتَدْفَعُ غُطْفَانًا ، وَكُونُوا مَوَاسِينَ لَنَا ، نَعِيشُ  
جَمِيعًا ، أَوْ نَمُوتُ كِلَانَا ، وَاسْتَعْمَلْ ( كِلَانَا ) ، لِأَنَّهُ أَرَادَ حَيِّ بَنِي أُسْدٍ وَكِنَانَةً . انظر : شرح أبيات سيوييه  
لابن السيرافي ٢ / ١٠٤ - ١٠٥ ، وانظر : المنمق ١٦٤ - ١٨٥ ، جمهرة أنساب العرب ٤٧٩ - ٤٨٠ .  
انظر : الكتاب ٩٩ / ٣ ، اخلى ١٧٠ ، شرح أبيات سيوييه للنحاس ٣١٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٥٠ ب ،  
التعليقة ٢ / ٢٠٤ ، شرح أبيات سيوييه لابن السيرافي ٢ / ١٠٤ - ١٠٥ ، النكت ٢ / ٧٥١ ، تحصيل عين  
الذهب ١ / ٤٥١ ، تنقيح الألباب ١٨٢ ، شرح أبيات سيوييه والمفصل ٢٣٩ ب .

ولمَ جازَ على خَبَرٍ ( كُونُوا ) ، وعلى الاستِثْنافِ ؟ <sup>(١)</sup> .  
وما حُكِّمَ : لاتَدُنْ من <sup>(٢)</sup> الأسدِ يَأْكُلُكَ ؟ ولمَ لا يجوزُ بالجَزْمِ ، ويجوزُ  
بالرَّفْعِ ؟ <sup>(٣)</sup> ولمَ جازَ : لاتَدُنْ <sup>(٤)</sup> من الأسدِ فَيَأْكُلُكَ <sup>(٥)</sup> ؟ وهل ذلكَ لأنَّ الفاءَ تُوجِبُ  
الصَّرْفَ عن العَطْفِ على الفِعْلِ إلى تأويلِ المَصْدَرِ ، كأنَّه قيلَ : لا يَكُنْ دُنُوٌّ من الأسدِ  
فَأَكُلْ مِنْ أَجْلِ الدُّنُوِّ ، والرَّفْعُ على معنى : فَإِنَّه يَأْكُلُكَ ؟  
ولمَ جازَ : ما أَتَيْتُنَا فَتَحَدَّثْنَا ، على جوابِ النِّفْيِ ، ولمَ يَجُزُ : ما أَتَيْتُنَا  
تُحَدِّثُنَا <sup>(٦)</sup> ، بالجَزْمِ على جوابِ النِّفْيِ ؟ <sup>(٧)</sup> .  
وما الشَّاهِدُ في قولِ بَعْضِ العَرَبِ : لاتَذْهَبْ بِهِ تُغْلَبُ عليه ؟ وهل هو شَاهِدٌ  
في : لاتَدُنْ من الأسدِ يَأْكُلُكَ ، بالرَّفْعِ ؟ <sup>(٨)</sup> .  
وما حُكِّمَ : ذَرَهُ يَقُلْ ذاكَ ؟ ولمَ جازَ بالجَزْمِ والرَّفْعِ ؟ ولمَ جازَ الرَّفْعُ على وَجْهَيْنِ :  
الحالِ ، والاستِثْنافِ ؟ <sup>(٩)</sup> .

- 
- (١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « كأنَّه قال : كونوا هكذا إنا نعيش جميعاً أو نموت كلانا إن كان هذا امرنا ، وزعم الخليل : أنه يجوز أن يكون ( نعيش ) محمولاً على ( كونوا ) ، كأنَّه قال : كونوا نعيش جميعاً أو نموت كلانا » . الكتاب ٤٥١ / ١ ( بولاق ) ، ٩٧ / ٣ ( هارون ) .
- (٢) في أ : لاتدنو ، وفي ب : لاتدنوا .
- (٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : لاتدن منه يَكُنْ خيراً لك ، فإن قلت : لاتدن من الأسد يأكلك ، فهو قبيح إن جزم ، وليس وجه كلام الناس ؛ لأنك لا تريد أن تجعل تبعاً من الأسد سبباً لأكله ، فإن رفعت فالكلام حسن ، كأنك قلت : لاتدن منه فإنه يأكلك » . الكتاب ٤٥١ / ١ ( بولاق ) ، ٩٧ / ٣ ( هارون ) .
- (٤) ب : لاتدنوا .
- (٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإن أدخلت الفاء فهو حسن ، وذلك قولك : لاتدن منه فيأكلك » . الكتاب ٤٥١ / ١ ( بولاق ) ، ٩٧ / ٣ ( هارون ) .
- (٦) ب : فتحدثنا .
- (٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء ؛ ألا ترى أنه يقول : ما أتيتنا فتحدثنا ، والجزاء هاهنا محال ، وإنما قبح الجزم في هذا لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخلت الفاء » . الكتاب ٤٥١ / ١ ( بولاق ) ، ٩٧ / ٣ ( هارون ) .
- (٨) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وسمعا عربياً موثقاً بعربيته يقول : لاتذهب به تغلب عليه ، فهذا كقوله : لاتدن من الأسد يأكلك » . الكتاب ٤٥١ / ١ ( بولاق ) ، ٩٨ / ٣ ( هارون ) .
- (٩) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وتقول : ذره يقل ذاك ، وذره يقول ذاك ، فالرفع من وجهين : فأحدهما الابتداء ، والآخر على قولك : ذره قاتلاً ذاك ، فتجعل ( يقول ) في موضع : قاتل » . الكتاب ٤٥١ / ١ ( بولاق ) ، ٩٨ / ٣ ( هارون ) .

وما الشاهد في ﴿ ذَرَهُمْ ١٤٧ ﴾ ب يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمُ الْأَمَلُ ﴿١﴾ ؟  
 وهل يجوز في مثله الرُّفْعُ ؟ وما الفرق بين الجزم والرفع ؟ وهل ذلك أن الرُّفْعَ يُوجِبُ  
 لزوم الأمر في حال دون حال ، والجزم يُوجِبُ لزومه في كلِّ حال ؟ .

وما الشاهد في : ذَرَهُمْ في طغيانهم يعمهون ؟ ﴿٢﴾ .

وما الشاهد في قوله : ﴿ فَأَضْرِبْ لَهُمُ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا  
 وَلَا تَخْشَى ﴾ ﴿٣﴾ ؟ ولم جاز الرُّفْعُ على الحال والاستئناف ، ولم يَجْزُ على  
 [ صفة ] ﴿٤﴾ : يَبَسٌ ؟ ﴿٥﴾ .

وما حُكْمُ : قُمْ يدعوك ؟ ولم كان الرُّفْعُ على : قُمْ فإنه يدعوك ؟ ولم جاز فيه  
 الجزم ؟ ﴿٦﴾ .

وما الشاهد في قول الأخطل :

(١) تكملتها : ﴿ .... قَسَوَتْ يَعْلَمُونَ ﴾ الحجر : ٣ .

(٢) كذا في النسختين . وقد وردت كذلك في بعض نسخ الكتاب ، قال ابن خروف : « وأما قوله : ذَرَهُمْ في  
 طغيانهم يعمهون ، فلم يقع في الكتاب العزيز هكذا ، بل : ﴿ وَذَرَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ ﴾ [ الأنعام :  
 ١١٠ ] و ﴿ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [ الأنعام : ٩١ ] . تنقيح الألباب ١٨٣ .

وقد وردت الآية الثانية في طبعتي بولاق ٤٥١ / ١ ، وهارون ٩٨ / ٣ .

وفي نسخة السيرافي ورد قوله تعالى : ﴿ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يعمهون ﴾ الأعراف : ١٨٦ .

انظر : شرح السيرافي ٢٤٧ / ٣ ب .

ومافي طبعتي بولاق وهارون أرجح ؛ لدخول الآية في الباب .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اسْرِرْ بِعِبَادِي .... ﴾ طه : ٧٧ .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فالرفع على وجهين : على الابتداء ، وعلى قوله : اضربه غير خائف ولا خاش » .  
 الكتاب ٤٥١ / ١ ( بولاق ) ، ٩٨ / ٣ ( هارون ) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : قُمْ يدعوك ؛ لأنك لم ترد أن تجعل دعاء بعد قيامه ، ويكون القيام  
 سبباً له ، ولكنك أردت : قُمْ إنه يدعوك ، وإن أردت ذلك المعنى جزمت » . الكتاب ٤٥١ / ١ ( بولاق ) ،  
 ٩٨ / ٣ ( هارون ) .

كُرُوا إِلَى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا . . . كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقْرُ<sup>(١)</sup> ؟  
وَلِمَ جَازَ رَفْعُهُ عَلَى الْحَالِ ، وَالِاسْتِنَافُ ؟<sup>(٢)</sup> .  
وَمَاحُكُمُ : مُرَّةٌ يَحْفِرُهَا ، وَقُلُّ لَهُ يَقُلُّ ذَاكَ<sup>(٣)</sup> ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ قُلْ لِّعِبَادِيَ  
الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ ﴾ ؟<sup>(٤)</sup> .  
وَلِمَ جَازَ : مُرَّةٌ يَحْفِرُهَا ، بِالرَّفْعِ عَلَى الْاسْتِنَافِ ، وَعَلَى الْحَالِ ، وَعَلَى : مُرَّةٌ  
أَنْ يَحْفِرَهَا ؟<sup>(٥)</sup> .  
وَلِمَ إِذَا حُذِفَتْ ( أَنْ ) ارْتَفَعَ الْفِعْلُ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ : عَسَيْنَا نَفْعُلُ ،  
وَالْأَصْلُ : عَسَيْنَا أَنْ نَفْعُلَ ، فَإِذَا حُذِفَتْ ( أَنْ ) وَقَعَ ( نَفْعُلُ ) مَوْقِعَ الْأَسْمِ ، كَأَنَّهُ قَالَ :

(١) من البحر البسيط ، من قصيدة مدح بها عبد الملك بن مروان ، ومطلعها :  
خَفَّ الْقَطِينُ فَرَاخُ مِنْكَ أَوْ بَكُرُوا . . . وَأَزَعَجْتَهُمْ نَوَى فِي صَرْفِهَا غَيْرُ

ورواية الديوان :

كُرُوا إِلَى حَرَّتَيْهِمْ يَعْمُرُونَهُمَا

ولاشاهد فيها .

يخاطب قيساً ، فيقول : ارجعوا إلى دياركم في الحجاز ، فليست الجزيرة دياراً لكم ؛ لأننا لاندعكم فيها ،  
وقوله : كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقْرُ ، يريد كما ترجع بقرة الوحش إلى كُنُسِهَا إِذَا خَافَتْ . انظر : شرح أبيات  
سيبويه لابن السيرافي ٨٨-٨٧ / ٢ .

انظر : شعره ٢٠٦ / ١ ، الكتاب ٩٩ / ٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٨٨-٨٧ / ٢ ، النكت  
٧٥١ / ٢ ، تحصيل عين الذهب ٤٥١ / ١ ، الغرة لابن الدهان ٩١ / ٢ ، تنقيح الألباب ١٨٣ ، التخمير  
٢٤٩ / ٢ - ٢٥٠ ، شرح المفصل ٥٢ / ٧ ، المقرب ٢٧٣ / ١ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠ ب ، شرح  
ألفية ابن معط ٣٣٧ / ١ .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وَأَمَّا قَوْلُ الْأَخْطَلِ . . . فَعَلَى قَوْلِهِ : كُرُوا عَامِرِينَ ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ عَلَى  
الابْتِدَاءِ » . الكتاب ٤٥١ / ١ ( بولاق ) ، ٩٨-٩٩ / ٣ ( هارون ) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وَتَقُولُ : مُرَّةٌ يَحْفِرُهَا ، وَقُلُّ لَهُ يَقُلُّ ذَاكَ » . الكتاب ٤٥١ / ١ ( بولاق ) ،  
٩٩ / ٣ ( هارون ) .

(٤) تكملتها : ﴿ . . . سِرّاً وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالٍ ﴾ إبراهيم :  
٣١ .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وَلَوْ قُلْتَ : مُرَّةٌ يَحْفِرُهَا ، عَلَى الْابْتِدَاءِ كَانَ جَيِّداً ، وَقَدْ جَاءَ رَفْعُهُ عَلَى شَيْءٍ  
هُوَ قَلِيلٌ فِي الْكَلَامِ ، عَلَى : مُرَّةٌ أَنْ يَحْفِرَهَا » . الكتاب ٤٥٢ / ١ ( بولاق ) ، ٩٩ / ٣ ( هارون ) .



عَسِينَا فَاعِلِينَ ، فِي مَخْرَجِ الْكَلَامِ ، وَالْمَعْنَى مَعْنَى : عَسِينَا أَنْ نَفْعَلَ ؟ <sup>(١)</sup> .

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ طَرْفَةٍ :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَغَى . . وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي <sup>(٢)</sup> ؟

وهل هو على : الزَّاجِرِيُّ أَنْ أَحْضَرُ الْوَغَى ، بِدَلِيلِ الْعَطْفِ ؟ .

وَمَا تَأْوِيلُ : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ؟ وَلِمَ جَعَلَ ﴿ تَأْمُرُونَنِي ﴾

اعتراضاً بَيْنَ كَلَامَيْنِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ - بَلْغَنِي - يَقُولُ ذَاكَ ؟ وَهَلِ الْغَاوَةُ فِي

الْإِعْرَابِ كَالْغَاءِ ( ظَنَنْتُ ) بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ <sup>(٤)</sup> ؟ وَلِمَ أَجَاذَهُ عَلَى :

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : ( فإذا لم يذكروا (أن) ، جعلوا المعنى بمنزلة في : عَسِينَا نَفْعَلُ ، وهو في الكلام قليل ، لا يكادون يتكلمون به ، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب ، كأنه قال : عسى زيد قائلاً ، ثم وَضَعَ ( يقول ) في موضعه . وقد جاء في الشعر » . الكتاب ١ / ٤٥٢ ( بولاق ) ، ٩٩ / ٣ ( هارون ) .

(٢) من البحر الطويل ، من معلقة طرفة ، وقد تقدم مطلعها .  
الوغى : الحرب ، يقول : يَأْيُهَا الرَّجُلُ ، أَنْتَ تُلْحَانِي وَتَرْجُرْنِي حَتَّى لَا أَحْضِرُ الْحَرْبَ ، وَتُلَوِّنِي عَلَى حَضُورِهَا وَعَلَى شُهُودِ اللَّذَاتِ ، وَأَنَا قَدْ عَلِمْتُ أَنِّي مَيِّتٌ ، وَأَنْتَ لَا يَمْكُنُكَ أَنْ تَدْفَعَ عَنِّي الْمَوْتَ ، فَاتْرَكْنِي أَفْعَلْ مَا أَشَاءُ .  
انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٥٠ .  
ويروى صدر البيت :

أَلَا أَيُّهَا الْلاحِيَّ أَنْ أَحْضَرَ الْوَغَى

انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٥٠ .  
ولاشاهد في هذه الرواية . ويروى أيضاً : .... الزاجري أحضر .... ، بالنصب ، وقد استشهد الكوفيون بهذه الرواية على جواز إعمال (أن) مع حذفها . انظر : معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٦٥ ، شرح القصائد السبع ١٩٣ ، الإنصاف ٢ / ٥٦٠ .

انظر : ديوانه ٣١ ، الكتاب ٩٩ / ٣ ، معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٦٥ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٣٣ ، ٢ / ٤٧٤ ، المقتضب ٢ / ٨٣ ، مجالس ثعلب ١ / ٣١٧ ، الأصول ٢ / ١٦٢ ، شرح القصائد السبع ١٩٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٥٢ ب ، الشعر ٢ / ٤٠٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٤٨ - ٥٠ ، سر الصناعة ١ / ٢٨٥ ، رسالة الغفران ٣٣٥ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٢٤ ، الإنصاف ٢ / ٥٦٠ ، الغرة لابن الدهان ٢ / ١٩١ أ ، شرح المفصل ٧ / ٥٢ ، الخزانة ١ / ١١٩ - ١٢٠ .

(٣) تكملتها : ﴿ ..... آتَجِدْهُنَّ ﴾ الزمر : ٦٤ .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وسألته عن قوله عز وجل ..... فقال : ﴿ تَأْمُرُونَنِي ﴾ كقولك : هو يقول ذاك بلغني ، فبلغني لغو ، فكذلك ﴿ تَأْمُرُونَنِي ﴾ ، كأنه قال : فيما تأمرُونِي ، كأنه قال : فيما بلغني » . الكتاب ١ / ٤٥٢ ( بولاق ) ، ١٠٠ / ٣ ( هارون ) .

... أيهذا الزاجري أحضر الوغى ....

مع شذوذه<sup>(١)</sup> ؟ وهل ذلك لأن الشذوذ عن قياس النظائر لا يقبَح إذا لم يشذ في الاستعمال ، / ١٤٨ أ أو الوجه الذي يحسن جوازه ؛ لأنه حينئذ بمنزلة : ﴿ أَسْتَحُوذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾<sup>(٢)</sup> ؟ وهل تقديره على هذا : أفتأمروني أعبد غير الله ، على مخرج الحال ، ومعنى (أن) ، ففيه وجهان ؟ وما وجه الطلب حتى اختلفت الصيغ فيها ؟

### الجواب :

الذي يجوز في الجواب بالجزم لما لم يذكر فيه حرف الشرط إجراؤه على مافيه معنى الطلب [ بتعليق الفعل ؛ لأنه يكون بمنزلة الجزاء في الشرط وجوابه ؛ وذلك لأن مافيه معنى الطلب ]<sup>(٣)</sup> يقتضي الجزاء<sup>(٤)</sup> . ولا يجوز الجواب بالجزم إلا لما فيه معنى الجزاء على تعليق الفعل ؛ لأنه دليل على ذلك .

وقسمة الكلام الذي جوابه بالجزم<sup>(٥)</sup> على خمسة أوجه : أمر ، ونهي ،

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإن شئت كان بمنزلة :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى » . الكتاب ١ / ٤٥٢ ( بولاق ) ، ٣ / ١٠٠ ( هارون ) .

(٢) تكملتها : ﴿ .... فَأَنسَنَهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أَفَلَا يَكْفُرُ الْإِنِّ جَزَبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَالِسُونَ ﴾ المجادلة : ١٩ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) قال السيرافي : « الأفعال التي تظهر بعد هذه الأشياء [ أنواع الطلب ] إنما هي ضمانات يضمنها ويعد بها الأمر والنهي والمستفهم والمتمني والعارض ، وليست بضمائن مطلقة ولاعدات واجبة على كل حال ، وإنما هي معلقة بمعنى : إن كان وجد وجب الضمان والعدة ، وإن لم يوجد لم يجب » . شرح السيرافي ٣ / ٢٤٨ أ .

وانظر في جواب الطلب : الكتاب ٣ / ٩٣ - ٩٤ ، المقتضب ٢ / ٨٠ ، الأصول ٢ / ١٦٢ ، التبصرة ١ / ٤٠٦ - ٤٠٧ ، المقتصد ٢ / ١١٢٤ ، الغرة لابن الدهان ٢ / ٩٠ ب - ٩١ أ ، شرح المفصل ٧ / ٤٨ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥١ .

(٥) أ ، ب : القسم .

واستفهام ، وعرض ، وتمن<sup>(١)</sup> .

ولا يجوز جواب النفي بالجزم ؛ لأنه يدل<sup>(٢)</sup> على تعليق الفعل ، والنفي قد وقع بانتفاء الفعل على القطع<sup>(٣)</sup> ، ولكن يجوز جواب النفي بالفاء ؛ لأنه على الصرف عن الإشراف في الفعل إلى الدلالة على أنه مسبب الفعل<sup>(٤)</sup> .

وتقول : اتني أكرمك ، فهذا جواب الأمر ، وعامل الجزم في ( أكرمك ) محذوف ، بتقدير : فإنك إن تأتني أكرمك ، والأمر خلف منه ، ولا يعمل الفعل في الفعل ، ولكن قد يكون خلفاً من العامل بدلالته عليه<sup>(٥)</sup> .

(١) ذكر هذه الأضرب الخمسة سيويه وابن السراج وغيرهما ، وزاد بعضهم التحضيض والدعاء . انظر : الكتاب ٩٣/٣ ، الأصول ١٦٢/٢ ، شرح السيرافي ٢٤٨/٣ ، المقتصد ١١٢٤/٢ ، شرح ألفية ابن معط ٣٣٤/١ .

(٢) يعني : الجزم .

(٣) قال المرادي : « وأما النفي فليس له جواب مجزوم ، فإنه يقتضي تحقيق عدم الوقوع كما يقتضي الإيجاب تحقق الوقوع ، فلا يجوز بعده كما في الإيجاب » . توضيح المقاصد ٢١٢/٤ .

ومنع الجزم بعد النفي قول جمهور النحويين ، وأجازه الصيمري . انظر : الكتاب ٩٧/٣ ، التبصرة ٤٠٦/١ ، تنقيح الألباب ١٧٧ ، الباب ٦٤/٢ ، شرح الجمل ١٩٢/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٥٥١/٣ ، شرح الكافية ٢٦٥/٢ ، شرح ألفية ابن معط ٣٣٥/١ .

(٤) قال ركن الدين الخاوراني : « وأما جواب النفي فلا يستعمل بغير الفاء ؛ لأن النفي يقتضي أن يكون وجود الفعل المنفي به سبباً لوجود الجواب ، ولو كان الجواب بالجزم لكان ترك الفعل سبباً للجواب ، فإنك إذا قلت : ماتتينا فتحدثنا ، جعلت وجود الإتيان سبباً للتحدث ، ولو قلت : ماتتينا تحدثنا ، لجعلت ترك الإتيان سبباً للتحدث ، وذلك محال » . القواعد والفوائد ١٢٥ - ١٢٦ .

(٥) في جازم الطلب أقوال منها :

الأول : ما ذكره الشارح من أن الجازم هو الشرط المقدّر ، وهو قول ابن السراج ، والسيرافي ، والفارسي ، وعزاه السيرافي إلى سيويه والخليل ، وذكر أن سيويه قد تجوز في قوله : « فأما ما المجزم بالأمر فقولك : اتني آتك .... وإنما المجزم هذا الجواب كما المجزم جواب ( إن تأتني ) ب : « إن تأتني » ؛ لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أن ( إن تأتني ) غير مستغنية عن ( آتك ) » . الكتاب ٩٣/٣ - ٩٤ ، كما حمل عليه قول الخليل : « هذه الأوائل كلها فيها معنى ( إن ) فلذلك المجزم الجواب ؛ لأنه إذا قال : اتني آتك ، فإن معنى كلامه : إن يكن منك إتيان آتك » . الكتاب ٩٤/٣ . وانظر : الأصول ١٦٢/٢ ، شرح السيرافي ٢٤٨/٣ - أ ب ، التعليقة ٢٠٢ - ٢٠٣ ، المقتصد ١١٢٤/٢ - ١١٢٥ ، الغرة لابن الدهان ٩٠/٢ ب - ١٩١ .

والقول الثاني : أن الجازم هو الطلب ؛ لتضمنه معنى الشرط ، وهو قول المبرد ، وابن خروف ، وابن مالك ، وهو ظاهر قول سيويه السابق ، كما عزي إلى الخليل وحمل عليه قوله السابق . انظر : المقتضب ٨٠/٢ ، ١٣٣ ، تنقيح الألباب ١٧٧ ، شرح الكافية الشافية ١٥٥١/٣ ، شرح الكافية ٢٦٥/٢ ، / =

وتقول : لا تَفْعَلْ يَكُنْ خيراً ، وتقديره : فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَفْعَلْ يَكُنْ خيراً<sup>(١)</sup> .  
وتقول : أَلَا تَأْتِينِي أَحَدْتُكَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : إِنْ تَأْتِينِي أَحَدْتُكَ ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنْهُ  
الِإِتْيَانُ ، وَإِنْ كَانَ فِي مَخْرَجِ الِاسْتِفْهَامِ<sup>(٢)</sup> .  
وتقول : أَيْنَ تَكُونُ أَزْرُكَ ، [ وتقديره : إِنْ أَعْرِفَ مَكَانَكَ أَزْرُكَ ، أَوْ إِنْ تُخْبِرْنِي  
بِمَوْضِعِكَ أَزْرُكَ ]<sup>(٣)</sup> ، فَإِنَّمَا الْجَوَابُ مَضْمُونٌ بِوُقُوعِ الْمَطْلُوبِ .  
وتقول : أَلَا مَاءَ أَشْرَبَهُ ، وتقديره : إِنْ يَكُنْ لِي أَشْرَبَهُ ؛ لِأَنَّهُ الْمَطْلُوبُ فِي  
التَّمَنِّي ، وَكَذَلِكَ : لَيْتَهُ عِنْدَنَا يُحَدِّثُنَا ، تقديره : إِنْ يَكُنْ عِنْدَنَا . وَأَلَا تَنْزِلُ تُصَبِّ  
خيراً ، وتقديره : إِنْ تَنْزِلُ تُصَبِّ خيراً .  
ويجوزُ تَرْكُ الْجَوَابِ فِي الْأَمْرِ<sup>(٤)</sup> / ١٤٨ ب وأخواته ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَمِدَ فِيهِ عَلَى مَعْنَى  
الْأَمْرِ ، وَهُوَ دَالٌّ عَلَى الْجَوَابِ عَلَى طَرِيقِ التَّبَعِ<sup>(٥)</sup> .

وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ الْجَوَابِ فِي الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّهُ مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ الثَّانِي يَجِبُ  
بِوُجُوبِ الْأَوَّلِ عَلَى جِهَةِ الْمُعْتَمِدِ ، كَمَا أَنَّ الْفَاعِلَ مُعْتَمِدٌ وَالْمَفْعُولُ تَبَعٌ فِي الْبَيَانِ ،  
فَكَذَلِكَ جَوَابُ الْأَمْرِ وَأَخَوَاتِهِ تَبَعٌ فِي الْبَيَانِ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مُعْتَمِدٌ ، وَكُلُّ مُعْتَمِدٍ

/ = شرح ألفية ابن معط ٣٣٥ / ١ .

والقول الثالث : أَنَّ الْجَازِمَ لَا مَقْدَرَةَ . انظر : توضيح المقاصد ٢١٢ / ٤ - ٢١٣ . وَيُضَعَّفُ الْقَوْلَانِ

الأول والثالث أمران :

أحدهما : أَنَّ فِيهِمَا تَقْدِيرًا .

والآخر : أَنَّ الْجَازِمَ عَامِلٌ ضَعِيفٌ ، فَلَا يَعْمَلُ مَضْمَرًا . انظر : الكتاب ٩ / ٣ ، المقتضب ١٣١ / ٢ .

(١) انظر : المقتضب ٨٠ / ٢ ، ١٣٣ ، الأصول ١٦٢ / ٢ ، المقتصد ١١٢٤ / ٢ ، تنقيح الألباب ١٧٧ .

(٢) مثل سيبويه والشارح والجرجاني بهذا المثال للاستفهام . انظر : الكتاب ٩٣ / ٣ ، المقتصد ١١٢٤ / ٢ .

(٣) قال ابن خروف : « و ( لا ) في قوله : أَلَا تَأْتِينِي أَحَدْتُكَ ، زائدة ، والتقدير : أَتَأْتِينِي أَحَدْتُكَ ؟ ، وَلَا يَرِيدُ : إِلَّا

تَأْتِينِي أَحَدْتُكَ ؛ لِفَسَادِ الْمَعْنَى ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ اسْتِفْهَامٌ » . تنقيح الألباب ١٧٨ .

والأولى أَنْ يَكُونَ تَحْضِيضًا أَوْ عَرْضًا .

(٣) ساقط من : ب .

وانظر في توجيه المثال : الكتاب ٩٤ / ٣ ، المقتضب ٨٠ / ٢ ، ١٣٣ ، المقتصد ١١٢٤ / ٢ ، شرح المفصل

٤٨ / ٧ .

(٤) أ ، ب : الأمور .

(٥) يعني أَنَّهُ مَحْمُولٌ فِي ذَلِكَ عَلَى أَدَاةِ الشَّرْطِ .

في الكلام لا يجوز تركه ؛ لأن الكلام يكون به ناقصاً ، وكل تبع للمُعتمد فإنه يجوز تركه إلا أن يعرض مانع في بعض الكلام .

وفي التنزيل : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تَجْرَةٍ تُنْجِيكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾ فلما انقضت الآية ؛ قال : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ على طريق الجواب ؛ لما فيه من معنى : هل تؤمنون يغفر لكم ؛ لأن الدلالة على النجاة من أجل الإيمان ؛ فلهذا كان بمنزلة : هل تؤمنون ، وفيه معنى : آمنوا ؛ لأن المطلوب منهم هو الإيمان ، لا الإخبار بأنهم يطلبون الدلالة ، وهو كما تقول : لو نزلت ، ففيه معنى : انزل ، ومعنى : ألا تنزل ، وهو على مخرج التمني <sup>(١)</sup> .

وتقول : أتيتنا أمس نعطك اليوم ، فهذا جائز على الاستفهام ، فإن كان تقريراً ؛ لم يجز الجزم في : نعطك ؛ لأن التقرير قد بطل فيه تعليق الفعل بالدليل على أنه قد وقع ، ولكن يجوز الرفع في التقرير ، فتقول : أتيتنا أمس نعطيك <sup>(٢)</sup> اليوم <sup>(٣)</sup> ؛

(١) في جزم ﴿ يَغْفِرْ ﴾ قولان :

أحدهما : أنه جواب (هل) ، وهو ظاهر كلام الشارح ، وقال به الفراء والمبرد ، وقواه السيرافي ، فقال : « والأقوى - عندي - أنه جواب لهل ؛ لأن ﴿ تَوَمَّنْتُمْ ﴾ تفسير للتجارة ، وهي جملة ما وقعت عليه (هل) ، فالاعتماد في الجواب على (هل) ، و (هل) في معنى الأمر ؛ لأنه لم يكن القصد عن استفهامهم عن الدلالة على التجارة المنجية هل يدلون عليها أو لا يدلون ، وإنما المراد الأمر لهم والحث على ما ينجيهم » .  
شرح السيرافي ٢٤٩ / ٣ ب . وانظر : معاني القرآن للفراء ١٥٤ / ٣ ، المقتضب ٨٠ / ٢ ، ١٣٣ ، تنقيح الألباب ١٧٩ ، شرح المفصل ٤٨ / ٧ .

والقول الآخر : أنه جواب لقوله : ﴿ تَوَمَّنْتُمْ يٰٓأُولَ ٱلْزُجَاجِ قَدْ سَوَّيْتُمْ ﴾ ؛ لأن معناه : آمنوا بالله ورسوله وهذا قول الزجاج ، والفارسي ، وعزي إلى المبرد ، وقد استدلل الزجاج بقراءة ابن مسعود : ﴿ آمنوا بالله ورسوله ﴾ ، ثم رد القول الأول ، فقال : « وقد غلط بعض النحويين فقال : هذا جواب (هل) ، وهذا غلط بين ، ليس إذا دلهم النبي على ما ينفعهم غفر الله لهم ، إنما يغفر الله لهم إذا آمنوا وجاهدوا ، فإنما هو جواب : تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون [ إن تفعلوا ] يغفر لكم » . معاني القرآن وإعرابه ١٦٦ / ٥ ، وما بين المعقوفتين زيادة من شرح السيرافي ٢٤٩ / ٣ ب ، ولم ترد في المطبوع . وانظر : التعليقة ٢٠٣ / ٢ - ٢٠٤ ، المسائل المنشورة ١٥٥ . (٢) أ ، ب : نعطك .

(٣) انظر في امتناع الجزم بعد الاستفهام التقريري : الكتاب ٩٤ / ٣ - ٩٥ ، شرح السيرافي ٢٤٩ / ٣ ب ، تنقيح الألباب ١٧٩ .

ويجوزُ الجوابُ بالفاءِ على الصَّرْفِ عن التَّقريرِ إلى إيجابِ الإعطاءِ مِنْ غيرِ تقريرٍ عليه ، ولكنْ يَقَعُ مِنْ أَجْلِ الْأَوَّلِ .

ولا يجوزُ : قَدْ أَتَيْتَنَا أَمْسٍ فَنَعْطِيكَ <sup>(١)</sup> اليومَ ؛ لأنه ليسَ يَصِحُّ فيه معنى الصَّرْفِ <sup>(٢)</sup> ، وإنما يَجِبُ الثاني بالأوَّلِ إذا صَحَّ فيه معنى الصَّرْفِ .  
وقال رجلٌ من بني تغلبَ :

أَلَا تَنْتَهِي عَنَّا مُلُوكٌ وَتَتَّقِي . . . مُحَارِمَنَا لَا يَبُؤُ الدَّمُ بِالدَّمِ <sup>(٣)</sup>

فهذا جوابُ النَّهيِّ في المعنى بِمَخْرَجِ الاستفهامِ ، كأنَّه قالَ : لَا تَسْتَبِيحُوا مُحَارِمَنَا / ١٤٩ أ ، أو انْتَهَوْا عَنْ مُحَارِمِنَا <sup>(٤)</sup> .

وقال الرَّاجِزُ :

(١) أ ، ب : فنعطك .

(٢) إنما امتنع النصب في المثال لأن ما قبل الفاء موجب .

(٣) تقدّم مخرجاً في ص : ١٠٢٧ .

(٤) في الاستشهاد بهذا البيت مسائلتان :

الأولى : لماذا جعل سيبويه ما في البيت استفهاماً ، ولم يجعله تحضيضاً ؟ . وقد أجاب ابن خروف عن هذا بقوله : « شاهده فيه الحزم على جواب الاستفهام ، وهو قوله : وما جاء أيضاً منجزاً على جواب الاستفهام والمعنى عليه ؛ لأنه في معنى : إن لم تفعلوا لم يفعل . وإنما كان هذا المعنى ؛ لأنَّ الدَّمَاءَ قد وقعت بينهم ولذلك لم يجز فيه التحضيض ؛ لأنه كان يُصِيرُ المعنى : إن تفعلوا ، وقد وقع الفعل ، وكانوا قد قُتِلَ منهم وقتلوا هم من قاتليهم » . تنقيح الألباب ١٧٩ - ١٨٠ .

والثانية : لقائل أن يقول : إن حَمَلَ الكلام على الاستفهام يُفسد المعنى ؛ لأنه يصير : إِلَّا تَنْتَه عَنَّا مُلُوكٌ لَا يَبُؤُ الدَّمُ بِالدَّمِ ، وإنما المراد : إن تَنْتَه عَنَّا مُلُوكٌ لَا يَبُؤُ الدَّمُ بِالدَّمِ . وقد أجاب السيرافي عن هذا فقال : « وقوله : أَلَا تَنْتَهِي عَنَّا مُلُوكٌ ، وإن كان لفظه لَفْظَ الاستفهام فإنَّ معناه معنى الأمر ، كأنَّه قالَ : لَنْتَه عَنَّا مُلُوكٌ إِنْ تَنْتَه عَنَّا لَا يَبُؤُ الدَّمُ بِالدَّمِ ، ومعنى ( لَا يَبُؤُ الدَّمُ بِالدَّمِ ) : لَا يَقْتُلُ واحداً بآخر ، يُريد : إِنْ قَتَلُوا مِنَّا قَتَلْنَا مِنْهُمْ ، ولو حَمَلَ هذا على لفظ حقيقة الاستفهام أنَّ الألفَ للاستفهام و ( لا ) للجحد ، فيكون الشرطُ المقدَّرُ بلفظ الجحد ، فيصير التقدير : إِلَّا تَنْتَه عَنَّا مُلُوكٌ ، وإذا قيل : إِلَّا تَنْتَه عَنَّا مُلُوكٌ ؛ فحقُّ الكلام : يَبُؤُ الدَّمُ بِالدَّمِ ، ولم يدخل فيه ( لا ) » . شرح ٢٤٩ / ٣ ب - ٢٥٠ أ .

على أنَّ ابن خروف قد جعل معنى ( لم يَبُؤْ ) : لم يَفِ ؛ أي : إِلَّا يَنْتَهَوْا لَا يَفِ مَاقْتَلْنَا مِنْهُمْ بِمَا قَتَلُوا مِنَّا ؛ فَإِنْ انْتَهَوْا بِأَنَّ الدَّمُ بِالدَّمِ . انظر : تنقيح الألباب ١٨٠ .

وعلى هذا التأويل يزول الاعتراض بفساد المعنى ، بيد أنَّ المعنى الذي ذكره السيرافي أقرب ؛ لدلالته على الفخر الذي أراده الشاعر .

متى أَنَامُ لَا يُورِّقُنِي الْكَرِيُّ <sup>(١)</sup>

فهو جوابُ التَّمَنِّي بِمَخْرَجِ الاسْتِفْهَامِ ؛ ولذلك <sup>(٢)</sup> لم يَعُدْ نَوْمَهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ نَوْمًا ، وَلَوْ رَفَعَ عَلَى مَا يُنْشِدُهُ بَعْضُ الْعَرَبِ ؛ لَكَانَ قَدْ اعْتَدَّ بِنَوْمِهِ ؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ عَلَى مَعْنَى الْحَالِ <sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ الْأَخْطَلُ :

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسَوْا نِزَاوِلَهَا . . . فَكُلُّ حَتْفٍ أَمْرِي يَمْضِي لِمِقْدَارٍ <sup>(٤)</sup>  
فَهَذَا رَفَعٌ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ <sup>(٥)</sup> .

وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ :

يَامَالِ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا . . . تُؤْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا <sup>(٦)</sup>  
فَهَذَا يَصْلُحُ عَلَى الْحَالِ ، وَالْاسْتِثْنَاءِ <sup>(٧)</sup> .

وَقَالَ مَعْرُوفٌ :

كُونُوا كَمَنْ آسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ . . . نَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ نَمُوتُ كِلَانَا <sup>(٨)</sup>  
فَهَذَا يَصْلُحُ عَلَى خَبَرٍ : كُونُوا <sup>(٩)</sup> ، وَعَلَى الْاسْتِثْنَاءِ .

(١) تقدم مخرجا في ص : ١٠٢٧ .

(٢) ب : وكذلك .

(٣) قال السيرافي : ( في قوله : لَا يُورِّقُنِي ، وجهان : أحدهما أَنَّهُ جَزَمَ جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ وَتَقْدِيرُ الشَّرْطِ فِيهِ : إِنْ أَنَامُ لَا يُورِّقُنِي ، كَأَنَّهُ لَمْ يَعُدْ نَوْمَهُ نَوْمًا ، وَجَعَلَ النَّوْمَ هُوَ الَّذِي لَا يُبَيِّهُهُ مِنْهُ الْكَرِيُّ ، وَالْوَجْهُ الْآخِرُ : أَنَّ ( يُورِّقُنِي ) مَرْفُوعٌ تَرَكَّتْ ضَمَّتُهُ اسْتِثْنَاءً . . . . وَمَعْنَاهُ : مَتَى أَنَامُ غَيْرُ مُورِّقٍ ، كَأَنَّهُ تَمْنَى النَّوْمَ الَّذِي لَا يُبَيِّهُهُ مِنْهُ وَلَا يَكُونُ فِيهِ سَهْرٌ ، وَفِي هَذَا الْمَعْنَى أَشْمُهُ الرَّفْعُ مِنْ أَشْمِهِ » . شرح السيرافي ٣ / ٢٥٠ ، وانظر : تنقيح الألباب ١٨٠ .

(٤) تقدم تخريجه في ص : ١٠٢٨ .

(٥) يعني : رَفَعٌ ( نِزَاوِلَهَا ) عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ ، وَذَكَرَ ابْنُ خَرُوفٍ أَنَّ الْجُمْلَةَ حَالٌ غَيْرُ مَمْتَنِعٍ . انظر : تنقيح الألباب ١٨١ .

(٦) تقدم مخرجا في ص : ١٠٢٩ .

(٧) انظر : تنقيح الألباب ١٨٢ .

(٨) تقدم تخريجه في ص : ١٠٢٩ .

(٩) هذا الوجه نقله سيبويه عن الخليل . انظر : الكتاب ٣ / ٩٧ .

وَعَلَّقَ السِّرَافِيُّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : ( وَأَمَّا قَوْلُ الْخَلِيلِ : نَعِيشُ ، عَلَى : كُونُوا نَعِيشُ ، وَجَعَلَ ( نَعِيشُ ) خَبْرًا لَكُونُوا ؛ فَظَاهِرُ الْكَلَامِ يَنْعَمُ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْوَاقِفَ فِي ( كُونُوا ) اسْمٌ لِلْمَخَاطَبِينَ لَيْسَ لِلْمَتَكَلِّمِ فِيهِ شَيْءٌ ، وَالتَّكَلُّمُ / =

وتقول : لا تدن من الأسد يأكلك ؛ أي : فإنه يأكلك ، ولا يجوز بالجزم ؛ من قبل أنه يجعل تبعده من الأسد سبباً لأكله ، وهذا لا يكون<sup>(١)</sup> ، ولا يصلح أن يُقدَّر على : لا تدن من الأسد فإنك إن تدن منه يأكلك ؛ من أجل أن المطلوب منه الانتهاء بالتباعد ، فإنما يُقدَّر الجواب بذلك المطلوب .

ويجوز : لا تدن من الأسد فيأكلك ؛ لأنه صرف عن معنى النهي إلى معنى : لا يكون دنو من الأسد فأكل ، كما تقول : لا يكن إعطاء زيد فعمرو<sup>(٢)</sup> .

وتقول : ما أتيتنا فتحدثنا ، على الصرف ، ولا يجوز : ما أتيتنا تحدثنا ، على جواب النفي بالجزم<sup>(٣)</sup> .

وقال بعض العرب : لا تذهب به تغلب عليه ، بالرفع ، فهذا شاهد على : لا تدن من الأسد يأكلك<sup>(٤)</sup> .

وتقول : ذرة يقل ذاك ، بالجزم على الجواب ، ويجوز : ذرة يقول ذلك ، على الحال ، والاستئناف<sup>(٥)</sup> .

/ = خارج عنها ، وقولك ( نعيش ) للمتكلم إذا كان معه غيره ، فكيف يجوز أن يكون ما للمتكلم خبراً عن الخطاب من غير ضمير عائد عليه ؟ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : كان الزيدون يقوم جميعاً ، وظاهر الكلام : كونوا نعيشون ، أو لنكن نعيش ، وقد تقبل أصحابنا ما قاله الخليل وما اعترض فيه بشيء أحد علمته منهم ، قال المفسر : وإذا حمل هذا على معناه احتمل ، وذلك أن يكونوا قوماً اجتمعوا فتواصوا بالتآلف وترك الفرقة ، فيكون متكلمهم إذا أوصاهم بشيء فهو داخل معهم فيه ، فلا فرق بين أن يأمرهم وهو في المعنى داخل معهم وبين أن يكون لفظ الأمر لنفسه وهم معه ، فيصير قوله : ( كونوا ) كقوله : لنكن ، وإذا قال : لنكن نعيش جميعاً ، فنعيش خبر ، فهذا محمول على معناه ، والله أعلم بالمقاصد . شرح السيرافي ٢٥٠/٣ ب . وانظر : التعليقة ٢/٢٠٤ - ٢٠٥ ، تنقيح الألباب ١٨٢ .

(١) ضابط جزم جواب النهي عند البصريين أن يصح دخول (إن) على النهي ، فإذا لم يصح امتنع الجزم ، وأجاز الكسائي الجزم بعد النهي مطلقاً . انظر : الكتاب ٩٧/٣ ، المقتضب ٨١/٢ ، ١٣٣ ، الأصول ١٦٢/٢ ، شرح السيرافي ٢٥٠/٣ ب ، المقتصد ١١٢٤-١١٢٥ ، شرح المفصل ٤٨/٧ ، شرح الجمل ١٩٢/٢ - ١٩٣ ، شرح الكافية الشافية ١٥٥١-١٥٥٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٩٧/٣ ، الأصول ١٦٢/٢ ، شرح السيرافي ٢٥٠/٣ ب ، شرح المفصل ٤٨/٧ .

(٣) تقدم تعليل امتناع الجزم بعد النفي في ص : ١٠٣٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٩٨/٣ ، شرح السيرافي ٢٥٠/٣ ب ، تنقيح الألباب ١٨٣ .

(٥) انظر : الكتاب ٩٨/٣ .



وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمُ الْأَمَلُ ﴾ / ١٤٩ ب ،  
ولو رُفِعَ لجاز على معنى الحال ، والاستِثْناف .  
وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ فَأَضْرِبْ لَهُمُ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخْلُفُ دَرَكًا  
وَلَا تَخْشَى ﴾ فالرُّفْعُ على : غير خائف<sup>(١)</sup> ، ويجوزُ فيه الاستِثْنافُ ، ولا يكونُ على  
صفة ( يَبَس ) ؛ لأنه لا عائدُ فيه إلى الموصوفِ .  
وتقولُ : قُمْ يدعوك ، بالرُّفْعِ على كلامِ النَّاسِ : فإنه يدعوك ، ولو أَرَدْتَ : إِنَّكَ  
إِنْ قُمْتَ دَعَاكَ ؛ جَزَمْتَ<sup>(٢)</sup> .

وقال الأَخْطَلُ :

كُرُّوا إِلَى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا . . . كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ<sup>(٣)</sup>

فهذا يصلح على الحال ، والاستِثْناف<sup>(٤)</sup> .

وتقولُ : مُرَّةٌ يَحْفَرُهَا ، بِالْجَزْمِ على الجوابِ ، ويجوزُ الرُّفْعُ على ثلاثة أَوْجُهٍ :  
مُرَّةٌ يَحْفَرُهَا ، على الحالِ ، وعلى الاستِثْنافِ ، ويجوزُ على : مُرَّةٌ أَنْ يَحْفَرُهَا<sup>(٥)</sup> ،  
كما قال طَرْفَةُ :

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعْيِ . . وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي<sup>(٦)</sup>

فحذفَ ( أَنْ ) . وتقديرُهُ : أَنْ أَحْضَرَ الْوَعْيِ ، ودليلُهُ : وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ .

وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَمُرُّونَنِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ ، وفيه  
وَجْهَانِ مِنَ التَّأْوِيلِ :

(١) يعني على أن ( لاتخاف ..... ) في موضع الحال .

(٢) انظر : الكتاب ٩٨ / ٣ .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ١٠٣٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٩٩ / ٣ ، تنقيح الألباب ١٨٣ .

(٥) يعني على حذف ( أَنْ ) وإبقاء معناها فقط دون عملها . انظر : الكتاب ٩٩ / ٣ ، المقتضب ٨٢ / ٢ ، الأصول

١٦٢ / ٢ ، تنقيح الألباب ١٨٤ .

(٦) تقدم تخريجه في ص : ١٠٣٣ .

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ ﴿ تَأْمُرُونِي ﴾ اعتراضاً بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَعْمُولِهِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ :  
أَفْغِيرَ اللَّهَ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ - بَلْغَنِي - يَقُولُ ذَاكَ <sup>(١)</sup> .  
وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ بِتَقْدِيرِ : أَفْتَأْمُرُونِي أَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ ، عَلَى مَعْنَى : أَعْبُدُ  
غَيْرَ اللَّهِ ، عَلَى مَعْنَى : أَنْ أَعْبُدَ غَيْرَ اللَّهِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا سَقَطَتْ ( أَنْ ) ؛ ارْتَفَعَ الْفِعْلُ ، وَلَمْ  
يُمْنَعْ أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ مَخْرَجَهُ حِينَئِذٍ مَخْرَجُ الْحَالِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : أَفْتَأْمُرُونِي  
عَابِداً غَيْرَ اللَّهِ ، وَقُدِّمَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ <sup>(٢)</sup> ، وَلَا يُمْتَنِعُ هَذَا التَّأْوِيلُ ، وَإِنْ شَذَّ عَنْ  
قِيَاسِ النَّظَائِرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْذُ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، فَحُسْنُ عِلَّتِهِ وَقُوَّتُهَا [ كَحُسْنِ  
﴿ اسْتَحْوِذْ ﴾ ] <sup>(٣)</sup> ؛ وَذَلِكَ لَوْضُوحِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، مَعَ الْإِيجَازِ بِحَذْفِهِ .  
وَوَجْهُ الطَّلَبِ فِي خَمْسَةِ أَقْسَامٍ <sup>(٤)</sup> الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مُخْتَلِفَةً ، فَالطَّلَبُ فِي الْأَمْرِ  
لِلْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ الْأَمْرِ ، وَالطَّلَبُ / ١٥٠ أَفِي النَّهْيِ انْتِهَاءُ الْفِعْلِ مِنَ النَّهْيِ ، وَالطَّلَبُ

- (١) هَذَا الْوَجْهُ ذَكَرَهُ الْخَلِيلُ وَالْأَخْفَشُ وَالْمَبْرِدُ وَالزَّجَاجُ وَغَيْرُهُمْ . انْظُرْ : الْكِتَابُ ٣ / ١٠٠ ، مَعَانِي الْقُرْآنِ  
لِلْأَخْفَشِ ٢ / ٤٩٦ ، الْمُقْتَضِبُ ٢ / ٨٣ ، مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ ٤ / ٣٦١ ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ ٤ / ٢٠ ، شَرْحُ  
السِّيَرَانِي ٣ / ٢٥٢ ب ، التَّعْلِيقَةُ ٢ / ٢٠٦ .  
(٢) هَذَا الْوَجْهُ أَجَازَهُ الْخَلِيلُ ، وَقَالَ بِهِ الْكَسَائِيُّ وَالسَّهْلِيُّ . انْظُرْ : الْكِتَابُ ٣ / ١٠٠ ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ ٤ / ٢٠ ،  
أَمَالِي السَّهْلِيِّ ٨٣ - ٨٤ ، وَقَدْ وَصَفَهُ الْمَبْرِدُ بِالْبُعْدِ ، وَضَعْفَهُ السِّيَرَانِيُّ مُحْتِجاً بِأَنَّهُ تَقْدِيرٌ مَعْنَى ( أَنْ ) يُؤَدِّي  
إِلَى تَأْوِيلِ ( أَعْبُد ) بـ : عَابِداً غَيْرَ اللَّهِ ، فَيَكُونُ حَالاً ، وَفِي ذَلِكَ فُسَادٌ لِّلْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ يَثْبُتُ عِبَادَةُ الرَّسُولِ  
- ﷺ - لِّغَيْرِ اللَّهِ .  
وَمَا ذَكَرَهُ هُوَ وَالشَّارْحُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ نَاصِبَ ( غَيْرِ ) هُوَ ( أَعْبُد ) ، وَلِذَا اضْطُرَّ إِلَى أَنْ يُؤْوَلَ ( أَعْبُد ) بـ : عَابِداً ،  
وَلَمْ يُؤْوَلَ بِالمصدر ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ - حِينَئِذٍ - أَنْ يَعْمَلَ ( أَعْبُد ) فِي ( غَيْرِ ) ؛ لِأَنَّ ( أَنْ ) لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا .  
وَالرَّاجِحُ مَا ذَكَرَهُ الْمَبْرِدُ وَالْفَارَسِيُّ وَجَمَاعَةُ مِنَ النُّحَوِيِّينَ ، وَهُوَ أَنَّ نَاصِبَ ( غَيْرِ ) فِي هَذَا الْوَجْهِ ( تَأْمُرُونِي ) بَعْدَ  
إِسْقَاطِ الْخَافِضِ ، وَ ( أَنْ ) الْحَذُوفَةُ وَ ( أَعْبُد ) فِي تَأْوِيلِ مصدرٍ يُعْرَبُ بِدَلِّ اشْتِمَالٍ مِنْ ( غَيْرِ ) ، وَالتَّقْدِيرُ :  
تَأْمُرُونِي غَيْرَ اللَّهِ عِبَادَتَهُ .  
انْظُرْ : الْمُقْتَضِبُ ٢ / ٨٣ ، شَرْحُ السِّيَرَانِي ٣ / ٢٥٢ ب ، التَّعْلِيقَةُ ٢ / ٢٠٥ - ٢٠٦ ، غَرَائِبُ التَّفْسِيرِ  
٢ / ١٠١٩ ، اخْرُجَ الْوَجِيزُ ١٤ / ١٠٠ ، التَّبْيَانُ ٢ / ١١١٣ ، الْفَرِيدُ ٤ / ١٩٨ .  
(٣) سَاقِطٌ مِنْ : ب .  
وَالْقِيَاسُ فِي نَحْوِ ( اسْتَحْوِذْ ) أَنْ تَقْلِبَ الْوَاوَ أَلْفًا ؛ لِانْفِتَاحِهَا بَعْدَ حَرْفٍ كَانَ مَفْتُوحًا فِي الْمَاضِي الثَّلَاثِيِّ ؛ إِلَّا أَنَّهَا  
لَمْ تَعَلْ ، فَهُوَ شَاذٌ فِي الْقِيَاسِ مَطْرُودٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ . انْظُرْ : الْمَنْصَفُ ١ / ٢٧٨ ، شَرْحُ الشَّافِيَّةِ ٣ / ٩٦ - ٩٧ .  
(٤) كَذَا فِي النُّسخَتَيْنِ ، وَالْوَجْهُ : خَمْسَةُ الْأَقْسَامِ .

في الاستفهام الخبر من المخاطب ، والطلب في العرض هو الفعل على [ جهة ]<sup>(١)</sup>  
عرض ذلك من غير إلزام يقبح تركه ، والطلب في التمني المعنى<sup>(٢)</sup> للتروح به ؛  
ولذلك جاز تمني الماضي .

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) كذا في النسختين ، ولعلها تحريف : التمني .

## بَابُ الحُرُوفِ الَّتِي لَهَا جَوَابٌ كَجَوَابِ الْأَمْرِ<sup>(١)</sup>

الغرض فيه :

أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الحُرُوفِ الَّتِي لَهَا جَوَابٌ كَجَوَابِ الْأَمْرِ مِمَّا لَا يَجُوزُ<sup>(٢)</sup>.

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في الحُرُوفِ الَّتِي لَهَا جَوَابٌ كَجَوَابِ الْأَمْرِ ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟

ولمَ ذلك ؟

ولمَ لا يجوزُ الجوابُ بِالْجَزْمِ إِلَّا لِمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ ؟<sup>(٣)</sup>

وما حُكْمُ : حَسْبُكَ ، وَكَفَيْكَ ، وَشَرَعَكَ ؟<sup>(٤)</sup>

ولمَ جاز : حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ ؟<sup>(٥)</sup>

ولمَ جاز : اتَّقَى اللَّهُ امْرُؤٌ وَفَعَلَ خَيْرًا يُثَبِّ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup> ؟ وَمِنْ أَيْنَ دَخَلَهُ مَعْنَى الْأَمْرِ ؟

وهل ذلك لَأَنَّ الْحِكْمَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ ؟

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب الحروف التي تُنْزَلُ بِمَنْزِلَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ . انظر :

الكتاب ١/ ٤٥٢ ( بولاق ) ، ٣/ ١٠٠ ( هارون ) .

(٢) تحدَّثَ سيبويه في الباب عن أمورٍ منها : جزم الجواب بعد ما فيه معنى الأمر أو النهي ولفظه على الخبر ، وعن

حكم العطف بالجزم على موضع الفعل المنصوب بعد فاء السببية ، وعن حكم جزم الفعل على الجواب بعد

الكلام الواجب ، وعن حكم الفعل بعد ( ما ) المصدرية الظرفية ، وبعد ( كلما ) ، وعن دخول الفاء على خبر

الاسم الموصول ، وعلى خبر ( كُلِّ ) ، وعن حذف جواب : إذا ، ولو ، وَرُبَّ . وغير ذلك .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « لَا يَكُونُ الْجَزَاءُ أَبَدًا حَتَّى يَكُونَ الْكَلَامُ الْأَوَّلُ غَيْرَ وَاجِبٍ » . الكتاب ١/ ٤٥٣

( بولاق ) ، ٣/ ١٠١ ( هارون ) .

(٤) معنى هذه الكلمات : اكتف . انظر : شرح السيرافي ٤/ ٣ ب .

والسؤال عن قول سيبويه بعد ترجمة الباب : « فَمِنْ تِلْكَ الحُرُوفِ : حَسْبُكَ ، وَكَفَيْكَ ، وَشَرَعَكَ ،

وَأَشْبَاهُهَا » . الكتاب ١/ ٤٥٢ ( بولاق ) ، ٣/ ١٠٠ ( هارون ) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « تَقُولُ : حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ » . الكتاب ١/ ٤٥٢ ( بولاق ) ، ٣/ ١٠٠

( هارون ) .

(٦) ورد هذا القول في خطبة للحارث بن هشام الخزومي ، رضي الله عنه . انظر : الاستيعاب ١/ ٣١١ ، نتائج

الفكر ١٤٦ .

والسؤال عن قول سيبويه : « وَمِثْلُ ذَلِكَ : اتَّقَى اللَّهُ امْرُؤٌ وَفَعَلَ خَيْرًا يُثَبِّ عَلَيْهِ » : لَأَنَّ فِيهِ مَعْنَى : لِيَتَّقِيَ اللَّهُ امْرُؤٌ

وَلِيَفْعَلَ خَيْرًا ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَ هَذَا » . الكتاب ١/ ٤٥٢ ( بولاق ) ، ٣/ ١٠٠ ( هارون ) .

ولم لايجوز : أحسن زيدٌ وفعلٌ خيراً يُشَبُّ عليه ، كما جاز في الأول ؟ وهل ذلك لأنَّ التقوى أجمعُ لحِصَالِ الخير ؟ .

وما الشاهدُ في قوله جلُّ وعزُّ : ﴿ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ؟ وماوجهُ الجزم ؟ وماوجهُ القراءة بالنصب <sup>(٢)</sup> ؟ ولم حملَ الجزمَ على قولٍ زهيرٍ : بدا لي أنني لستُ مدركٌ مامضى . . . ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً <sup>(٣)</sup> ؟

وهل ذلك لأنه محمولٌ على تقديرٍ ، إلا أنَّ بيتَ زهيرٍ على تقديرٍ متوهمٍ لم يقع فيه عاملٌ لفظيٌّ ، ولا موضعيٌّ ، والآيةُ على تقديرٍ متحققٍ قد وقعَ فيه عاملٌ موضعيٌّ ، كقولك : لولا أخرتني إلى أجلٍ قريبٍ أصدقُ وأكن من الصالحين ، فهو في الآية قويٌّ حسنٌ ، وفي البيت ضعيفٌ ؛ لهذه العلة ، وإنما وجهُ الاستشهادِ على أنه إذا جاز في المتوهم ؛ فهو في المتحقق من / ١٥٠ ب التقدير أجوز ، ولولا ذلك لَبَحَّ هذا الاستشهاد ؟ .

وما الشاهدُ في قول عمرو بن عمار الطائي <sup>(٤)</sup> :

(١) من قوله تعالى : ﴿ وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ تَوَلَّأَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ .... ﴾ المنافقون : ١٠ .

(٢) قرأ بنصب (أكون) أبو عمرو بن العلاء . انظر : السبعة ٦٣٧ ، المبسوط ٤٣٧ ، الإقناع ٧٨٧/٢ .

(٣) تقدّم تخريجه في ص : ٨٥٥ .

والسؤال عن قول سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله عز وجل : ﴿ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ فقال : هذا كقول زهير .... ، وإنما جرّوا هذا ؛ لأنَّ الأول قد يدخله الباء ، فجاؤوا بالثاني ، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء ، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جرماً ولافاءً فيه ؛ تكلموا بالثاني ، وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا » . الكتاب ٤٥٢/١ ( بولاق ) ، ١٠٠/٣ - ١٠١ ( هارون ) .

(٤) القائلُ مُخْتَلَفٌ فيه على النحو الآتي :

أ - قيل : هو عمرو بن عمار الطائي ، كما ذكر الشارح ، وهو شاعرٌ وخطيبٌ جاهليٌّ ، صاحب النعمان بن المنذر ونادمه ، ثم قتله النعمان . انظر لترجمته : من اسمه عمرو ٨٨ ، معجم الشعراء ٥٩ . والبيت في : شعر طيئ ٤٤٦/٢ .

ب - قيل : هو عبد عمرو بن عمار الطائي . انظر لترجمته : أسماء المغتالين ( نوادر المخطوطات ٢٢١/٢ - ٢٢٣ ) . والبيت له في : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٦٢/٢ . ومن الباحثين من يرى أن عبد عمرو هو عمرو المتقدم . انظر : شعر طيئ ٤٤٢/٢ .

ج - وورد الشاهد في قصيدة لامرئ القيس ، وهي من رواية المفضل من نسخة الطوسي مما لم يروه الأصمعي . انظر : ديوانه ١٧٤ .

د - وقال ابن خروف : « ووقع في الأشعار الستة لزهير ، في الزوائد » . تنقيح الألباب ٢٠٠ .

فَقُلْتُ لَهُ صَوِّبْ وَلَا تَجْهَدْنَهُ . . . فَيُدْنِكَ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ فَتَزَلْقِي <sup>(١)</sup> ؟  
 فَلِمَ جازَ الْجَزْمُ فِي : فَيُدْنِكَ ؟ وهل ذلك لأنه عَطَفُ عَلَى النَّهْيِ ، كأنه قال : لا يُدْنِكَ  
 مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ ، وَالنَّهْيُ فِي الْحَقِيقَةِ لِلْمُخَاطَبِ ، وهو في مَخْرَجِ اللَّفْظِ لِلْغَائِبِ <sup>(٢)</sup> ،  
 والمعنى : لا تَتَعَرَّضْ لِإِدْنَائِهِ . فَأَمَّا : لا تَمُدُّهَا فَتَشَقُّقُهَا ؛ فهو عَطَفُ عَلَى النَّهْيِ ، وهو  
 نهْيٌ لِلْمُخَاطَبِ فِي الْمَعْنَى وَاللَّفْظِ ؟ <sup>(٣)</sup> .  
 وما نَظِيرُ الْبَيْتِ مِنْ قَوْلِهِمْ : لا يَرَيْنَكَ هَاهُنَا ، ولا أَرَيْنَكَ هَاهُنَا <sup>(٤)</sup> ؟ وَلِمَ جازَ  
 مِثْلُ هَذَا ؟ وهل ذلك لأنَّ التَّعَرُّضَ لِلرُّؤْيَةِ مُنْعَقِدٌ بِهَا ، فَصَارَ ذِكْرُهَا دَلِيلًا عَلَى مَا  
 انْعَقَدَ بِهَا كَمَا يَدُلُّ حُضُورُ أَحَدِ الْمُصْطَحِّينَ عَلَى الْآخَرِ إِذَا كَثُرَتْ صُحْبَتُهُ لَهُ ؟ .  
 وهل يجوزُ : آتَى الْأَمِيرَ لَا يَقْطَعُ اللَّصَّ ؟ ولم لا يجوز ؟ وهل ذلك لأنَّ : آتَى  
 الْأَمِيرَ ، وَاجِبٌ ، ولو كَانَ عَلَى صِيغَةِ الْخَبَرِ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ لَجَازَ ؟ <sup>(٥)</sup> .  
 وَمَا حُكْمُ : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلِقُ مَعَكَ ؟ ولم لا يجوزُ بِالْجَزْمِ فِي الْجَوَابِ ؟  
 وهل ذلك لأنه بِمَعْنَى : لَأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلِقُ مَعَكَ ، فَالْعِلَّةُ وَاجِبَةٌ ، وَلَا يُجَازَى

(١) من البحر الطويل ، وقد ورد في قصيدة لامرئ القيس ، مطلعها :  
 أَلَا انْعَمَ أَيُّهَا الرَّبْعُ وَانْطِقِ . . . وَحَدَّثَ حَدِيثَ الرُّكْبِ إِنْ شِئْتَ وَاصْدُقْ  
 يقول : قُلْتُ لِلْغَلَامِ لَا تَجْهَدْ الْفَرَسَ ؛ أَي لَا تَسْتَخْرِجْ جَمِيعَ مَاعِنْدِهِ مِنَ الْعَدُوِّ ، فَلَا يُمْكِنُكَ أَنْ تَثْبِتَ عَلَى  
 ظَهْرِهِ . وَالْقَطَاةُ : مَقْعَدُ الرَّدْفِ مِنْ ظَهْرِ الْفَرَسِ . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٦٣/٢ .  
 انظر : ديوان امرئ القيس ١٧٤ ، شعر طيئ ٤٤٦/٢ ، الكتاب ١٠١/٣ ، معاني القرآن للفراء ٢٢٩/٢ ،  
 المقتضب ٢١/٢ ، مجالس ثعلب ٣٦٨/٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣١٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن  
 السيرافي ٦٢/٢ - ٦٣ ، المحتسب ١٨١/٢ ، النكت ٧٥٣/٢ ، تحصيل عين الذهب ٤٥٢/١ ، تنقيح  
 الألباب ٢٠٠ .

(٢) ب : للغالب .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وَأَمَّا قَوْلُ عَمْرٍو بْنِ عَمَارٍ الطَّائِي . . . ، فَهَذَا عَلَى النَّهْيِ كَمَا قَالَ : لَا تَمُدُّهَا  
 فَتَشَقُّقُهَا ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَا تَجْهَدْنَهُ وَلَا يُدْنِيَنَّكَ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ وَلَا تَزَلْقَنَّ » . الكتاب ٤٥٣/١ ( بولاق )  
 ١٠١/٣ ( هارون ) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وَمِثْلُهُ مِنَ النَّهْيِ : لَا يَرَيْنَكَ هَاهُنَا ، وَلَا أَرَيْنَكَ هَاهُنَا » . الكتاب ٤٥٣/١  
 ( بولاق ) ، ١٠١/٢ ( هارون ) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وَسَأَلْتُهُ عَنْ : آتَى الْأَمِيرَ لَا يَقْطَعُ اللَّصَّ ، فَقَالَ : الْجُزْأُ هَاهُنَا خَطَأً ، لَا يَكُونُ  
 الْجُزْأُ أَبَدًا حَتَّى يَكُونَ الْكَلَامُ الْأَوَّلُ غَيْرَ وَاجِبٍ ، إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ شَاعِرٌ ، وَلَا نَعْلَمُ هَذَا جَاءَ فِي شِعْرِ الْبَتَّةِ » . الكتاب  
 ٤٥٣/١ ( بولاق ) ، ١٠١/٣ ( هارون ) .

بـ ( أن ) ؛ لأنها موصولة على معنى الاسم ؟ <sup>(١)</sup> .

وماحكم قولهم : ماتدوم لي أدوم لك ؟ ولم لايجوز : ماتدوم لي أدوم لك ؟ وهل ذلك لأن الاسم الموصول <sup>(٢)</sup> لايجازى به ؛ لأن المطلوب في الجزاء الإبهام حتى يصح أن يقع موقع (إن) التي ليست بموصولة ، وتقديره : أدوم لك دوامك لي ؟ <sup>(٣)</sup> .

ولم لايجوز : ماتدوم لي ؟ على الاستفهام <sup>(٤)</sup> ؟ وهل ذلك لأن الاستفهام لا يوصل ؛ إذ البيان من المحيب في المائية ؟ .

وهل يجوز : ماتدوم لي ، غير الصلة ؟ ولم لايجوز في ( ما ) كما جاز في : كم ؟ وهل ذلك لأن الدوام لايتنوع ، ويتجزأ <sup>(٥)</sup> ، فكم تصلح فيه ، ولا تصلح فيه ( ما ) كما تصلح في : ما <sup>(٦)</sup> / ١٥١ أقول ؟ لأن القول يتنوع ، فهو بمنزلة : أي قول تقول ؟ .

وهل يجوز : ماتدم <sup>(٧)</sup> لي أدوم لك ؟ ولم صار بمنزلة الاستفهام في أنه لايتنوع ؟ <sup>(٨)</sup> .

(١) يعني : تقول مع مابعدا بالاسم ، والسؤال عن قول سيبويه : « وسألته عن قوله : أما أنت منطلقاً أنطلق معك ، فرفع ، وهو قول أبي عمرو ، وحدثنا به يونس ؛ وذلك لأنه لايجازى بأن ، كأنه قال : لأن صرت منطلقاً أنطلق معك » . الكتاب ١ / ٤٥٣ ( بولاق ) ، ٣ / ١٠١ ( هارون ) .

(٢) ظاهر كلام الشارح هذا أن ( ما ) في المثال اسم موصول . بيد أنه بعد أسطر سيقدرها مع مابعدا بالمصدر الدوام ، وهذا يفهم منه أنها عنده مصدرية ظرفية ، وهو قول الخليل والسيرافي والفارسي . انظر : الكتاب ٣ / ١٠٢ ، شرح السيرافي ٤ / ٤ ب ، التعليقة ٢ / ٢١٠ ، تنقيح الألباب ٢٠٢ . فكلام الشارح هنا تجوز في المصطلح .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وسألته عن قوله : ماتدوم لي أدوم لك ، فقال : ليس في هذا جزاء من قبل أن الفعل صلة لما ، فصار بمنزلة الذي ، وهو بصلته كالمصدر ، ويقع على الحين ، كأنه قال : أدوم لك دوامك لي ، فما ودمت بمنزلة الدوام » . الكتاب ١ / ٤٥٣ ( بولاق ) ، ٣ / ١٠٢ ( هارون ) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ويدللك على أن الجزاء لا يكون هاهنا أنك لاتستطيع أن تستفهم بما تدوم على هذا الحد » . الكتاب ١ / ٤٥٣ ( بولاق ) ، ٣ / ١٠٢ ( هارون ) .

(٥) قوله : « يتجزأ » ليس معطوفاً على قوله : « يتنوع » ، وإنما هو على الاستئناف ، أو معطوف على جملة « لايتنوع » التي هي خبر ( أن ) ، فالواو عطفت جملة على جملة ، ولم تعطف فعلاً على فعل .

(٦) معاد في : أ .

(٧) ب : تدوم .

(٨) هذا السؤال مبني على نصي سيبويه السابقين .

وهل يجوز : كُلَّمَا تَأْتِينِي آتِكَ ، بِالْجَزْمِ ، كما جازَ أَنْ يُجَابَ بِالْفَاءِ ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؟ <sup>(١)</sup> .

وَلَمْ جاز : الذي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمَانِ ، بِالْفَاءِ <sup>(٢)</sup> ؟ وَلَمْ صارت الفاء أَوْسَعَ في الجوابِ مِنَ الْجَزْمِ ؟ وهل ذلك لأنها تكون جواباً لما قُطِعَ به كَالنَّفْيِ ، وَمَا لَمْ يَقْطَعْ به كَالْأَمْرِ ؟ .

وما الْفَرْقُ بَيْنَ : الذي يَأْتِينِي لَهُ دِرْهَمَانِ ، وَبَيْنَ : الذي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمَانِ ؟ <sup>(٣)</sup> .  
وَلَمْ جاز : كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينَا فَلَهُ دِرْهَمَانِ ، وَلَمْ يَجْزُ : كُلُّ رَجُلٍ فَلَهُ دِرْهَمَانِ ؟ <sup>(٤)</sup> .  
وما الشَّاهِدُ فِي : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وَفِي : ﴿ قُلْ إِنْ أَلْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> ؟ .

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وَمِثْلُ ذَلِكَ : كُلَّمَا تَأْتِينِي آتِكَ ، فَالْإِتْيَانُ صَلَةً لِمَا ، كَأَنَّهُ قَالَ : كُلُّ إِتْيَانِكَ آتِيكَ ، وَكُلَّمَا تَأْتِينِي ، يَقَعُ أَيْضاً عَلَى الْحَيْنِ كَمَا كَانَ ( مَا تَأْتِينِي ) يَقَعُ عَلَى الْحَيْنِ ، وَلَا يُسْتَفْهَمُ بِكُلَّمَا كَمَا لَا يُسْتَفْهَمُ بِمَا تَدْرُومُ » . الكتاب ١ / ٤٥٣ ( بولاق ) ، ١٠٢ / ٣ ( هارون ) .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ : الذي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمَانِ ، لِمَ جازَ دُخُولُ الْفَاءِ هَاهُنَا ، وَالَّذِي يَأْتِينِي بِمَنْزِلَةِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَأَنْتَ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ : عَبْدُ اللَّهِ فَلَهُ دِرْهَمَانِ ؟ فَقَالَ : إِنَّمَا يَحْسُنُ فِي ( الذي ) ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْآخِرَ جَوَاباً لِلأَوَّلِ ، وَجَعَلَ الْأَوَّلَ بِهِ يَجِبُ لَهُ الدَّرْهَمَانِ ، فَدَخَلَتِ الْفَاءُ هَاهُنَا ، كَمَا دَخَلَتْ فِي الْجُزْأِ إِذَا قَالَ : إِنْ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمَانِ » . الكتاب ١ / ٤٥٣ ( بولاق ) ، ١٠٢ / ٣ ( هارون ) .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وَإِنْ شَاءَ قَالَ : الذي يَأْتِينِي لَهُ دِرْهَمَانِ ، كَمَا تَقُولُ : عَبْدُ اللَّهِ لَهُ دِرْهَمَانِ ، غَيْرَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَدْخَلَ الْفَاءَ لِتَكُونَ الْعَطِيَّةُ مَعَ وَقْعِ الْإِتْيَانِ ، فَإِذَا قَالَ : لَهُ دِرْهَمَانِ ؛ فَقَدْ يَكُونُ أَنْ لَا يَجُوبُ لَهُ ذَلِكَ بِالْإِتْيَانِ ، فَإِذَا أَدْخَلَ الْفَاءَ فَإِنَّمَا يَجْعَلُ الْإِتْيَانُ سَبَبَ ذَلِكَ ، فَهَذَا جُزْأٌ وَإِنْ لَمْ يَجْزَمْ ؛ لِأَنَّهُ صَلَةٌ » . الكتاب ١ / ٤٥٣ ( بولاق ) ، ١٠٢ / ٣ ( هارون ) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينَا فَلَهُ دِرْهَمَانِ ، وَلَوْ قَالَ : كُلُّ رَجُلٍ فَلَهُ دِرْهَمَانِ ؛ كَانَ مُحَالاً ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِئْ بِفَعْلٍ وَلَا بِفَعْلٍ يَكُونُ لَهُ جَوَابٌ » . الكتاب ١ / ٤٥٣ ( بولاق ) ، ١٠٣ / ٣ ( هارون ) .

(٥) تَكَمَّلَتْهَا : ﴿ .... وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ البقرة : ٢٧٤ .

(٦) تَكَمَّلَتْهَا : ﴿ .... ثُمَّ تَرَدُّونَ إِلَىٰ عَلِيمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنْزِلُكُمْ يَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾



وأين الجوابُ في : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾<sup>(١)</sup> ، وفي : ﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا [ إِذْ يَرْوْنَ ]<sup>(٢)</sup> الْعَذَابَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وفي : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ﴾<sup>(٤)</sup> ؟ ولمَ جاز حذف الجواب في هذا<sup>(٥)</sup> ؟ ولمَ وجب أنه أبلغ ؟ وما تقديره ؟

وما الشاهد في قول الشماخ :

ودويّة ففر تمشي نعامها . . كمشي النصارى في خفاف اليرندج<sup>(٦)</sup> ؟

(١) من قوله تعالى : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ زُمَرًا ....

وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلِّمُوا عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ الزمر : ٧٣ .

وتشديد التاء من ( فتحت ) قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر ، وقرأ الباقون بتخفيفها . انظر :

السبعة ٥٦٤ .

(٢) ساقط من النسختين .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ

.... إِنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ ﴾ البقرة ١٦٥ .

(٤) تكملتها : ﴿ .... فَقَالُوا يَلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بَيِّنَاتٍ رَّبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾

الأنعام : ٢٧ .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله جل ذكره ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا .... ﴾ أين

جوابها ؟ وعن قوله جل وعلا : ﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا .... ﴾ ، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ﴾

فقال : إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم ؛ لعلم المخبر لأي شيء وُضِعَ هذا الكلام .

الكتاب ٤٥٣/١ ( بلاق ) ، ١٠٣/٣ ( هارون ) .

(٦) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

ألا ناديا أظعان ليلى تُعرج . . فقد هجن شوقاً ليته لم يهيج

الدويّة : المفازة ، والخفاف : جمع خف ، وهو الذي يلبس في الرجل ، شبه أسوق النعام في سوادها بخفاف

اليرندج ، وهو الجلد الأسود ، وخص النصارى لأنهم معروفون بلباسها . انظر : حاشية البغدادي على شرح

بانث سعاد ٣٣٥ - ٣٣٦ .

انظر : ديوانه ٨٣ ، الكتاب ١٠٤/٣ ، معاني القرآن للأخفش ١/١٤٤ ، تأويل مشكل القرآن ٥٣٧ ، المعاني

الكبير ٣٤٦/١ ، الانتصار ١٨٦ ، شرح السيرافي ٤/٦ ، الشعر ١/٤٩ ، تحصيل عين الذهب

١/٤٥٤ ، نظام الغريب ٢١٧ ، تنقيح الألباب ٢٠٥ ، حاشية البغدادي على شرح بانث سعاد ٢/٣٣٥ .

وما جواب الواو التي بمعنى : رَبٌّ<sup>(١)</sup> ؟ وما الخلاف فيه ؟ وَلِمَ ذَهَبَ الخليلُ إلى أنه محذوفٌ<sup>(٢)</sup> ، وَذَهَبَ أبو العباسِ إلى أن جوابه في البيت الذي يليه<sup>(٣)</sup> من قوله :  
قَطَعْتُ إلى معروفها مُنْكَرَاتِهَا . . . وَقَدْ خَبَّ آلُ الْأَمْعَزِ الْمُتَوَهِّجِ<sup>(٤)</sup> ؟  
وما وجه ذلك ؟

### الجواب :

الذي يجوز في الحروف التي لها جوابٌ كجواب الأمرِ إجراؤها على الخبرِ الذي فيه معنى الأمرِ في الجوابِ بالجزم<sup>(٥)</sup> .  
ولا يجوز إذا لم يكن في الخبرِ معنى الأمرِ الجوابُ بالجزم ؛ لأنَّ الخبرَ واجبٌ ،  
ولا يكونُ الجوابُ بالجزم / ١٥١ ب في الواجب ؛ لأنَّ أصلَ هذا البابِ للشرطِ  
والجوابِ ، وليس بواجبٍ على الإطلاق ؛ لأنه يجوزُ أن لا يقعَ أصلاً بأن لا يقعَ شرطٌ ؛  
فلهذه العلةِ لم يَجْزُ في الخبرِ المحضِ الجوابُ بالجزم .

(١) ذكر الشارح قبلاً أن الواو عوضٌ عن (رَبٌّ) . انظر ص : ٧٩٦ .

(٢) قال سيبويه : « وَزَعِمَ أَنَّهُ قَدْ وَجَدَ فِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ (رَبٌّ) لِجَوَابِ لَهَا ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّمَاخِ . . . . ، وَهَذِهِ الْقَصِيدَةُ الَّتِي فِيهَا هَذَا الْبَيْتُ لَمْ يَجِئْ فِيهَا جَوَابٌ لِرَبٍّ ؛ لَعَلَّمَ الْخَاطِبُ أَنَّهُ يُرِيدُ : قَطَعْتُهَا ، وَمَا فِيهِ هَذَا الْمَعْنَى . » الكتاب ١ / ٤٥٣ - ٤٥٤ ( بولاق ) ، ٣ / ١٠٣ - ١٠٤ ( هارون ) .

(٣) قال البرد بعد أن نقل نصَّ سيبويه السابق : « وإلى جانب هذا البيتِ في جميع الروايات :

قَطَعْتُ . . . [ البيت ] . مسائل الغلط ١٨٦ .

(٤) من البحر الطويل ، وقد جاء في الديوان بعد البيت السابق .

يقول : سلكت أماكن المفاضة المجهولة إلى أن دخلت في مواضعها المعروفة ، وَخَبٌّ : أسرع ، يعني به سرعة لمعان الآل من شدة الحرِّ ، والآل : السراب ، والأمْعَز : المكان الصلب ، والمتوهِّج : من توهَّجت النارُ ؛ أي : اتقدت .  
انظر : حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ٢ / ٣٣٦ .

انظر : ديوانه ٨٤ ، الانتصار ١٨٦ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٥٤ ، تنقيح الألباب ٢٠٥ ، حاشية البغدادي ٢ / ٣٣٥ - ٣٣٦ .

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ١٠٠ ، شرح السيرافي ٤ / ٣ ب ، المسائل المنشورة ١٥٦ ، شرح المفصل ٧ / ٤٩ ، شرح

الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٣ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢١٥ .

وتقول : حَسْبُكَ يَنِمُّ النَّاسُ ؛ لَأَنَّ فِي قَوْلِكَ : حَسْبُكَ ، معنى : اكْتَفَى<sup>(١)</sup> .  
وتقول : اتَّقَى اللَّهَ أَمْرٌ وَفَعَلَ خَيْرًا يُثَبُّ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّ فِيهِ معنى : لِيَتَّقِيَ اللَّهَ أَمْرٌ<sup>(٢)</sup> ، وَإِنَّمَا دَخَلَهُ<sup>(٣)</sup> هذا المعنى ؛ لَأَنَّ الْحِكْمَةَ تَدْعُو إِلَى تَقْوَى اللَّهَ بِأَوْكَدِ الدُّعَاءِ ؛  
لَأَنَّهَا تَجْمَعُ الْخَيْرَ لِلْمُتَّقِي .

ولا يجوزُ على هذا : أَحْسَنَ زَيْدٌ وَفَعَلَ خَيْرًا يُثَبُّ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يُحْسِنُ فِي أَمْرٍ  
وَيُسِيءُ فِي آخَرٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، فَلَا يَجِبُ الثَّوَابُ ، وَالتَّقْوَى تَجْمَعُ الْخَيْرَاتِ  
لِلْمُتَّقِي<sup>(٤)</sup> .

وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ فَأَصْدَقَ وَآكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ ، فـهَذَا عَطْفٌ عَلَى  
مَوْضِعِ الْفَاءِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ أَصْدَقَ وَآكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ<sup>(٥)</sup> ،  
وهو نظيرُ :

... .. فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ<sup>(٦)</sup>

في العَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ .

(١) قال السيرافي : « أما قوله : حَسْبُكَ ، وكفيك ، وَشَرَعْتُ ؛ فهي أسماء مبتدأة وأخبارها محذوفة لعلم المخاطب بها ، وذلك أنه لا يقال شيء من هذا إلا لمن كان في عملٍ قد بلغ فيه كفاية ، فيقال له هذا ليَكْفُ ويكتفي بما قد عمله منه ، وتقديره : حَسْبُكَ هذا وحَسْبُكَ ماقد عملته ، ونحوه ، ومعناه كُلُّهُ معنى : اكْتَفَى ، وقد حكى أبو عمرو : وَشَرَعْتُ ، منصوبٌ إذا نهاه ، وفيه معنى المرفوع ؛ لأن المرفوع يُراد به الكفُّ عن الفعل وقطعه ، و (ينم الناس) جوابٌ ؛ لأن معناه معنى الأمر ، وإن كان مبتدأ » . شرح السيرافي ٣ / ٤ ب .

وانظر : الكتاب ٣ / ١٠٠ ، الأصول ٢ / ١٦٣ ، المسائل المنشورة ١٥٦ ، تنقيح الألباب ١٩٩ ، شرح المفصل ٤٩ / ٧ ، توضيح المقاصد ٢١٦ / ٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ١٠٠ ، الأصول ٢ / ١٦٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٤ ب ، تنقيح الألباب ١٩٩ ، شرح المفصل ٤٩ / ٧ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٣ .

(٣) ب : دخله على هذا ....

(٤) ذكر ابن خروف أنه لا يقاس على قولهم : اتَّقَى اللَّهَ أَمْرٌ وَفَعَلَ خَيْرًا يُثَبُّ عَلَيْهِ . انظر : تنقيح الألباب ١٩٩ .

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ١٠١ ، معاني القرآن للفراء ٣ / ١٦٠ ، معاني القرآن وإعرابه ٥ / ١٧٨ ، إعراب القراءات السبع ٢ / ٣٦٩ - ٣٧٠ ، التعليقة ٢ / ٢٠٨ ، الحجة ٦ / ٢٩٣ ، مشكل إعراب القرآن ٢ / ٧٣٧ .

(٦) عجز بيت تقدم تخريجه في ص : ٣٨٥ .

فأما قول زهير :

بدا لي أنني لست مدرك ماضى . . . ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً<sup>(١)</sup>  
فهو بمنزلة هذا في التقدير من غير إفصاح بالمعطوف عليه ، إلا أن قول زهير حمل  
على متوهم ؛ لأنه ليس بعطف على لفظ ، ولا موضع ، ولكن على توهم ذكر شيء  
لم يذكر ، وليس كذلك الآية ، لأنها حمل على متحقق ، وهو العطف على الموضع ؛  
إذ موضع الفاء جزم قد عمل فيه العامل ، [ كما أن موضع ( بالجمال ) نصب قد عمل  
فيه العامل ]<sup>(٢)</sup> ، ولكن وجه الاستشهاد [ به ]<sup>(٣)</sup> على أنه إذا جاز في التقدير المتوهم ؛  
فهو في التقدير المتحقق أجوز<sup>(٤)</sup> .

وأما من قرأ : ﴿ وأكون من الصالحين ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ فهو عطف على اللفظ في  
﴿ قاصدق ﴾ .

وقال عمرو بن عمار الطائي :

١٥٢ / فقلت له صوب ولا تجهدنه . . . فيدنيك من أخرى القطاة فتزلق<sup>(٦)</sup>  
فهذا ليس بجواب ، وإنما هو عطف على النهي ، كأنه قال : لا يدنيك من أخرى  
القطاة ، فالنهي في الحقيقة للمخاطب ، وفي مجرى اللفظ للغائب ، والمعنى  
لا تتعرض لإدناؤه ؛ وذلك أنه لما كان التعرض للشيء منعقداً به انعقاداً ظاهراً ؛ جاز

(١) تقدم تخريجه في ص : ٨٥٥ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) وازن السيرافي بين جزم ﴿ أكن ﴾ في الآية وجر ( سابق ) في بيت زهير ، وذكر أن مافي البيت قبيح جداً ؛ لأن  
المعطوف عليه - وهو : مدرك - ليس في موضع خفض فيعطف على موضعه ؛ ذلك أن الباء إذا أتت بها في خبر  
( ليس ) فموضعه نصب ، فإذا لم تزد ، ونصب الخبر ؛ فقد وقع النصب موقعه ، أما مافي الآية فحسن ؛ لأن  
موضع ﴿ قاصدق ﴾ جزم . انظر : شرح السيرافي ٤ / ١٤ .

وانظر في توجيه تنظير الخليل وسيبويه بالبيت : التعليقة ٢ / ٢٠٨ ، تنقيح الألباب ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٥) تقدم تخريج القراءة في ص : ١٠٤٥ هـ ٢ .

(٦) تقدم مخرجا في ص : ١٠٤٦ .

أَنْ يُذَكَّرَ أَحَدُهُمَا<sup>(١)</sup> وَيُدَلَّ بِهِ عَلَى الْآخَرِ<sup>(٢)</sup>.

ونظير ذلك : لَا يَرِيَنَّكَ هَاهُنَا ، وَلَا أَرِيَنَّكَ هَاهُنَا<sup>(٣)</sup> ، وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾<sup>(٤)</sup>.

ولا يجوز : آتَى الْأَمِيرَ لَا يَقْطَعُ اللَّصَّ ؛ لَأَنَّهُ وَاجِبٌ ، وَلَا يَكُونُ الْجَوَابُ بِالْجَزْمِ لِلوَاجِبِ أَصْلًا ، وَلَوْ كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْأَمْرِ لَجَازَ الْجَزْمُ<sup>(٥)</sup>.

وتقول : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلِقُ مَعَكَ ، وَلَا يَجُوزُ ( أَنْطَلِقُ ) بِالْجَزْمِ ؛ لِأَنَّ ( أَنْ ) لَا يُجَازَى بِهَا ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا مُوصُولَةٌ بِمَعْنَى الْأَسْمِ ، وَالْمَعْنَى : لِأَنَّ كُنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلِقُ مَعَكَ ، فَقَدْ دَلَّتْ عَلَى الْوَاجِبِ ، وَالْجَوَابُ بِالْجَزْمِ لَا يَكُونُ بِالْوَاجِبِ ؛ لَأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى تَعْلِيقِ الْفِعْلِ كَتَعْلِيْقِهِ فِي الشَّرْطِ<sup>(٦)</sup>.

وتقول : مَا تَدُومُ لِي أَدُومُ<sup>(٧)</sup> لَكَ ، وَلَا يَجُوزُ : مَا تَدُومُ لِي أَدُومُ لَكَ ، عَلَى الْوَاجِبِ بِالْجَزْمِ ؛ [ مِنْ قَبْلِ أَنْ ( مَا ) مُوصُولَةٌ ، وَكُلُّ مُوصُولٍ فَهُوَ يَمْتَنِعُ مِنَ الْجَوَابِ بِالْجَزْمِ ]<sup>(٨)</sup> ؛

(١) ب : إحداهما .

(٢) انظر في توجيه البيت : الكتاب ١٠١/٣ ، المقتضب ٢٢/٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٦٢/٢ - ٦٣ ، تنقيح الألباب ٢٠٠ .

(٣) انظر في هذا التنظير : الكتاب ١٠١/٣ ، التعليقة ٢٠٨/٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٦٢/٢ ، تنقيح الألباب ٢٠٠ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ يَكَايَهُمَا الَّذِينَ ءَامَنُوا آتَقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ .... ﴾ آل عمران : ١٠٢ . وانظر التنظير بالآية في : التعليقة ٢٠٨/٢ - ٢٠٩ .

(٥) الفعل الواجب إذا كان سبباً لما بعده في جزم ما بعده خلافاً ، فالبصريون على منعه ووجوب الرفع ، والكوفيون يجيزون جزمه ورفعاً إذا وقع بعد ( لا ) ، وأجاز السيرافي الجزم في الشعر . انظر : الكتاب ١٠١/٣ ، معاني القرآن للفراء ٣٨٣/٢ ، شرح السيرافي ٤/٤ ، تنقيح الألباب ٢٠١ ، الارتشاف ٤٢١/٢ .

(٦) قال الفارسي : ( أَنْ ) هذه هي الناصبة للفعل و ( مَا ) عوضٌ من الفعل ، و ( أَنْتَ ) مرتفعٌ بالفعل الذي صار ( مَا ) عوضاً منه ، وهو ( كَانَ ) ، والتقدير : أَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا ؛ إِلَّا أَنْ ( مَا ) لما صار عوضاً من الفعل لم يجز أَنْ يجتمع الفعل معه ، كما لا يجوز أَنْ يدخلَ فعلٌ على فعلٍ ، وحكى أبو عمر في كتابه عن بعض العلماء - أظنه الأصمعي - أنه حكى الجزاء بأمّا ، قال : ولم يحكه غيره . التعليقة ٢٠٩/٢ . وانظر : شرح السيرافي ٤/٤ - ب ، تنقيح الألباب ٢٠١ .

(٧) ب : آدم .

(٨) ساقط من : ب .

لأنَّ (إن) التي هي أمُّ حروفِ الجزاءِ ليس لها صلةٌ ؛ إذِ الصَّلَةُ إِنَّمَا<sup>(١)</sup> تكونُ لما هو مع ماقبله بمنزلة الاسم الواحد ، فأما الأسماءُ التي يُجازى بها فلا يجوزُ أَنْ تُوصَلَ ؛ لأنَّه يَجِبُ أَنْ تُبْهَمَ إِبْهَامَ (إن) حتَّى يَصْلُحَ أَنْ تَتَضَمَّنَ معنى (إن) ، وكذلك لا تُوصَلُ في الاستفهام لمثل هذه العلة من الإبهام كإبهام ألف الاستفهام ، فإذا وُصِلَتْ أُخْرِجَتْهَا الصَّلَةُ إلى معنى (الذي) ، وبطلَ الاستفهام والجزاء<sup>(٢)</sup> .

ولا يجوزُ : ماتدومُ ؟ على الاستفهام ؛ لأنَّ تقديره تقديرُ : ماتقولُ ؟ فإنَّما يُسألُ عَنْ نوعٍ مِنْ أنواعِ القولِ ، كأنَّه قيلَ : أيُّ شيءٍ تقولُ ؟ فهذا يَصِحُّ في القولِ ؛ لأنَّه يَتَنَوَّعُ ، ولا يَصِحُّ في : تدومُ ؛ لأنَّه لا يَتَنَوَّعُ ، فلا يُسألُ عنه بالفعل / ١٥٢ ب على هذه الجهة ، ولكن يجوزُ : كم تدومُ ؟ لأنَّه يَقْتَضِي تَجْزِئَةً ، والتَّجْزِئَةُ صحيحةٌ في : تدومُ ، وهو خلافُ معنى التنويع ؛ [ لأنَّ التَّنْوِيعَ ]<sup>(٣)</sup> لا يكونُ إلا مع اختلافِ المعاني التي قد جَمَعَهَا معنى واحدٌ ، ولكن يجوزُ : ما الدَّوامُ ؟ لأنَّ هذا لا يَقْتَضِي تنويعاً ، وإنَّما يَقْتَضِي بياناً كالبيانِ بالدَّوامِ .

ولا يجوزُ : ماتدُمُ أدُمُ<sup>(٤)</sup> ؛ لمثل هذه العلة ، ويجوزُ : ماتقلُّ أقلُّ ، كأنَّك قلتَ : أيُّ شيءٍ تَقُلُّ أقلُّ ، ولا معنى لقولك : أيُّ شيءٍ تَدُمُ أدُمُ ؛ لأنَّه لا يَتَنَوَّعُ .  
وتقولُ : كلُّما تأتيني آتيك ، ولا يجوزُ (آتِك) بالجزم ؛ لأنَّ (ما) موصولةٌ في هذا الكلام<sup>(٥)</sup> .

وتقولُ : الذي يأتيني فله درهمان ، فتَدْخُلُ الفاءُ على شَبهِ الجزاءِ في تَقَدُّمِ الفعلِ

(١) ب : إنما هو .

(٢) انظر في امتناع الجزاء والاستفهام في المثال : الكتاب ١٠٢ / ٣ ، شرح السيرافي ٤ / ٤ ب ، التعليقة ٢ / ٢١٠ ، المسائل المنشورة ١٦٦ ، تنقيح الألباب ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) انظر : شرح السيرافي ٤ / ٤ ب .

(٥) معنى هذا المثال : كلُّ وقتٍ إتيانٍ منك لي آتيك ، فكلُّ مضافةٍ إلى المصدر المؤول من (ما) والفعل . انظر : شرح السيرافي ٤ / ٤ ب ، التعليقة ٢ / ٢١٠ - ٢١١ ، تنقيح الألباب ٢٠١ - ٢٠٢ .

واقْتِضَاءِ مَبْنِيٍّ عَلَى مَا اتَّصَلَ<sup>(١)</sup>.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفَاءِ وَغَيْرِ الْفَاءِ<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ بِالْفَاءِ يُوجِبُ أَنَّ الثَّانِيَّ مِنْ أَجْلِ الْأَوَّلِ ،  
وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِغَيْرِ الْفَاءِ<sup>(٣)</sup>.

وَالْفَاءُ أَوْسَعُ فِي الْجَوَابِ مِنَ الْجَوَابِ بِالْجَزْمِ ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ فِي النَّفْيِ الَّذِي يُقْطَعُ  
بِهِ ، وَلَا يَكُونُ الْجَزْمُ إِلَّا فِي تَعْلِيْقِ الْأَوَّلِ<sup>(٤)</sup> ، وَيَجْتَمَعَانِ [فِي]<sup>(٥)</sup> أَنَّهُمَا فِي غَيْرِ  
الْوَاجِبِ .

وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمَا وَهَبَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ، وَالْجَوَابُ  
مَحْذُوفٌ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ - إِذَا ذُكِرَ مِثْلُ هَذَا - مَا يَتَّبَعُهُ مِنَ السُّرُورِ وَالْخُلُودِ [ فِي  
النَّعِيمِ ، وَالْفَوْزِ بِبُلُوعِ الْمَأْمُولِ ، وَمَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى ]<sup>(٦)</sup> .  
وَالْحَذْفُ أَبْلَغُ ؛ لِأَنَّهُ أَوْجَزُ ، مَعَ ذَهَابِ الْوَهْمِ فِيهِ كُلِّ مَذْهَبٍ مِمَّا يَصْلُحُ أَنْ يَتَّبَعَ

(١) انظر في دخول الفاء على خبر الاسم الموصول : الكتاب ١٠٢/٣ ، شرح السيرافي ٤/٥٥ ، المسائل المنشورة  
١٦٧ .

(٢) كذا في النسختين . وفيها ركائة ، ومراده التفريق بين دخول الفاء على خبر الاسم الموصول ، وعدم دخولها .

(٣) انظر في الفرق بينهما : الكتاب ١٠٢/٣ ، شرح السيرافي ٤/٥٥ .

(٤) يعني أن يكون ما قبل الجواب غير مقطوع بوقوعه .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) ساقط من : ب .

وفي توجيه الآية خلاف من وجهين :

أحدهما : في حذف الجواب . فالبصريون يرون أنه محذوف ، والكوفيون يرون أن الواو زائدة ،  
والجواب ﴿ فَتَحَتْ ﴾ . انظر : الكتاب ١٠٣/٣ ، معاني القرآن للفراء ٣/٢٤٩ ، معاني القرآن للأخفش  
١/١٣٢ ، المقتضب ٢/٧٧-٧٨ ، إعراب القرآن ٤/٢٢ ، شرح السيرافي ٤/٥٥ ب - ١٦ ، كشف  
المشكلات ٢/١١٧٢ ، الإنصاف ٢/٤٥٦ - ٤٥٧ ، تنقيح الألباب ٢٠٤ .

والوجه الآخر : في تقدير الجواب المحذوف ، فقدّرهُ المبرد : حتى إذا جاؤوها [ إلى آخر الآية ] سعدوا ،  
وقدّرهُ الزجاج : حتى إذا جاؤوها [ إلى آخر الآية ] دخلوها ، وقدّرهُ قومٌ منهم السيرافي : حتى إذا جاؤوها  
جاؤوها وقد فتحت أبوابها ، فحذف ( جاؤوها ) الثانية ؛ لتكرير اللفظ مع العلم به ، والواو في ﴿ فَتَحَتْ ﴾  
على قول المبرد والزجاج عاطفة ، وعلى قول السيرافي للحال ، وقيل : هي واو الثمانية . انظر : معاني القرآن  
وإعرابه ٤/٣٦٣ - ٣٦٤ ، إعراب القرآن ٤/٢٢ ، شرح السيرافي ٤/٥٥ ب ، كشف المشكلات  
٢/١١٧٢ ، تنقيح الألباب ٢٠٤ ، أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة من غرائب التنزيل ٤٤٥ .

هذا المعنى ، وعلى هذا يحسن حذف الجواب <sup>(١)</sup> ، وهو في القرآن كثير <sup>(٢)</sup> ، ففي ضد هذا المعنى <sup>(٣)</sup> : ﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوَى الْعَذَابَ ﴾ ، فمعلوم ما يتبعه من الغم ، والكآبة ، والندم ، والحسرة ، والتألم لما فات استدراكه مما يصعب مثل ذلك العذاب <sup>(٤)</sup> ، فهذا يكون ما يتبع المعنى من ضروب النعيم ، أو العذاب بحسب مقتضاه في فهم العاقل المتدبر له .  
وأما قول الشماخ :

ودوية قفر تمشي نعامها . . كمشي النصارى في خفاف اليرندج <sup>(٥)</sup>  
/ ١٥٣ أ فذهب الخليل إلى أن جواب (رب) محذوف <sup>(٦)</sup> ، وذهب أبو العباس إلى أن جوابه مذكور بعد هذا البيت في قوله :

قطعت إلى معروفها منكرايتها . . وقد خب آل الأمعز التوهج <sup>(٧)</sup>  
ووجه هذا على أنه سمعه الخليل ممن روى عنه [ على أنه آخر القصيدة <sup>(٨)</sup> ] ، وسمعه غيره

(١) انظر : التعليقة ٢ / ٢١١ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٩٧ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٤٢ - ١٤٣ ، شرح السيرافي ٤ / ١٦ .

(٣) يعني بالضدين ما ينتظر المتقين من النعيم ، وماسيلقاه الظالمون باتخاذ الأنداد من العذاب .

(٤) قال الزمخشري : « أي : ولو يعلم هؤلاء الذين ارتكبوا الظلم العظيم بشرتهم أن القدرة كلها لله على كل شيء من العقاب والثواب دون أندادهم ، ويعلمون شدة عقابه للظالمين إذا عاينوا العذاب يوم القيامة لكان منهم ما لا يدخل تحت الوصف من الندم والحسرة ووقوع العلم بظلمهم وضلالهم » . الكشف ١ / ٣٢٦ .

وانظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٣٨ ، إعراب القرآن ١ / ٢٧٦ ، الحجة ٢ / ٢٦١ ، كشف المشكلات

١ / ١٢٠ - ١٢١ ، البيان ١ / ١٣٥ ، الدر المصون ٢ / ٢١٢ - ٢١٥ .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ١٠٤٩ .

(٦) انظر : الكتاب ٣ / ١٠٤ .

(٧) تقدم تخريجه في ص : ١٠٥٠ .

كما تقدم تخريج قول المبرد في ص : ١٠٥٠ هـ ٣ .

وأشير إلى أن السيرافي ذهب مذهب المبرد ، بيد أنه لم ينشد هذا البيت ، وإنما أنشد بيتاً آخر ، لم يرد في

الديوان ، وهو :

تركت بها ليلاً طويلاً وسامراً . . لدى ملقح من غود مرخ ومنج

انظر : شرح السيرافي ٤ / ٦ ب .

(٨) بعد البيت الذي أنشده الخليل ثمانية وعشرون بيتاً ، وليس آخر القصيدة . انظر : الديوان ٨٤ - ٩٥ .



مَنْ رَوَى عَنْهُ [أبو العباسِ عليَّ أنَّ بَعْدَهُ هَذَا الْبَيْتَ ، فَهَذَا وَجْهُ الْخِلَافِ بَيْنَهُمَا فِي مِثْلِ  
هَذَا <sup>(٢)</sup> .

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) قال ابن ولاد : « وَأَمَّا الشَّاهِدُ فَلْعَمْرِي إِنَّهُ فِي بَعْضِ النُّسخِ [ نسخ ديوان الشماخ ] ، بل في أكثرها ما ذكر ،  
وقد قرأتُ نسخةً بخطِّ بعض العلماء قديمة ، والبيت الذي ذكره [ المبرد ] ساقطٌ منها ، ومحالٌ أن يكونَ  
[ الخليل ] وجده فادَّعى أنَّه لم يجدْه ، فليس هذا إلا من جهة ما يرويه بعضُ الناسِ ويُسقطه بعضٌ ، فوقعَت إليه  
نسخةٌ لم يكن هذا البيتُ فيها نظيرَ النسخة التي وجدناها ..... » . الانتصار ١٨٦ .  
وقبلَ هذا الكلام ذكر أنَّ النُّحويين مُجمعون على جوازِ حذفِ جوابِ ( رَبُّ ) في الكلام ، بله الشعر . وفيما  
نقله عنهم نظرٌ ؛ إذ ورد في حذفِ جوابها خلافٌ . انظر في تفصيله : الارتشاف ٤٥٩/٢ - ٤٦٠ ،  
اعتراضات النحويين لسيبويه ٥٣٠ - ٥٣١ .

## بابُ الأفعالِ في القسمِ<sup>(١)</sup>

الغرضُ فيه :

أنَّ يبينَ مايجوزُ في الأفعالِ في القسمِ ممَّا لايجوزُ<sup>(٢)</sup>.

مسائلُ هذا الباب :

١. ما الذي يجوزُ في الأفعالِ في القسمِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟ .
٢. ولمَ لايجوزُ في الجوابِ بالفعلِ المضارعِ إلا باللامِ والتَّونِ في الإيجابِ ؟ وماحُكمُ واللَّهِ لأفعلنَ ؟<sup>(٣)</sup> .
٣. ومامعنى القسمِ ؟<sup>(٤)</sup> .
٤. ولمَ وجِبَ حَذْفُ الفعلِ فيه ؟ وماتقديرُهُ ؟ .
٥. ولمَ جازَ إبدالُ الواوِ من الباءِ في القسمِ ؟ .
٦. ومانظيرُ لزومِ اللامِ مِنْ قولهم : إنَّ كانَ لصالحاً ؟<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : الكتاب ١/ ٤٥٤ ( بولاق ) ، ٣/ ١٠٤ ( هارون ) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن أمورٍ منها : جواب القسم إذا كان فعلاً مضارعاً مثبتاً ، أو ماضياً ، وحكم حذف ( لا ) من جواب القسم المنفي ، والأفعال التي تستعمل في القسم ، ودخول ( لَمَّا ) و ( إلا ) على جواب فعل القسم ( أقسمت ) ، والابتداء بالجواب وعدم ذكر القسم ، وإخبار المتكلم عن قسم غيره . وغير ذلك .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإذا حلفت على فعلٍ غير منفي لم يقع لزومه اللام ، ولزمت اللام التَّونُ الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة ، وذلك قولك : واللَّهِ لأفعلن » . الكتاب ١/ ٤٥٤ ( بولاق ) ، ٣/ ١٠٤ ( هارون ) .

وعن قوله : « فقلت : فلم ألزمت التَّونَ آخرَ الكلمة ؟ فقال : لكي لا يُشبهَ قوله : إنَّه ليفعل ؛ لأنَّ الرجل إذا قال هذا فإنَّما يُخبرُ بفعلٍ واقع فيه الفاعل ، كما ألزموا اللام : إنَّ كانَ ليقول ؛ مخافة أن يلتبس بما كان يقول ذاك ؛ لأنَّ ( إن ) تكون بمنزلة ( ما ) » . الكتاب ١/ ٤٥٥ ( بولاق ) ، ٣/ ١٠٦ - ١٠٧ ( هارون ) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « اعلم أنَّ القسمَ تركيدٌ لكلامك » . الكتاب ١/ ٤٥٤ ( بولاق ) ، ٣/ ١٠٤ ( هارون ) .

(٥) في النسختين : صالحاً ، والتصحيح من الكتاب .  
والسؤال عن قول سيبويه : « وزعم الخليل أنَّ التَّونَ تلزم اللام كلزوم اللام في قولك : إنَّ كانَ لصالحاً ، فإنَّ بمنزلة اللام ، واللام بمنزلة التَّونِ في آخر الكلمة » . الكتاب ١/ ٤٥٤ ( بولاق ) ، ٣/ ١٠٤ ( هارون ) .